القيادة الاخلاقية للولايات المتحدة الامريكية

في ظل

المساعدات الاوكرانية والإبادة الفلسطينية

السعيد عبد الحميد ابراهيم

القيادة الاخلاقية للولايات المتحدة الامريكية

في ظل

المساعدات الاوكرانية والابادة الفلسطينية

اسم الكتاب : القياده الاخلاقيه للولايات المتحده الامريكيه في ظل المساعدات الاوكرانيه والاباده الفلسطينيه
اسم المؤلف: السعيد عبد الحميد ابراهيم
رقم الايداع :
ترقيم الدولي:

﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة الزُّمَر:٥٣]

إهداء

الي شعب وأهل فلسطين



المحتويات

مقدمه ٩

الفصل الاول: القياده الاخلاقيه ١١

الفصل الثاني: سلوك وتعامل وانسحاب الولايات المتحده الامريكيه من الاتفاقيات والمنظمات الدوليه ٥٥

الفصل الثالث: فلسطين التاريخيه ٦٧

الفصل الرابع: فلسطين واوكرانيا وازدواجية المعايير ٩٩

الفصل الخامس: المساعدات الامريكيه لاوكرانيا ١٢٧

الفصل السادس: المساعدات الامريكيه لاسرائيل ١٤٣

الفصل السابع: اسرائيل وحق الفيتو ١٥٣

الفصل الثامن: الدعم الامريكي لاسرائيل ١٧١

الفصل التاسع: فلسطين وقرارات الجنائيه الدوليه ١٨٩

الفصل العاشر: العزلة الدولية للولايات المتحده الامريكيه ٢٢١

الفصل الحادي عشر: الحروب والنزاعات والصراعات الدوليه للولايات المتحده الامريكيه ٢٢٩

الفصل الثاني عشر: دور وهيمنة الولايات المتحده الامريكية في تأجيج الثورات والاضطرابات حول العالم ٢٦١

المراجع ٢٨٧



مقدمه

على الرغم من الإقرار بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم اقتصاديا وعسكريا، وبزوغها كقوة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية وتشكيل عالم جديد تقوده واشنطن، كان من المفترض أن تكبل "القيادة الأمريكية" للعالم بقيود أخلاقية وإنسانية وبنشر قيم السلام فى العالم.

لكن واقع الأمر أن واشنطن فشلت فى التزامات ومقتضيات الدولة القائدة فى إرساء الأمن والسلام والاستقرار فى مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، وأينما كانت هناك حرب فى العالم، دائما ما تكون واشنطن حاضرة بقوة حتى ولو لم تشارك بصورة مباشرة فى الحرب، فأسلحتها ودعمها وانحيازها موجود وبقوة وفقا لمصالحها ومصالح الدول المنحازة عليها.من فيتنام إلى صربيا إلى العراق إلى دول أمريكا اللاتينية إلى الصومال وأفغانستان وأوكرانيا وحتى فلسطين، فشلت واشنطن فى القيادة ونجحت فى إشعال الحروب والدمار تحت تأثير "المجمع الصناعى العسكرى الأمريكى"، الذى قاد القرار السياسى لتشغيل مصانع السلاح وجنى مزيد من الأموال الضخمة، وهذا المجمع هو المحرك الحقيقى والأساسى للقرار السياسى الأمريكي.أن التساؤل المشروع اليوم يثار حول أهلية الولايات المتحدة وقدرتها على قيادة العالم وسياساته في المنطقة.لقد تعرضت السياسة الخارجية الأميركية لانتقادات لاذعة في العقود الاربعة الماضية، حيث تداول الساسة الامريكيون مسالة الدرجة التي يمكن للولايات المتحدة ان تعمل بها كشرطي عالمي، وكقوة طاغية في تهديد او حماية الآخرين وفق مؤشرات مصالحها، واليوم يعود التساؤل من جديد، هل ستبقي الولايات المتحدة على ادواتها ومقاييسها وفلسفاتها الاستراتيجية السابقة ، وهل ستنجح في ان تحفظ مصالحها في ظل الاوضاع الجديدة التي تسوق قوى

مناهضة لهيمنتها ولاسرائيل الى الحكم حسبما يلحظ المراقبون، وهل ستكلف نفسها عناء التحول الاستراتيجي في التعامل مع العرب كطرف ولاعب مهم على الصعيدين الاقليمي والدولي ؟.

تم في عصر يوم الجمعه ٢٦/يناير /٢٠٢٤.

يوم اعلان ادانة المحكمه الجنائية الدوليه لممارسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني..

الفصل الاول

القيـاده الاخلاقيـه



القيادة الأخلاقية

تعد القيادة المؤثرة المنبثقة من منظومة تربوية سليمة هي المحرك الفعال لنهضة الأمم والشعوب وتقدمها، والإدارة الأكثر فاعلية للتغيير وصناعة المستقبل، لما لها من آثار إيجابية في دفع حركة المجتمع وبنائه والارتقاء به، وفي ظل الأزمات العالمية المتصاعدة ومع تقدم الثورة المعلوماتية نلحظ في منظومة القيادة والإدارة بأن هناك نقصا في القيادة الأخلاقية منتشرا في جميع قطاعات المجتمع الإنساني، مما استوجب على المؤسسات مواجهة هذه التحديات بكفاءة وفاعلية كأيسر طريق يحقق الأهداف وذلك من خلال إعداد القيادات الناجحة والقادرة على التغيير والابتكار، لحل المشكلات واتخاذ القرارات في المواقف المناسبة بناء على قاعدة تعزيز السلوك الأخلاقي في منظومة العمل والعلاقات. وأبرزت الكثير من الدراسات المحلية والعالمية أن المنهج والنموذج المثالي المناسب للقيادة في المجتمعات هو القيادة الأخلاقية، فهي عملية تأثير يمارسها القادة لحث الآخرين على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال الالتزام بسلوكيات تتميز بسمات أخلاقية، مثل المصداقية والأمانة والعدالة والإيثار والرحمة، بالإضافة إلى تشجيع مثل هذه السلوكيات عن طريق مناقشة القضايا الأخلاقية وتوضيح التوقعات الأخلاقية واتخاذ القرارات الأخلاقية ودعم المعايير الأخلاقية، قاصدين بذلك تعديل السلوكيات الأخلاقية في العمل وتحسينها وتعزيزها، ومن أهم ما يبرز في هذا الاتجاه هو تنمية الأفراد وتدريبهم ورعايتهم ضمن اطار أخلاقي، إضافة إلى تعميم القوى الإيجابية في المؤسسة وتقليص الجوانب السلبية، والعمل على مواكبة التغيرات وتوظيفها لخدمة المؤسسة والعاملين فيها.

كما تنظر العديد من الدراسات إلى القيادة الأخلاقية على أنها أبعد من كونها مجموعة مفاهيم ومعارف، بل وتشمل احتراما وأخلاقا يعيشهما القائد مع ذاته ليدعم العاملين معه على تحمل المسؤولية بقلوب راضية وعقول مفتوحة، وأن يضع لنفسه ميثاقاً أخلاقياً ملزماً، وأن يحكم بالمنطق على الأمور، وهذا يتحقق من خلال قيادة أخلاقية تتسم بالعديد من السمات، ومن هذا المنطلق فإن أبعاد القيادة الأخلاقية ترتسم من خلال ثلاثة مكونات تتمثل بالدرجة الأولى في الخصائص الإدارية وتركز على مجالات اتخاذ القرارات الإدارية بموضوعية، وتطبيق القوانين والنظم بعدالة وشفافية، وإدارة بأسلوب يتفق مع ظروف الموقف، وإتاحة الفرصة للمرؤوسين لتنفيذ مهامهم، وتشجيع إنجازات المرؤوسين وتحفيزهم، مع دعم العمل بروح الفريق، ثم تنبثق في الدرجة الثانية الخصائص الشخصية التي تركز على مجالات تطبيق الإنصاف والعدالة في توزيع الواجبات والأعمال مع تحري الصدق، والوفاء بالوعود المقطوعة والاعتراف بالأخطاء، ووضع نظام يكافئ الملتزم ويعاقب من ينتهك المعايير الأخلاقية، والعمل على رفع تقارير عن الأعمال بأمانه وصدق وتقبل نقد الآخرين، ثم في الدرجة الثالثة الخصائص المرتبطة بالعلاقات الإنسانية وتركز على مجالات التعامل مع الآخرين، فيجب تحري التقدير والاحترام والتواضع والاهتمام بإشباع حاجاتهم وتقديرها بشكل موضوعي ومراعاة ظروفهم ودعمهم والوقوف إلى جانبهم.

لا شك بأن الأخلاق ركيزة إسلامية أساسية لسعادة الإنسان، وهي كذلك ركيزة في العمل القيادي والإداري، إذ تقوم على أساس قوي متين راسخ وقاعدة صلبة وهما القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة فهي مطلقة ثابتة، والتغيير قد يصيب الإنسان، ولن يصيب الأخلاق في ذاتها، بعكس العقائد والأديان الباطلة، والأنظمة الوضعية والنماذج القيادية الأخرى المتعارضة مع هذا النهج

القويم، فكما ترتقي الأمم بالأخلاق فإن المؤسسات على مختلف نوع نشاطها تزدهر وترتقي وتتطور إذا توافرت وسادت فيها القيم والمبادئ والأخلاق، ويعد توافر السلوك الأخلاقي مكوناً رئيساً في القيادة، حيث أن السلوك الأخلاقي ضروري لنجاح الفرد كقائد في المؤسسة، وأن النماذج متعددة الفاعلية التنظيمية والقيادة أكدت بأن الاهتمام بالقضايا الأخلاقية يعد أحد العناصر الأساسية للقيادة المؤثرة والفاعلة في عملية التطوير والتقدم والرفعة.

- **قيادة أمريكا للعالم**

كثيرة هي الملاحظات والانتقادات بل والاتهامات التي وجهت للولايات المتحدة في تعاملها مع العامل الإسلامي ومن ثم مع الوطن العربي، وتفاصيل الصراع العربي–الإسرائيلي، وكثيراً ما قدم المدافعون عنها التبريرات التي لم تقنع الشعوب العربية والإسلامية وأن اقنعت جزءاً من النخب السياسية الحاكمة وبعض من يسمون بالليبراليين في البلاد العربية والإسلامية.

لكن الثورة العربية الجديدة شكلت منعطفاً لم يتعامل وفق المقاييس والمعايير والحسابات، فقد أعلنت ومنذ اللحظة الاولى بأكثر من شكل وتعبير وواقع بأنها لن تقبل بتبعية دول العرب للولايات المتحدة بعد اليوم.

ولذلك عكفت مراكز التفكير الأمريكية عل دراسة المتغير بكل جوانبه لتقديم توصياتها في كيفية التعامل معه خلال التشكل وبعده، ولم تنجح الولايات المتحدة بتقديم الجيوب المتقدمة التي مولتها وأعدتها لمثل هذه اللحظة، وأن كانت لم تيأس حيث تحاول عبر مؤسسات وشخصيات، وعبر تدخل مع القيادات الجديدة، المشاركة في رسم المشهد والبنية الجديدة للنظام السياسي، وعينها ترنو على مصالحها المتعددة والتي من بينها حفظ أمن إسرائيل.

ولـذلك فـإذا كانـت الولايـات المتحـدة قـد فقـدت السـيطرة علـى الوضـع السياسـي فـي الشـرق الأوسط بنجـاح ثـورات وتصـاعد أخـرى فـي أنحـاء الـوطن العربـي، وإذا كانـت لـم تـنجح فـي توقـع هـذه الثـورات أو قريبـاً منهـا، وإذا كانـت أدواتهـا وسياسـاتها القديمـة لـم تعمـل بشـكل يحفـظ مصـالحها، مـا يؤكـد فسـاد السياسـات والأداوات والأنظمـة الموكـل لهـا أو التـي أعتمـد عليهـا حفـظ هـذه المصالح، فأن التساؤل المشروع اليوم يثار حول أهلية الولايات المتحدة وقدرتها على قيادة العالم وسياساته في المنطقة.

لقد تعرضـت السياسـة الخارجيـة الأميركيـة لانتقـادات لاذعـة فـي العقـود الاربعـة الماضـية، حيـث تـداول الساسـة الامريكيـون مسـالة الدرجـة التـي يمكـن للولايـات المتحـدة ان تعمـل بهـا كشـرطي عـالمي، وكقـوة طاغيـة فـي تهديـد او حماية الآخرين وفق مؤشرات مصالحها، واليوم يعود التساؤل من جديد، هل ستبقي الولايات المتحدة على ادواتها ومقاييسها وفلسفاتها الاستراتيجية السابقة في ظـل هـذه الثـورات العربيـة، وهـل سـتنجح فـي ان تحفـظ مصـالحها فـي ظـل الاوضـاع الجديـدة التـي تسـوق قـوى مناهضـة لهيمنتهـا ولاسـرائيل الـى الحكـم حسبما يلحظ المراقبـون، وهـل سـتكلف نفسـها عنـاء التحـول الاسـتراتيجي فـي التعامل مع العرب كطرف ولاعب مهم على الصعيدين الاقليمي والدولي ؟

ان التسـاؤل فـي العـالم العربـي يتزايـد عـن مـدى الاسـتعداد الامريكـي للاعتـراف باسـتقلال المنطقـة وحريتهـا، والابتعـاد عـن سياسـة الهيمنـة والسـطوة الامنيـة فـي التعامـل مـع النخـب الحاكمـة الجديـدة، وسـواء تمكنـت امريكـا مـن تحقيق نصيب وافر في تشكيل الوضـع الجديد أو تراجعت نجاحاتها إلـى نسب متواضعة

لـذلك فـان النظـر الـى المسـتقبل ، وفـي ظـل تطلعـات شـعوب المنطقـة ، يؤكد ان صـورة الولايات المتحدة لا تزال بعيدة كثيراً عن الاحترام في مثل هذا

الجو وهذه البيئة السياسية والفكرية، ما يؤثر تأثيراً بليغاً على صلاحيتها قائداً أو زعيماً للنظام الدولي الذي يعتمد على نفط المنطقة ويعتبر إسرائيل مصلحة استراتيجية وهي تعادي الأمة وتنتهك كل القوانين والحقوق، فهل بالفعل أصبحت قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي وعلى الأقل في منطقة الشرق الأوسط برسم السؤال والبحث الجاد عربياً وأمريكياً؟

- **نظرية القيادة الأخلاقية لبيرنز**

تعتبر نظرية القيادة الأخلاقية هي أحد أهم نظريات القيادة وواحدة من أبرز النظريات الفلسفية، ويعتبر السلوك الأخلاقي موضوع معقد للغاية وتعود الصعوبات في تعريف الأخلاق إلى بداية الإنسانية، فقد استكشفت مجتمعات من اليونان القديمة إلى الصين القديمة المفاهيم والسلوك الأخلاقي باعتباره هو حجر الزاوية في جميع الديانات في العالم تقريبًا.

- **نشأة ومفهوم نظرية القيادة الأخلاقية:**

نشأت نظرية القيادة الأخلاقية لأول مرة على يد عالم الاجتماع السياسي "جيمس فرانسيس بيرنز" في كتابه "القيادة" عام ١٩٧٨. وقد أشار بيرنز إلى وجود ثلاثة مكونات أساسية لإطار القيادة الأخلاقية، وهي:

١. التوحيد الداخلي: حيث يجب أن تكون العناصر المختلفة داخل المنظمة متسقة أخلاقيًا وليست هناك تناقضات.
٢. الاستباقية: يجب أن يخبر إطار العمل الأشخاص بما يجب عليهم فعله، بدلاً من تحديد الأشياء التي لا يجب عليهم فعلها. حيث أن إطار القيادة الأخلاقية يتصرف بشكل وقائي.
٣. النشاط: يتم بانتظام إعادة فحص وتحديث الإطار وفقًا لاحتياجات المنظمة والمرؤوسين. باختصار، يميل إطار العمل للديناميكية بدلاً من الاعتماد على نظام ثابت.

- **أهمية وتطبيقات نظرية القيادة الأخلاقية:**

تتجلى أهمية نظرية القيادة الأخلاقية في عدداً من النقاط يمكن حصرها كالآتي:

١. تساعد نظرية القيادة الأخلاقية على تحقيق معدلات أفضل
٢. تركز نظرية القيادة على التواصل والتعاون،
٣. يمكن للقيادة الأخلاقية أن توفر فائدة تعاونية إضافية للمنظمة، حيث أن إطار القيادة الأخلاقية يشمل التعاون وهذا لا ينطوي فقط على التعاون داخل المنظمة.

- **أبرز الانتقادات التي وجهت إلى نظرية القيادة الأخلاقية:**

على الرغم من العناصر الإيجابية التي يمكن أن توفرها القيادة الأخلاقية لمنظمة ما إلا أنه قد تعرضت نظرية القيادة الأخلاقية إلى العديد من الانتقادات، والتي يمكن حصر بعضها فيما يلي:

١. تتطلب القيادة الأخلاقية أن يتطابق الإطار الأخلاقي للقائد مع رؤية المنظمة. ، حيث أن السلوك الأخلاقي يعتمد على نظرة الشخص إلى العالم،
٢. يمكن للقيادة الأخلاقية أن تعتمد على قدرة القائد على التأثير، وتركز القيادة الأخلاقية بشكل أساسي على توجهات القيادة الكاريزمية،
٣. تعتبر الأخلاق معقدة بطبيعتها ويمكن أن تكون المعايير الأخلاقية العالية في جميع الأوقات عملية صعبة للغاية.

- **العمل من أجل الصالح العام**

يقدِّم المهاتما غاندي مثالاً على ما ينطوي عليه مبدأ السعي لتحقيق الصالح العام، إذ أمضى هذا الزعيم الهندي –المعروف بالتزامه بالاحتجاجات السلمية والعصيان المدني الشامل– ٢٠ عامًا في جنوب أفريقيا وهو يعترض على التشريعات التي تميز ضد الهنود، وأمضى بقية حياته في الهند يناضل من أجل الاستقلال عن الاستعمار الأجنبي ويعمل على الحد من الفقر والضرائب وعلى تحرير النساء وإنهاء كافّة أشكال التمييز العنصري. لم يناضل غاندي من أجل تلك القضايا لتحقيق منافع شخصية؛ بل فعل ذلك يُحرر الناس من الظُلم والاستغلال تحقيقًا لمصلحة عامّة نبيلة. لقد كرَّس غاندي حياته لدعم القضايا الاجتماعية التي يؤمن بها وتحوَّلت غاياته وتوجُّهاته إلى مبادئ أخلاقية مجتمعية ثمَّ عالمية.

يسعى القادة الأخلاقيون إلى تحقيق أهداف اجتماعية ومؤسسية أعظم من تلك الأهداف الفرديّة الخاصّة، وتقتضي هذه المسؤولية أن يقدِّم خدمة أكبر عن طريق الاهتمام باحتياجات الآخرين. هذا السلوك مثال على الإيثار والتفاني والذي يتمثّل في تسخير الطاقات والقدرات الشخصيّة من أجل تحقيق أهداف الآخرين وطموحاتهم. قد يتجلَّى الإيثار في المؤسسة في التوجيه والتمكين والتشجيع وتكوين الفِرق وسلوكيات المواطنة والاهتمام بمصالح الآخرين وغيرها.

القيادة الدولية والمرجعية الأخلاقية

الانسحاب الأميركي من أفغانستان: القيادة الدولية والمرجعية الأخلاقية الانعكاسات على المنطقة العربية وقضاياها

١. في هذه الآونة الأخيرة، ورغم شواغلي الكثيرة والملحة بالشأن اللبناني، بذلتُ المستطاع لمتابعة الحدث الأفغاني،. ولا أكتم القارئ أني في متابعتي كنتُ مهتماً على نحو خاص بالجانب الأخلاقي من الحدث، ومن المنظور الكلي في السياسة الدولية، وبطبيعة الحال لناحية انعكاس ذلك على منطقتنا العربية وقضاياها.

٢. وفي صدد الحديث عن المسؤولية الأخلاقية المترتبة على قيادة العالم، أكانت هذه القيادة متمثلة بالدولة الأعظم (الولايات المتحدة بواقع الأمر) أو بهيئة عليا سامية وجامعة (الأمم المتحدة ومجلس الأمن مبدئياً)، وفي مناسبة الانسحاب الأميركي من أفغانستان «على نحو ما حصل»، أتى على خاطري ما أعتبره أصلَ الحكاية في تلك «العَظَمة»: المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأميركي ويلسون عام ١٩١٨ (في الكونغرس أولاً) ثم عام ١٩١٩ في مؤتمر الصلح بباريس مع نهاية الحرب العالمية الأولى، تلك النهاية التي شقت الطريق أمام الزعامة الأميركية الأحادية، وإنِ اتجهت إلى ثنائية مع نشوء المعسكرين الآيديولوجيين، لتعود إلى أحاديتها مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، ثم لتعود من جديد إلى الأقطاب المتعددة مع تغير بعض اللاعبين.

أعدتُ قراءة تلك المبادئ، فوجدتُ أن الخمسة الأولى والأساسية والكُلية منها «مبادئ أخلاقية بامتياز» على الصعيد العالمي؛ وهي كما يلي:

أ- اتباع الدبلوماسية العلنية، بعقد معاهدات علنية.

ب- احترام حرية البحار في السلم والحرب.

ت- إزالة الحواجز الاقتصادية بين الشعوب بقدر الإمكان.

ث- خفض التسلح إلى القدر الكافي للمحافظة على الأمن الداخلي.

ج- تسوية المنافسات الاستعمارية، مع مراعاة رغبات السكان ومصالحهم.

تلك المبادئ الخمسة طرحها الرئيس الأميركي بوصفها قواعد للسلام بعد الحرب العالمية الأولى، وأساساً لمجتمعٍ دولي جديد يقوم على حق تقرير المصير، بما يعني «تصفية الاستعمار القديم». وعليه فقد كان لتلك المبادئ، ببنودها وغاياتها (أو فلسفتها) أثرٌ بالغ في العالم كله، وأثارت آمالاً كباراً في كل مكان. فهل بهذه المبادئ يُخامرنا شكٌ في أن تلك المبادرة كانت أخلاقية إنسانية في جوهرها، وأنها كانت صوتَ الإنصاف والعقل وسط ضجيج القوة الظافرة وزَهْوِ الانتصار؟

٣. أمثولة ويلسون التأسيسية الإيجابية استحضرْتُها لدي - كما أشرت - في مقابل أمثولة الرئيس بايدن (الديمقراطي أيضاً) المعاكسة، لجهة قراره الانسحاب من أفغانستان بطريقة مخزية شكلاً وملابساتٍ ملتبسة، وليس بفكرة الانسحاب بحد ذاتها. فلقد أجمعت تعليقاتُ مسؤولين أميركيين كبار، سياسيين وعسكريين، وحتى من داخل البيئة السياسية الديمقراطية الأميركية، على أن هذا الانسحاب كان ينبغي أن يحصل قبل نحو عشر سنوات مع القضاء على بن لادن. وبعضُهم ذهبَ إلى أبعد من ذلك،

ليرى وجوبَ حصوله مع انسحاب بن لادن من بيئته الحصينة في «تورا بورا».

لقد انسحبت الولايات المتحدة بعد أن فشلت في تحقيق أي من الأهداف المعلَنة لاحتلالها أفغانستان عام ٢٠٠١؛ إذْ كان يُفترض أن تتركَ وراءَها – على الأقل – مشروعَ دولة تستطيع القيام بمهامها في رعاية مواطنيها، وأن تترك ممارسة ديمقراطية ومبادرات تنموية أفضل، متلائمة مع طبيعة البلاد وأهلها وتقاليدها. وهو ما لم يحصل! كذلك انسحبت دونَ التشاور والتنسيق مع حلفائها وشركائها الاستراتيجيين (كما تقول وتكرر دائماً)، باستثناء عدوها المُعلن (طالبان)! وهذا ما يذكرنا بنقيضه الذي أعلنه الرئيس ويلسون في البند الأول (أ) من مبادئه الشهيرة (الشفافية في مسألة العلاقات الدولية). وهو ما يطعن أيضاً في التزام الإدارة الأميركية الحالية مسؤولياتها الأخلاقية والاستراتيجية الدولية والإنسانية.

تتماثل هذه التصرفات للإدارة الأميركية، بما قامت به في المنطقة العربية – في العراق وفي سوريا واليمن، وكذلك في فلسطين – وهو ما يعبر عن عدم استقرار في سياساتها، وبما يؤشر ليس فقط إلى فشلها في تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها بأنها نصيرة للديمقراطية، وحريصة على احترام حقوق الإنسان، وأنها المرجعية باحترام المعايير الأخلاقية، بل وبما يعبر عن قلة دراية وعدم تبصر من قبلها، وكذلك بارتكابها أخطاء تاريخية بسبب ترددها وتقاعسها عن إيجاد الحلول الحقيقية للمشكلات وللأزمات التي أسهمت في تعقيدها في تلك البلدان، وبحيث كانت حصيلة تدخلاتها عليها التسبب بالتدمير لا بالتفجير، وأنها تتركها بحال أسوأ مما كانت عليه، كما أنها أدت إلى أن أصبح العراق فريسة الهيمنة الإيرانية التي امتدت لتسيطر ولو نسبياً على كل

مـن سـوريا ولبنـان والـيمن، وذلـك نتيجـة عـدم التبصـر الـذي مارسـته الإدارة الأميركية في تدخلها أو في سياساتها في هذه البلدان.

٤. لقد فوجئ العـالم مـن أقصـاه إلـى أقصـاه كيـف تكـرر الولايـات المتحـدة أخطاءَهـا، دون أن تـتعظ مـن الـدروس المسـتفادة فـي أكثـر مـن مكـانٍ أرسلت إليه قواتها المسلحة تحت ذرائع وأهداف مختلفة.

يُـروى عـن رئـيس الـوزراء البريطـاني الشـهير ونسـتون تشرشـل أنـه كـان يقول: «تهتدي الولايات المتحدة دائماً إلى الخيار الصحيح، ولكنْ بعد أن تجرب كـل الخيـارات الأخـرى الخاطئـة. لمـاذا؟ لأن لـديها التَـرَف والإمكانيـة لاعتمـاد مختلف الخيارات المتاحة، إلى أن تهتدي إلى الخيار الصحيح!». والحال أن ما فعلته الولايات المتحدة في أفغانستان، دخولاً وخروجاً، أنها تصرفتْ مثل «فيل» يدخل محلاً لبيع الأوانـي الزجاجية: فهو عندما يدخل يكسر كل ما يقف فـي طريقه، وعندما يحاول الخروج يكسر كل ما بقي في ذلك المحل غيرَ مكسور!! وهو ما أصبح عليه الحال في تلك البلدان من تكسير وتخريب لنسيجه الوطني.

٥. في ضوء ما تقدم، فإن السؤال الكبير: ماذا فعلت الولايات المتحدة في حربهـا المعلَنـة علـى الإرهـاب والتطـرف؟ باختصـار لـم تحقـق الهـدف المنشود! وأن تكون فـي الوقت ذاتـه مكانـاً لتزاحمٍ إقليمـي ودولـي شـرس، يحاكي ما آل إليه الوضع في سوريا! تُرى، هل هي عودة «ديمقراطية» إلى شعار «الجمهوريين» الذي أطلقته كوندوليزا رايس على عهد الرئيس بوش الابن (الفوضى الخلاقة)، أم هي متابعة لجوهر السياسة الترمبية – إذا كـان لهذه السياسـة مـن جـوهرٍ عقلانـي ومفكـرٍ فيـه – القائمـة علـى شـعار ضـمني هـو «دَع الآخـرين، كـل الآخـرين، يـدفعون الأثمـان، وكُـنْ أنـت (أميركـا) الـرابح الأكبـر!». والحقيقـة أن الـرئيس ترمـب – وبسـبب مزاجيتـه وارتجاليتـه – لـم يكـن يملـك الفطنـة الكافيـة للتوْريـة علـى هـذا

الهدف؛ إذْ إنه كانَ أَوْضَحَ المجاهرين بالقول: «لسنا مستعدين لأن ندفع ثمن الوفاء بالتزاماتنا حيال الأصدقاء والحلفاء والقانون الدولي. فلْيدفعوا هم هذا الثمن، وبالعملة الصعبة!». ذلك إلى «مآثره» في تجاوز، بل تحطيم، قرارات ومبادئ وبُنَى الأمم المتحدة!

٦. ومما يقوي الاحتمالين المشار إليهما أعلاه (الفوضى الإرهابية والتزاحم الشرس على أرض أفغانستان) معطيان أساسيان:

الأول، أن الولايات المتحدة لم تترك وراءَها مشروعَ دولة وطنية في أفغانستان، قادرة على النهوض بمسؤولياتها حيال مجتمعها، عدالة وإنصافاً ورعاية ورؤيوية. هذا فضلاً عن أنها خلفت بِنْية اقتصادية لا توفر الحد الأدنى من مقومات الاستقرار على طريق التنمية، ناهيك عن البِنْية القبلية التي ازدادت مع الاحتلال الأميركي استغراقاً في قَبَليتها، أي ابتعاداً عن التمدن، لدرجة أن خطوة متواضعة على طريق تعليم المرأة ومشاركتها في إدارة الشأن العام عادت إلى الانتكاس!

هذا ما ينقلنا إلى المعطَى الثاني، متمثلاً بالصراع الإقليمي والدولي المحتملِ تفاقُمه حول أفغانستان وفيها. ذلك أن العالم بدأ يشهد تحفزاً قوياً للعودة إلى حروبٍ باردة، ليس بين قطبين فقط كما في الماضي، وإنما بين قُطبيات كبرى ومتوسطة وصغرى، بما فيها مشاريعُ قائمة على محاولة استرجاع ماضٍ إمبراطوري مضى وانقضى: روسيا، إيران وتركيا مثلاً. وبين هذا وذاك وذلك، تَحارُ بعضُ القوى الكبرى في أوروبا وآسيا (فرنسا، ألمانيا، واليابان مثلاً) كيف بإمكانها المحافظة على استمرار حضورها محترماً على رقعة الشطرنج هذه!

بموازاة ذلك أنفقت الولايات المتحدة على دوام احتلالها لأفغانستان مدة عشرين عاماً نحوَ ألف مليار دولار. يُضاف إلى ذلك، ما أنفقته الدول الأخرى المتحالفة مع الولايات المتحدة في الحرب في أفغانستان، وهي مبالغ ليست

بالقليلة. المُذهل والمُحزن، ما تبينه الأرقام والجداول من أن أقل من اثنين في المائة من هذه المبالغ قد أُنفق على التنمية في هذا البلد. «فلا عجب، والحالة هذه، أنْ تستقر أفغانستان في قاعِ جداول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. كذلك أمسى اليوم جلياً أنه يستحيل بناءُ دولة وطنية فعلية بأيدي دُخلاءَ أجانب، حتى مع السخاء في افتراض النيات الحسنة»، على ما كتب محمود محيي الدين في «صحيفة الشرق الأوسط» (٢٥ أغسطس (آب) ٢٠٢١).

وهنا يبرز السؤال: ألم يكن من الممكن والأفضل لو أن الإدارة الأميركية خصصت جزءاً أكبر من المبلغ الذي أنفقته على الحرب من أجل التنمية والتعليم، وبما يعود بفائدة أكبر على الأفغانيين، وبما يعود بمردود أخلاقي أكبر على الولايات المتحدة وبالحد الأدنى.

٧. ما استوقفني في هذه المتابعة أن المعلقين الغربيين، ولا سيما الأميركيين من بينهم، كانوا الأشد انتقاداً للتجربة الأميركية في أفغانستان، ومن ثم في العراق، من الناحية الأخلاقية الاستراتيجية. كانوا الأشد حتى بالمقارنة مع المعلقين الشرق أوسطيين، بمن فيهم العرب! ويأتي في طليعة هؤلاء «الأخلاقيين» – على ما قرأتُ أخيراً – الصحافي البريطاني ماكس هاستينغز، في مقال مطول نشرته «الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٠ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١.

يبدأ المقال بالمشهدية الدراماتيكية التالية: «كان هناك الكثير من اللحظات المظلمة خلال العقدين الماضيين منذ أحداث الحادي عشر من أيلول، بعضُها في كابل الشهر الماضي. وما زالت لقطة من العراق عام ٢٠٠٧ تطاردني على نحو خاص: كانت المستشارة السياسية البريطانية (إيما سكاي) تستقل مروحية بلاك هوك مع القائد الأميركي الجنرال ريموند أوديرنو. في الأثناء، وعبر اتصال داخلي، ذكرت لرئيسها في بريطانيا أنها لمحت كتابة

على جدار أحد المباني في بغداد تقول: «البطل الشهيد صدام حسين!». وإذْ سمع الجنرال الأميركي هذا الكلام، رد باقتضاب أن الديكتاتور المشنوق ارتكب جرائم قتل جماعي. ولكن سكاي، التي كانت تهوى العيش في قلب الخطر، قالت: «ما زلنا لا نعرف مَنْ قتل مزيداً من العراقيين، أنتَ أم صدام يا سيدي!». ساد صمتٌ قاتل في المروحية، وحتى رئيس سكاي البريطاني في الطرف الآخر تساءل عما إذا كانت المستشارة قد تمادت أم لا! بعد هذا صرخ الجنرال أوديرنو فجأة: «افتحوا الأبواب أيها الطيارون، وألقوا بهذه المرأة في الخارج!».

ويعلق هاستينغز على هذه الواقعة بقوله: «تستحق سكاي الاحترام، لأنها لم تُسمِع الجيش مطلقاً ما يريدُ سماعَه».

وإذْ أشار هاستينغز إشارات لاذعة إلى «عنجهية السلوك الأميركي في كل من أفغانستان والعراق، وإلى الغطرسة التي يتقاسمها السياسيون والجنرالات، يذكر محادثة بينه وبين قائد الجيش البريطاني عام ٢٠٠٢ بعد عودته من اجتماعات في واشنطن للتخطيط لغزو العراق الذي شاركت فيه القوات البريطانية. في تلك المحادثة قال القائد البريطاني مايك جاكسون باقتضاب: «سيكون الوصول إلى بغداد أمراً سهلاً، لكنهم (يعني الأميركيين) ليست لديهم أدنى فكرة عما سيفعلونه بعد ذلك».

ويختم هاستينغز مقاله بالعِبرة التالية: «سألتُ ذات مرة أحد كبار الضباط في جيش حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي خدم جولات متكررة في أفغانستان، عن لائحة الدروس الشخصية التي يجب أن نأخذها من السنوات العشرين الماضية في مكافحة التطرف، فرد قائلاً: «لم نتطرق قط إلى أسباب التطرف، من نقص التعليم ونقص الفرص والشعور بالإقصاء وما إلى ذلك. لقد

فقدنا المكانة الأخلاقية العالية بين المسلمين المعتدلين، من خلال سلوكنا في أماكن مثل أبو غريب وغوانتانامو!» – انتهى الاقتباس.

٨. لا يحسبن أحدٌ أن «الحكمة» البريطانية البادية فيما بين تشرشل وهاستنغز تشير إلى أن هناك استعماراً خيراً من استعمار. فما حصل مع أميركا في فيتنام والعراق وأفغانستان، حصل مثله وأفظع مع بريطانيا في انسحابها من الهند عام ١٩٤٧ بعد أن قسمتها، وفي فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن سلبت أهلها حق تقرير المصير، وأتاحت للإسرائيليين الوقت الكافي للاستعداد والاستيلاء والابتلاع لفلسطين التاريخية.

٩. قُصارى القول في مداخلتي هذه، وعطفاً على بدايتها وعلى كلام ونستون تشرتشل، أن الذي جرى حتى الآن في أفغانستان والعراق، تحت شعار مكافحة الإرهاب، لا يثبت الجزء الثاني من مقولة تشرشل بأن الولايات المتحدة، وفي نهاية الأمر، تقوم باعتماد الخيار الصحيح. وقد أزيدُ على ذلك، بأن تجربة الحرب على الإرهاب شهدت كثيراً من لحظات «التواطؤ الموضوعي» بين الإرهاب ومكافحيه، أو مَن يدعونَ مكافحته.

صحيحٌ أن الولايات المتحدة دفعت الكثير من الأرواح البريئة والخسائر المادية، ولكن العالم خسر أكثر في الأرواح والماديات وإضاعة الفرص والتخلف عن ركب الحضارة جراءَ إدارة العالم بالقليل القليل من الأخلاق وخلافاً لما يدعون.

١٠. يبقى سؤالٌ أخير حول الدرس الذي يمكن، أو ينبغي أن تستخلصه منطقتُنا العربية من الحدث الأفغاني الاستراتيجي – وهو استراتيجي بالفعل – للحفاظ على مصالحها ونُصرة قضاياها في عالم متغير ووسطَ تقلبات السياسات الكبرى. ولا سيما بعد كل تلك الخطوب والمحن التي حلت بدولنا وشعوبنا، وهم الذين دفعوا ولا يزالون ولتاريخه أثماناً باهظة

بالمال والجهد والوقت والفرص التنموية الضائعة والمبددة. وبالتالي كيف أصبحت بلداننا مكاناً للتجارب والاختبارات التي تجريها العديد من الدول الإقليمية والدولية في مغامراتها ولسياساتها ولأسلحتها الجديدة. وكيف أننا لم نستطع أن نكون ما بين بعضنا البعض، وحتى الآن، موقفاً وطنياً وقومياً واحداً وموحداً تعبر فيه دولنا عن آمال شعوبنا العربية في الإصلاح وفي التعاون والتضافر وبناء المصالح العربية المشتركة، ولا سيما أن المناخ الدولي يشهد الآن تململاً وقلقاً لدى معظم الأطراف: فأوروبا ظهرت أكثر من أي وقت مضى رغبتَها في «الاكتفاء الاستراتيجي» بمعزلٍ عن القطبين الأكبر: الولايات المتحدة والصين؛ وروسيا تسعى بلا مواربة إلى «شراكة مضاربة» مع هذين القطبين.

يحضرني هنا قول بالإنجليزية (Stand up to be Counted)، إذ كيف يمكن للعالم أن يحسب حساباً للعرب ما داموا هم الذين لا يحسبون حساباً لأنفسهم، ولا يقفون متحدين ومتضامنين لكي يراهم العالم، ويجد بالتالي أن له مصلحة أكيدة في أن يحسب للعرب حساباً. إن العرب إذا قاموا بذلك، فإنه عندها – وعندها فقط – سوف يتمكنون في حينها من التقدم على مسارات استعادة حقوقهم المهدورة والمضيعة وتعزيز مصالحهم المشتركة. ولقد أثبتت أحداث التاريخ القديم والحديث، أنه ما دام استمر العرب بشعوبهم ودولهم على حال من الانقسام والتباعد وعدم تنمية المصالح المشتركة فإنهم لن يستطيعوا استعادة الاحترام الذاتي لأنفسهم، ولا الاحترام لأجيالهم الصاعدة، وبالتالي لن يستطيعوا تحقيق التنمية والرقي والازدهار المنشود، ولا أيضاً المشاركة الفاعلة في حضارة العالم ورقيه وتطوره:

ولأختم مقالتي بقول:«تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا..وإذا افترقن تكسرت آحادا»

بايدن والمطالبه بالقياده الاخلاقيه

لا يُمكِن لبايدن المُطالبة بـ"القيادة الأخلاقية" فيما يُعاقِبُ المحكمة الجنائية الدولية

منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٢ واجهت المحكمة الجنائية الدولية مشاكل مع الولايات المتحدة التي رفضت الإنضمام إليها، لكن الرئيس جو بايدن ادّعى "القيادة الأخلاقية" التي سيتعامل من خلالها مع العالم. إلّا أن نفور واشنطن من قرار المحكمة الأخير بشأن فلسطين هو رمز للإنفصال الأساسي في السياسة الخارجية الأميركية.

فاتو بنسودة: هل تزيل إدارة بايدن العقوبات عنها؟

في خطابه عن السياسة الخارجية في ٤ شباط (فبراير) الفائت، تعهّد الرئيس الأميركي جو بايدن بجعل حقوق الإنسان والتعدّدية حجر الزاوية في مقاربته للشؤون العالمية. لكن يبدو أنه نسي هذا التعهّد بعد يومٍ واحدٍ فقط، في ٥ شباط (فبراير)، عندما قضت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بأن المُدَّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودة" (Fatou Bensouda) لديها الحق والسلطة للتحقيق في جرائم الحرب المُحتَمَلة والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها في الضفة الغربية وقطاع غزة أفرادٌ إسرائيليون وفلسطينيون على حدٍّ سواء. على الفور، إنتقدت وزارة الخارجية الأميركية القرار الذي اتخذته المحكمة حول التدقيق بالنشاط الإسرائيلي — على الرغم من أنها أثنت على التحقيق الذي أجرته مع أحد أمراء الحرب الأوغنديين قبل ساعات. الآن، يَعِدُ إعلان بنسودة في ٣ آذار (مارس) بأنها ستستخدم سلطتها لفتح تحقيق في الوضع في فلسطين، أن يكون اختباراً حاسماً آخر لالتزام بايدن بحقوق الإنسان.

إن استعادةَ مصداقية الولايات المتحدة حول العالم – وهو ما يقول بايدن إنـه سيفعله – يعنـي إعـادة ضـبط علاقتها بالمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، الهيئـة الرئيسـة للعدالـة الجنائيـة الدوليـة. مـن الناحيـة المثاليـة، ستنضـم واشـنطن إلـى المحكمـة؛ أو علـى الأقـل، تمتنـع عـن التـدخل فـي عمليـات تـدقيق المحكمـة لمواطني أميركا وحلفائها مثل إسرائيل. لكن كل الدلائل تشير إلى أن بايدن يعـود إلـى أسلوب العمـل الـذي كـان سـائداً فـي عهـد أوبامـا: الـدعم الإنتقـائي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، مـا يُقوّض مصـداقية واشـنطن ويُهدّد قابليـة المحكمـة نفسها للاستمرار.

كـان قـرار المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، الصـادر فـي ٥ شـباط (فبرايـر)، أحدث خطوة نحو فتح تحقيقٍ حول الوضع في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك سير الأعمال العدائية خلال حرب غزة ٢٠١٤ والمستوطنات الإسرائيلية فـي الضـفة الغربيـة المحتلـة، والتـي يُعرّفهـا نظـام رومـا الأساسـي — الوثيقـة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية— بجريمة حرب. فتحت بنسودة تحقيقاً أولياً لـ"الوضع في فلسطين" في العام ٢٠١٥ وانتهت منه في أواخر العام ٢٠١٩، لكنها اختـارت السعي إلـى الحصول علـى موافقـة قضـائية لفتحِ تحقيقٍ كامل بسبب الأسئلة العالقة حول الولاية القضائية على فلسطين.

للمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على الجرائم المُرتَكَبة في أراضي دولةٍ طَرَف، من قبل مواطني دولةٍ طَرَف، وتلك المُحالة إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. حتى وقت قريب، كان الفلسطينيون غير قادرين على رفع قضيتهم إلى المحكمة بسبب الشكوك حول الدولة الفلسطينية. فـي العـام ٢٠٠٩، رفـض المـدعي العـام للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة محاولـة فلسطينية للإنضمام إلى المحكمة، مُشيراً إلى عدم اليقين بشأن وضع فلسطين ونقص التوجيه من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كيفية قبول الطلب.

لكن في العام ٢٠١٢، إعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة – رُغم معارضة الولايات المتحدة – بفلسطين كدولة بغالبية ساحقة، ما مهّد الطريق أمامها للإنضمام إلى عددٍ من المؤسسات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية. مع ذلك، يواصل الأعضاء الرئيسيون في المجتمع العالمي، بما في ذلك الولايات المتحدة، رفض قيام الدولة الفلسطينية، وتستخدم واشنطن باستمرار حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع فلسطين من أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة.

إنضمت فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في العام ٢٠١٥، الأمر الذي دفع بنسودة للتدقيق الأوّلي. ولكن لأن غزة والضفة الغربية محتلتان من قبل إسرائيل – والفلسطينيون يفتقرون إلى السيطرة على أراضيهم – فلا تزال هناك تساؤلات حول الحدود الحقيقية للدولة الفلسطينية. الآن، قررت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، لأغراض اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، أن فلسطين مؤهّلة كي تكون دولة حيث تمتد أراضيها إلى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. وقد إعترضت وزارة الخارجية الأميركية على الفور على هذا الإعلان.

كانت علاقة الولايات المتحدة دائماً مُعقّدة مع المحكمة الجنائية الدولية. في العام ٢٠٠٠، وقّع الرئيس الأميركي بيل كلينتون على قانون روما الأساسي لكنه فشل في التصديق عليه وأصبح طرفاً معارضاً للمحكمة الوليدة، مشيراً إلى مخاوف بشأن احتمال وجود محاكمات "لا أساس لها" لمواطنين أميركيين.

منذ ذلك الحين، تأرجح موقف واشنطن تجاه المحكمة الجنائية الدولية بين دعم الديموقراطيين لمُحاكمة المحكمة لأيِّ شخص ليس من مواطني الولايات المتحدة أو حليفاً لها ومعارضة الجمهوريين شبه الكاملة. في أيار (مايو) ٢٠٠٢، أعلنت إدارة جورج دبليو بوش أن بلاده لن تُصدّق على قانون

روما الأساسي، وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر الكونغرس تشريعاً يمنع الوكالات الحكومية والمحلية والفيدرالية الأميركية من التعاون مع المحكمة في محاكمة مواطنين أميركيين.

أما إدارة أوباما فقد شاركت في اجتماعات المحكمة الجنائية الدولية، وساعدت على تسليم مواطنين أفارقة مطلوبين من قبل المحكمة، وألغت تشريعاتٍ صدرت في عهد جورج دبليو بوش كانت تُعاقب الدول التي ترفض حماية المسؤولين الأميركيين من الملاحقة القضائية. كما صوّت الرئيس باراك أوباما لصالح المحكمة الجنائية الدولية في شباط (فبراير) ٢٠١١ – يومها في خضم ثورة ضد نظام معمر القذافي–. هنا، ذهب أوباما إلى أبعد من بوش، الذي امتنع فقط عن استخدام حق النقض ضد إحالة مماثلة بشأن الفظائع التي ارتُكِبَت في دارفور في آذار (مارس) ٢٠٠٥.

ومع ذلك، في حين أن أوباما كان أكثر تصالحية تجاه المحكمة الجنائية الدولية من سلفه، فإن تعامله مع المحكمة كان انتقائياً بشكل صريح، والذي وصفه المستشار القانوني لوزارة الخارجية آنذاك "هارولد كوه" (Harold Koh) بأنه "نهجٌ عملي لكلّ حالة على حدة". وفقاً ل"كوه"، إعتباراً من العام ٢٠١٢، دعمت الولايات المتحدة التحقيقات والمحاكمات الرسمية الجارية في المحكمة الجنائية الدولية – والتي شملت جميعها مشتبهين ومُدَّعى عليهم أفارقة.

على النقيض من ذلك، تبنّى الرئيس الأميركي دونالد ترامب نهجاً عدائياً باستمرار تجاه المحكمة الجنائية الدولية. في أعقاب قرار قضائي صدر في آذار (مارس) ٢٠٢٠ يسمح لبنسودة بالتحقيق في جرائم حرب مُحتَمَلة ارتكبها أفرادٌ أميركيون وآخرون في أفغانستان، أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يُعلن أن "تأكيدات المحكمة غير المشروعة للولاية القضائية على أفراد من الولايات المتحدة وبعض حلفائها" تشكل حالة طوارئ وطنية. فرض ترامب حظراً واسعاً

على السفر وتجميداً للأصول على بنسودة ومسؤول كبير آخر في المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك على عائلتيهما. وعادة ما تُفرَض مثل هذه العقوبات على منتهكي حقوق الإنسان، وليس المُحامين الذين يُقدّمونهم إلى العدالة.

ويبقى أن نرى ما إذا كان بايدن سيرفع العقوبات عن بنسودة وزميلها – وكيف أن تدقيقها في الجرائم الخطيرة المحتملة في غزة والضفة الغربية سيُعرّض هذه العملية للخطر. هناك مؤشرات مُبكرة على أن بايدن يعتزم استعادة سياسة أوباما في دعم المحكمة الجنائية الدولية – طالما أنها تعفي الأميركيين وحلفاءهم من التدقيق والتحقيق.

مباشرة بعد قرار الدائرة التمهيدية في ٥ شباط (فبراير) بشأن فلسطين، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية "نيد برايس" (Ned Price) عن "مخاوف جدية" بشأن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية مع مواطنين إسرائيليين، رُغم أنها ستحقق أيضاً مع مواطنين فلسطينيين. وقال برايس إن اختصاص المحكمة يجب أن يقتصر على مواطني الدول التي توافق على التحقيق أو الإحالات من مجلس الأمن الدولي. لكن هذه قراءة خاطئة أساسية لنظام روما الأساسي: فهو يصرح بإجراء تحقيقات في أراضي الدول الأطراف، بغض النظر عن جنسية الجناة المزعومين. لهذا السبب إرتعدت إدارة ترامب جداً من احتمال محاكمة أفراد أميركيين على جرائم خطيرة ارتُكبت في أفغانستان.

علاوة على ذلك، يمكن طرح مبررات برايس لمعارضة التحقيق في فلسطين – عدم موافقة إسرائيل – بالسهولة عينها من قبل الميليشيات التي ترتكب فظائع في أراضي الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية. في الواقع، في ٤ شباط (فبراير)، قبل يوم من انتقاد التحقيق في فلسطين – وفي يوم خطاب بايدن في السياسة الخارجية – رحّبت وزارة الخارجية الأميركية بقرار المحكمة الجنائية الدولية بإدانة قائد "جيش الرب للمقاومة" دومينيك أونغوين

بارتكاب فظائع في أوغندا – داعية الحكم "خطوة مهمة للعدالة والمساءلة". مثل إسرائيل والولايات المتحدة، لم يوافق "جيش الرب للمقاومة" على إجراء تحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية. بدلاً من ذلك، وضع قائدها نفسه في نطاق المحكمة الجنائية الدولية من خلال ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية داخل أراضي دولة عضو.

منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٢، كان فشل المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة أفراد من خارج إفريقيا –لا سيما الأشخاص من الدول القوية المتحالفة مع الغرب– عاملاً مركزياً في تقويض شرعيتها. على الرغم من أن هناك ١٢٣ دولة أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، إلّا أنها قدّمت حتى الآن أفارقة فقط للمحاكمة في ٣٠ قضية ناشئة عن تسع دول. ومن بين ١٣ حالة قيد التحقيق الرسمي، توجد ١٠ حالات في أفريقيا. وقد أدى عدم التوازن هذا إلى اتهامات بالاستعمار الجديد، على الرغم من أن جدول المحكمة يعكس تشوّهات في ديناميكيات القوة العالمية أكثر من العنصرية الصريحة.

تمت غالبية محاكمات المحكمة الجنائية الدولية بناءً على طلب الدولة الإفريقية التي وقعت فيها الجرائم – في بعض الحالات بسبب الضعف المؤسسي لما بعد الصراع في نظام المحاكم المحلية – بدلاً من الإحالة من مجلس الأمن الدولي، كما حصل أخيراً في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا والسودان – البلدان اللذان يفتقران إلى أصدقاء بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وهي الدول التي يمكنها بسهولة استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع التحقيقات الخاصة بها أو مع حلفائها.

المشكلة ليست أن المحكمة الجنائية الدولية تُحاكم الأفارقة. المشكلة هي أنه حتى الآن لم يُحاكَم أي شخص خارج القارة السمراء. حتى أولئك الذين

يدعمون المحكمة الجنائية الدولية طالبوها ببذل المزيد في مناطق أخرى. إن توسيع التدقيق ليس فقط مسألة عدالة، بل هي أيضاً مسألة شرعية. في العام ٢٠١٦، أعلنت جنوب إفريقيا وبوروندي وغامبيا أنها ستنسحب من المحكمة الجنائية الدولية بدعوى التحيّز. من بين البلدان الثلاثة، إنتهى الأمر ببوروندي فقط في الواقع إلى الانسحاب من المحكمة، لكن مثل هذه المبادرات مع ذلك هي رمز لأزمة تختمر في المحكمة الجنائية الدولية.

تدقيق أو تحقيق بنسودة الأوّلي في فلسطين هو محاولة لتنويع جدول أعمال المحكمة. إنه واحدٌ من سبعة تحقيقات أوّلية خارج إفريقيا من إجمالي تسعة تحقيقات أوّلية جارية حالياً. وهذا يعني أن الملاحقات القضائية المستقبلية قد تغطي نطاقاً جغرافياً أوسع – إذا سُمح لعمليات التدقيق بأن تنضج في التحقيقات والمحاكمات.

لكن الحكومة الإسرائيلية تضغط على الولايات المتحدة لحماية مسؤوليها من عملية التدقيق والتحقيق. لقد أطلق ديبلوماسيون إسرائيليون حملة تُطالب الحلفاء بالضغط على بنسودة حتى لا تُحقّق، رُغم تصريح المحكمة لها بتنفيذ ذلك. ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليومية أن السفير الأميركي بالإنابة لدى إسرائيل، جوناثان شرير، قدم تأكيدات على أن بلاده ستقدم المساعدة للدولة العبرية في هذا المجال، في مكالمة هاتفية أخيرة مع وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي.

على الرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، إلّا أنها يمكن أنْ تمارس الضغط على المحكمة من خلال حلفاء في جمعية الدول الأطراف المسؤولين عن تمويل المحكمة واختيار مسؤوليها أو من طريق إصدار الأوامر والقوانين التي تعاقب التعاون مع المحكمة والمحافظة

عليها. يمكن لواشنطن أيضاً أن تدفع مجلس الأمن الدولي لاستخدام سلطته بموجب الفصل السابع لتعليق التحقيق في فلسطين.

لا يزال هناك أمل في أن تؤدي أخيراً عمليات التحقيق التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية، وربما محاكماتها، إلى تحقيق قدر من المُساءلة والعدالة لضحايا الجرائم الدولية الخطيرة في غزة والضفة الغربية. ومن بين الضحايا الفلسطينيين أولئك الذين نزحوا من منازلهم بسبب المستوطنات الإسرائيلية، والمدنيون في غزة الذين لا يتمتعون بأي حماية من الهجمات غير القانونية على أجسادهم وممتلكاتهم، والمدنيون في جنوب إسرائيل، الذين تم قصفهم بصواريخ أُطلقت عليهم بشكل عشوائي أو مُتعمَّد. إن أي ملاحقة قضائية خارج إفريقيا ستدفع المحكمة الجنائية الدولية خطوة أخرى لتصبح دولية بحق.

إن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المحكمة الجنائية الدولية في الأسابيع والأشهر المقبلة ستشير إلى مدى جدية بايدن في إعادة تأهيل القيادة الأخلاقية للولايات المتحدة. لقد حان الوقت لأن يدرك أن إعادة ضبط السياسة الخارجية الأميركية تتطلب إصلاح العدالة الجنائية الدولية وإنهاء استعمارها –بالإضافة إلى العدالة الجنائية المحلية– من خلال السماح للمحكمة الجنائية الدولية بمقاضاة حلفاء أميركا والموظفين الأميركيين. يمكن أن تكون هذه عملية متعددة الخطوات: أولاً، إلغاء العقوبات المفروضة على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، ثم الامتناع عن التدخل في عمل المدعي العام الجديد، وفي النهاية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهنا على المحك ليس فقط مصداقية بايدن ولكن أيضاً مستقبل المحكمة.

الثقافة والأخلاق والدين في القانون الدولي الإنساني

يمكن تعريف (قانون الحرب) أو (القانون الدولي الإنساني) بأنه: "مجموعة القواعد القانونية التي تحدد حقوق وواجبات الدول المتحاربة في حالة نشوب الأعمال العدائية، وتفرض قيوداً على المتحاربين في وسائل استخدام القوة العسكرية وقصرها على المتقاتلين دون غيرهم، وتحمي حقوق ضحايا النزاعات المسلحة وخاصة القتلى والجرحى والمرضى والأسرى في المعارك البرية والبحرية والجوية، فضلاً عن المدنيين المحميين من سكان المناطق المحتلة".

وهذا القانون يتكون من فرعين أساسيين:

- قانون لاهاي: ويحدد القواعد التي تحكم تصرف المتحاربين في الحرب.
- قانون جنيف: ويحدد المبادئ والقواعد التي تحمي الشخصية الإنسانية في حالة الحرب.

وهناك سؤال يطرح نفسه في هذا المجال وهو: من أين تنبع قواعد القانون الدولي الإنساني ، أو بالأحرى ما هي مصادرها؟ بالإجابة على هذا السؤال يجب أن نميز بين (المصادر الشكلية) من جهة، و(المصادر الشرعية) من جهة ثانية. وهكذا إذا جاز لنا أن نعتبر (الاتفاقيات الدولية) التي تتعلق بالموضوع، وخاصة اتفاقيات جنيف ولاهاي، والأعراف الحربية، والأوامر الميدانية التي تعطيها القادرة في الحروب الدولية ، وقرارات المحاكم العسكرية الدولية ...إذا جاز لنا أن نعتبر هذا كله من قبيل (المصادر الشكلية) لقواعد القانون الدولي الإنساني ، فإن (المصادر الموضوعية) لهذا القانون نجدها في منظومات أخرى، وخاصة في كل من (الثقافة) و(الأخلاق) و(الدين) ، وهذا ما يحتاج لشيء من التبسيط والشرح:

أولاً) أثر الثقافة في القانون الدولي الإنساني

إذا عدنا إلى تعريف الثقافة في القواميس والمعاجم نجد أن لها عدة تعاريف، لذا سنختار من بينها تعريفاً إجرائياً وهو الذي يقول: " هي جملة المعارف المكتسبة التي تسمح بتطوير الحس النقدي والذوق وملكة المحاكمة عند الإنسان " .

وهكذا فالثقافة هي جملة معارف مكتسبة، وهذه المعارف المكتسبة يتلقاها المرء منذ لحظة ولادته حتى لحظة وفاته. ولكن كون الثقافة مكتسب لا يعني أنها فردية أو شخصية بحتة، لأنه إذا كان الفرد يبدأ ثقافته من مستوى الصفر عند ولادته، فإنه توجد في كل مجتمع درجة معينة من التراكم الثقافي على شكل عادات وتقاليد وقيم يمكن أن نطلق عليها أسم (العقلية الاجتماعية)، ويتلقاها كل فرد أثناء طفولته عبر عملية (التنشئة الاجتماعية) في نطاق الأسرة والمدرسة والحي، ثم يتابع تلقيها والتأثر بها بعدئذ في نطاق المؤسسات الاجتماعية الأخرى (النادي، المعمل، الحزب، الجمعية، الدائرة الوظيفية... الخ). وكل ذلك يدخل في مكونات ثقافته الفردية بالإضافة إلى مكونات شخصية أخرى مثل (السفر، القراءة، التجربة، الاختلاط بالآخرين ...).

ومن الطبيعي أن تتأثر قواعد القانون الدولي الإنساني بالجانب الفردي والجانب المجتمعي من الثقافة.

١) ففي مجال الثقافة الفردية : نجد الجنود المثقفين والمتعلمين قادرين على تفهم العدو ومعاملة جنده ومواطنيه بروح أكثر إنسانية من الجنود الأميين.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن إمكانية الاطلاع على القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني هي أمر متيسر للجنود المثقفين والمتعلمين، ولكنها غير متيسرة لغيرهم. وقد أدركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في

جنيف أهمية إدخال أحكام القانون الدولي الإنساني في الثقافة العامة الوطنية على مستوى الجامعات والمدارس الثانوية العسكرية والعامة، فضمنت اتفاقيات جنيف الأربع مادة تقضي بذلك، كما أنها أخذت تصدر مجلة دورية بعدة لغات تحمل عنواناً معبراً يدل تماماً على الهدف منها وهو (النشر) وذلك بغية نشر الثقافة الدولية الإنسانية على أوسع مدى ممكن، قبل الحرب وأثناءها، وخاصة لدى من تضعهم وظائفهم أو ظروفهم في تماس مباشر مع العدو، وما مقالنا هذا اليوم إلا نوع من محاولة نشر الثقافة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني بين القراء الكرام.

٢) وفي مجال الثقافة المجتمعية : نجد أن بعض المجتمعات أكثر مسالمة من غيرها، وبعضها الآخر أكثر عدوانية بالمقابل، وذلك حسب العقلية الاجتماعية للأمة. ويمكن في هذا المجال أن نذكر مثلا أن المجتمع الصيني قد اخترع البارود منذ القرن السابع للميلاد، لكنه اقتصر في استخدامه على الأسهم والألعاب النارية، ولم يستخدمه كسلاح متفجر أبداً، لأن الثقافة الصينية المتأثرة بمبادئ الكونفوشيوسية كانت تمنع اللجوء إلى القتل، وظل الأمر كذلك إلى أن انتقل سر البارود إلى أوروبا، عن طريق الرحالة الإيطالي المعروف ماركو بولو، حيث تم استخدام البارود كسلاح متفجر في المدافع والبنادق منذ أوا ئل القرن الرابع عشر.

وإذا انتقلنا إلى مجال الحضارة والثقافة الإسلامية فإننا نجد منظومات ثقافية رائعة تكرس قواعد القانون الدولي الإنساني قبل أن يكرسها القانون الوضعي بمئات السنين، ومن ذلك احترام إنسانية الإنسان ، ومنع الغدر ، والوفاء بالعهد والرفق بالأسرى ....

وقد فطنت اللجنة الدولية أخيراً إلى هذا المصدر الثري من مصادر القانون الدولي الإنساني فأصدرت منشوراً مصوراً بعنوان " من ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي " ضمنته أقوالاً وأحداثاً عربية مشهورة في مجال تطبيق التعاليم الإنسانية في السلم والحرب، مع ما يقابل ذلك من قواعد القانون الدولي الإنساني المعاصر.

كما كرست تقويم هذا العام ١٩٩٤ لاثنتي عشرة منظومة عربية تشكل بعض أهم معطيات القانون الدولي الإنساني ، وصاغت هذه المنظومات في أشكال وخطوط عربية رائعة، وها هي عشر من هذه المنظومات الشعرية والنثرية حسب تسلسل ورودها في التقويم:

١. أغث من استغاث بك (لمحي الدين بن عربي)
٢. لا عذر في عذر (لأبي حيان التوحيدي)
٣. هم أساري مناياهم فما لهم إذا أتاهم أسير لا يفكونه (لأبي العلاء المعري)
٤. الصلح من ذي قدرة أصلح (للشيخ الشبراوي)
٥. إذا دان العِدَى وجب الأمان (لولي الدين يكن)
٦. فهلا تركنا النبت ما كان أخضرا (لحنظلة بن عرادة)
٧. لا تقتلوا مدبراً ولا تصيبوا معوراً و لا تجهزوا على جريح ولا تهيجوا النساء بأذى (لعلي بن أبي طالب)
٨. من يكن له كرم تكرم بساحته للأسرى (لأبى العلاء المعري)
٩. عالج عدوك كما تعالج حبيبك (للطبيب علي بن رضوان)
١٠. إني أمنتكم على أنفسكم وأموالكم وكنائسكم وبيعكم وسور مدينتكم (لحبيب بن مسلمة الفهري).

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أقوالاً عربية أخرى شهيرة من خارج التقويم المذكور كقول معاوية بن أبي سفيان: " وفاء بغدر خير من غدر بغدر " ، وقول الإمام فخر الدين الرازي: " النفس الإنسانية أشرف النفوس في هذا العالم، والبدن الإنساني أشرف الأجسام في هذا العالم " .

ثم لماذا نذهب بعيداً؟ هل عرف التاريخ على مر العصور أبلغ وأوجز من الخليفة أبي بكر عندما صاغ أهم مبادئ القانون الإنساني المعاصر في وصيته التي وجهها إلى قائده أسامة بن زيد حين قال مخاطباً إياه وجنده : " أيها الناس قفوا أوصكم بعشر فاحفظوها عني " لا تخونوا، وتغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكل، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان من الطعام، فإذا أكلتم منها فاذكروا اسم الله عليه " .

والسؤال الذي نطرحه هنا هو التالي " : هل كان بوسع الخليفة أبي بكر أن ينظم رائعته الإنسانية هذه لو لم تكن روحه مشربة بثقافة إنسانية تأمر بذلك ؟ وهل كان قادة جيشه وجنده يتقيدون بمثل هذه المبادئ لو لم يكونوا قد عاشوها قبلاً وتربوا عليها؟.

ثانياً) أثر الأخلاق في القانون الدولي الإنساني

يمكن تعريف الأخلاق بأنها " العلم الذي يبحث في قواعد سلوك البشر، بعضهم تجاه بعض " ، وهكذا فالأخلاق أمر مقصور على بني الإنسان. وقد تقودهم إلى القيام بتصرفات تخالف تلك التي تدفعهم إليها غرائزهم، على عكس الحيوانات التي تتصرف دوماً حسب غرائزها حتى إذا بدت لنا تصرفاتها ذات هدف خيري أو إيجابي أو أخلاقي بالمقياس البشري.

والمبادئ الأخلاقية يمكن اعتبارها أمهات لكثير من القواعد القانونية وخاصة في مجال القانون الدولي الإنساني ، ومن ذلك مثلا عدم الاعتداء، إعطاء الأمان لمن يطلبه، احترام الوعد، منع النهب ،.... إلخ.

ومن يراجع التشريعات الشرقية القديمة مثل قانون " أورنامو السومري " ، وقانون :حمورابي البابلي " ، وكذلك التشريعات الهندية والصينية القديمة، يجد أنها ليست أكثر من ثبت للمبادئ الأخلاقية التي كانت سائدة في تلك المجتمعات، وعلى سبيل المثال نجد قانون " مانو " ، الذي كان سائداً في الهند حوالي العام ١٠٠٠ ق.م. قد أوجب " على المحارب أن لا يقتل عدواً استسلم، ولا أسير حرب، ولا عدواً نائماً أو أعزل، ولا شخصاً مُسالماً غير مُحارب، ولا عدواً مشتبكاً مع خصم آخر ".

إذا تأملنا في هذه النواحي نجد أنها تعبر عن حس أخلاقي سام يتمثل في منع الغدر، ووجوب التمييز بين المحاربين وغير المحاربين، والمقاتلين وغير المقاتلين، وهي أهم أسس القانون الدولي الإنساني حالياً.

وإذا انتقلنا إلى الحضارة العربية الإسلامية نجد أن الأخلاق الحميدة كانت نبراساً يتقيد به الخلفاء والقادة العرب المسلمون في حروبهم ضد الآخرين، حيث شكلت مبادئ (الفضيلة) و(العدالة) و(الوفاء بالعهد) في تصرفات العرب المسلمين بين بعضهم البعض أو في علاقاتهم مع الشعوب الأخرى، سواء كان ذلك في زمن السلم، أو في زمن الحرب. ويظهر ذلك بشكل خاص في إفشاء السلام بتحية (السلام عليكم) بين المسلمين بعضهم بعضاً ، وفي أسلوب (الأمان) الذي يمنحه المسلمون لأبناء بقية الشعوب إذا جاؤوهم في تجارة أو زيارة أو سفارة. وليس من قبيل التعصب القومي أو الديني أن نؤكد أن العرب المسلمين هم الأمة الأولى التي رفعت المبادئ الأخلاقية إلى مستوى القواعد الشرعية الإلزامية في مجال معاملة الشعوب الأخرى، سواء كان ذلك في حالة

السلم أو الحرب. وهذه القواعد الأخلاقية ظلت نبراساً يهدي المسلمين في سلوكهم تجاه العدو وعلى مر العصور، وخاصة في معاركهم مع الروم والأوروبيين خلال أحداث فتح الأندلس والحروب الصليبية. ويتعرف بهذا الفضل صراحة كثير من الكتاب والمفكرين والفقهاء الأوروبيين المعاصرين ، مثل البارون دوتوب (de taube) الذي يقول في محاضرة له ألقاها في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي عام ١٩٢٦ وبالحرف الواحد: " إن أهمية الإسلام عموماً في تطوير الحضارة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط تجعلنا نقبل الاعتراف بأن العالم الإسلامي قد ساهم بتشكيل بعض نظم قانون الحرب وعاداته بين شعوب أوروبا، حيث أن هذه الشعوب وجدت لدى أعدائها الذين ناصبتهم العداء أثناء الحروب الصليبية قواعد جاهزة تتعلق بإعلان الحرب والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ، ومعاملة المرضى والجرحى وأسرى الحرب وتقسيم الغنائم الحربية، ومنع بعض وسائل الإضرار بالعدو ... "

وأوضح مثال على ذلك نجده في سلوك السلطان صلاح الدين الأيوبي في معاملته لأسرى الحرب الصليبيين حيث يروي عنه مؤرخ سيرته ابن شداد أنه كان : " يحسن معاملة الأسرى ويخص البارزين منهم بحسن المعيشة وخلع الثياب عليهم، وعندما أحضر الناس قتلاهم بعد المعركة، وكنت حاضراً ذلك المجلس، أكرم رحمه الله المتقدمين منهم، وأخلع علي مقدمي العسكر الإفرنسي فروة خاصة ، وأمر لكل واحد من الباقين بفروة خرجية لأن البرد كان شديداً. وحين كانت المعركة أو الحصار تنتهي باستسلام الطرف الآخر كان ينفذ شروط الاستسلام بدقة، بل ينفذها وفقاً لمصلحة المستسلمين أكثر مما تتطلبه الشروط أحياناً، وحين يدفع الأسرى فدائهم يرسل من يحرسهم حتى يصلوا إلى مأمنهم.

ويعد أن فتح الله عليه بالنصر والظفر جلس السلطان صلاح الدين الأيوبي في دهليز الخيمة، فإنها لم تكن قد نصبت، والناس يتقربون إليه بالأسرى وبمن وجدوه من المقدمين، ونصبت الخيمة وجلس فرحاً مسروراً شاكراً لما أنعم الله عليه، ثم استحضر الملك جفري وأخاه والبرنس أرناط، وناول الملك جفري شربة من جلاب بثلج، فشرب منها، وكان على أشد حال من العطش. وكان من جميل عادة العرب وكريم أخلاقهم أن الأسير إذا أكل أو شرب من مال من أسره صار آمناً، فقصد السلطان بذلك الجري على مكارم الأخلاق "

ترى أية أخلاق أكرم من هذه، وكيف يمكن تصور معاملة أنبل من تقديم الشراب المثلج للأسير المقهور؟!

أما في الحضارة الأوروبية فنجد أن روح الفروسية التي سادت البلدان الأوروبية خلال مرحلة القرون الوسطى قد أمرت بمثل هذه المبادئ (حماية النساء، إغاثة الملهوف، عدم مهاجمة الفارس الذي يسقط عن فرسه، الكف عن مقاتلة الخصم الذي ينكسر سيفه في يده... إلخ) حتى أن بعض فقهاء القانون الدولي والباحثين فيه اعتبروا مبادئ الفروسية مصدراً رئيسياً من مصادر القانون الدولي الإنساني . وكان لنجاح الثورتين الأمريكية ١٧٧٦، والفرنسية ١٧٨٩ تأثير ضخم في تطوير الأساس الأخلاقي للقانون الدولي الإنساني حيث كتب أحد القادة الفرنسيين مصوراً الأخلاقيات التي يتمتع بها جنده: ، هل هناك قائد أو مقاتل لا يرغب في أن يصفق له خصمه وهو يقاتل، وأن يحترمه بعد أن ينتصر عليه؟ لقد رأيت فرنسيين يزورون أعداءهم الجرحى ويدفئونهم بمعاطفهم، وقد باركت القدر الذي منحني فرصة قيادة مثل هؤلاء الرجال " . وفي مكان آخر نجد هذا القائد الفرنسي نفسه يقول : " كان الجنود والبرجوازيون في ستراسبورغ يعاملون الأسرى كإخوة ، وكانوا يتقاسمون معهم الخبز والمؤن

ويملؤون جيوبهم بالصحف الوطنية، وقد طلبوا ورقاً وحبراً وكتبوا إلى ألمانيا أ ن نهر الراين لم يعد له وجود أبداً ".

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الآراء الفلسفية التي نادى بها كل من روسو ومونتسكيو في فرنسة، وايمريك فاتيل في سويسرة، وبنيامين فرانكلن في أمريكة، كان لها أثر كبير في تدعيم الأساس الأخلاقي للقانون الدولي الإنساني، وقد استلهم منها البروفيسور ليبر حتماً حين وضع مسودة التعليمات الموجهة لضباط الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الأهلية (١٨٦٣) وهي التعليمات التي دخلت بعد ذلك في صلب القانون الدولي الإنساني عبر النص المُسمى (اللائحة المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها)، والذي يشكل مُلحقاً لاتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٨٩٩، والرابعة لعام ١٩٠٧.

وطالما نحن في مجال التحدث عن قانون لاهاي تكفينا الإشارة إلى أن لائحة الحرب البرية قد حوت في مقدمتها شرطاً يجعل من الأخلاق العامة مصدراً من مصادر القانون الدولي الإنساني، وهو الشرط المعروف باسم (شرط مارتنز)، والذي ينص على أنه: (في الحالات التي لا تنظمها النصوص الموضوعية من قبل الأطراف المتعاقدة، يظل الأهالي والمحاربون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي التي يقررها العرف المستقر بين الشعوب المتمدنة، وقوانين الإنسانية وما يوحي به الضمير العام الإنساني " .

هذا فيما يتعلق بالأساس الأخلاقي لقانون لاهاي، وأما الأساس الأخلاقي لقانون جنيف فهو واضح لا يحتاج لإثبات، لأن هذا القانون يقوم على مبدأ الإنسانية، ومبدأ الإنسانية يقوم على أساس الأخلاق العامة للمجتمع الدولية

ثالثاً) أثر الدين في القانون الدولي الإنساني

يمكن تعريف الدين بشكل عام بأنه " مجموعة من الشعائر المتصلة بعقيدة معينة في مجال تحديد صلة الإنسان الروحية بالله " . ويتميز الدين

الإسلامي عن غيره في هذا المجال بأنه لا يكتفي بتحديد صلة الإنسان بخالقه، بل يتعدى ذلك إلى تحديد صلته بأمثاله، بل حتى صلته بنفسه وبالحيوانات والأشياء أيضاً.

الإسلام والقانون الدولي الإنساني : يختلف الإسلام عن بقية الأديان بأنه ليس ديناً فقط، وإنما هو دين وشريعة أيضاً ، وهذه الشريعة كاملة تتضمن جميع نشاطات الحياة بما فيها معاملة أبناء الشعوب الأخرى في السلم والحرب. ومن المعلوم أنه هناك ثلاثة مصادر أساسية للشريعة الإسلامية وهي: القرآن الكريم ، والسنة المطهرة، والاجتهاد، وهذه المصادر الثلاثة هي مصادر (شريعة الحرب في الإسلام) التي ساهمت في تكوين ما يسمى اليوم (القانون الدولي الإنساني) : فالقرآن الكريم مثلاً نص على كثير من القواعد التي تعلق بمعاملة أبناء الشعوب الأخرى في السلم والحرب فكان ذلك بمثابة " الدستور " ، وجاء الحديث الشريف مفسراً ومكملاً لما ورد في القرآن فكان ذلك بمثابة " القواعد القانونية " ثم جاء الاجتهاد الفقهي – ومنه وصايا الخلفاء الراشدين – فشكل ما يمكن تسميته (آداب الحرب عند العرب المسلمين).

ويمكننا أن نقسم القانون الدولي الإنساني في الإسلام – إذا جازت التسمية _ إلى أربعة جوانب:

١. حالات مشروعية الحرب في الإسلام
٢. أسلوب إعلان الحرب في الإسلام
٣. سلوك المجاهدين السلمين في الحرب
٤. أحكام معاملة الأسرى والغنائم في الإسلام.
٥. ومن الطبيعي أنه يستحيل علينا، في كلمة مثل هذه، أن نوفى هذه الجوانب الأربعة جميعها حقها من البحث، لذا سنكتفي بمعالجة الجانب الثالث منها، أي سلوك المحاربين المسلمين.

سـلوك المجاهـدين المسـلمين فـي الحـرب : إن القواعـد التـي كـان المجاهدون المسلمون يتقيدون بها في حروبه ضد أبناء الشعوب والأمم الأخرى لم تكن مجرد مبادئ أخلاقية عامة، أو وصايا تلقوها عن قادتهم وأمرائهم، وإنما كانت واجبات شرعية منصوص عليها غالباً في القرآن والسنة ويعاقب مخالفوها ليس من قبل رؤسائهم فقط، وإنما يتعرضون للعقاب في الحياة الأخرى لأنهم خالفوا نصوصاً شرعية قطعية واردة في القرآن أو السنة أو في كليهما معاً.

وأهم القواعد الشرعية التي كانت تحكم سلوك المجاهدين المسلمين في هذا المجال هي التالية:

١) قصـر الحـرب علـى رجـال العـدو والمحـاربين فقط : حيث يـروى عن الرسول (ص) أنـه قال موصياً زيداً بن حارثة لما أنفذه إلى مؤتـة: " لا تقتلوا وليداً ولا امرأة ولا كبيراً ولا فانيا ولا منعزلاً بصومعة ".

كمـا أوصـى الرسـول بعـدم اسـتخدام الجرحـى فـي الحـروب: " لا تقاتـل بمجروح فإن بعضـه ليس منـه " ، وكذلك بعدم التعرض بالأذى لعمالـة الزراعـة والأطفال وذلك بقوله: " لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً " ، علماً بأن الذرية هم الأولاد، والعسيف هو العامل الذي يفلح الأرض ويزرعها. وأما بالنسبة للنساء فقد أمر الرسول بعدم التعرض لهن إلا إذا حملن السلاح في وجه المسلمين، حيث أن الرسول عندما رأى جثة لامرأة قتيل من المشركين قال لائماً من قتلها أو أذن بقتلها: " ما كانت هذه لتقاتل " .

٢) خوض المعارك بروح إنسانية : حيث لا يجوز القتل إلا لسبب شرعي كما هو ثابت من نص الآية الكرمية " ولا تقتلوا النفس التـي حرم الله إلا بالحق ذلك وصاكم به لعلكم تعقلون " . ويجب أن يكون القتل الشرعي ضمن أفضل الطرق وأكثرها إنسانية نزولا عند حكم الحديث الشريف " " إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة " ، وعلى هذا يمنع التعذيب حتماً : " أنا نبي

الملحمة وأنا نبي المرحمة " ، وكذلك التمثيل بالجثث وذلك احتراماً لقدسية الميت وإنسانية الإنسان حيث يروى عن الرسول (ص) أنه قال : " إياكم والمثلة ولو بالكلب العقور " .

والمعتقد أيضاً في رأي أغلبية الفقهاء أن إحراق الجثث بالنار أمر يتنافى مع الإسلام، لأنه تقليد من تقاليد الوثنية، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالة التي تستوجب المصلحة العامة هذا العمل، كما في حالة الخوف من تفشي مرض الطاعون مثلاً. وعموماً يجب احترام إنسانية الإنسان وكرامته تنفيذاً لنص الآية : " ولقد كرمنا بني آدم ... " حيث يقول الإمام الفخر الرازي في شرح هذه الآية : " النفس الإنسانية أشرف النفوس في هذا العالم، والبدن الإنساني اشرف الأجسام في هذا العالم " .

٣) منع النهب الذي كان يسود حروب الجاهلية " نهي الرسول (ص) عن النهبة أيضاً، حيث روي عن رجل من الأنصار أنه قال : " خرجنا مع رسول الله في سفر فأصاب الناس حاجة شديدة وجهد، فأصابوا غنماً فانتهبوها، فإن قدورنا لتلغي إذ جاء رسول الله يمشي فأكفأ – أي قلب – القدور بقوسه، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ويقول " إن النهبة ليست بأحل من الميتة ". ويجب أن نميز هنا بين " النهب " و " الغنائم " ، إذ أن الأخيرة مشروعة ومحللة حسب نص قرآني.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الدولي الإنساني لا زال يجيز حتى الآن الاستيلاء على الغنائم الحربية (Butin de guerre).

٤) منع الخيانة والغدر : حتى في حالة الشك بسوء نية العدو، فقد ورد في الآية الكريمة: " وإما تخافُن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين " .

وفي مجال الحديث النبوي نجد وصية للرسول تمنع الخيانة والغدر حيث يقول: " سيروا باسم الله في سبيل الله وقاتلوا أعداء الله. لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً " .

٥) منع التدمير وإتلاف الأموال : كما أن القانون الدولي الإنساني المعاصر يمنع ما يسمى (التدمير المنهجي) تمنع شريعة الحرب في الإسلام مثل هذا التدمير أيضاً. ولذلك يمنع في الإسلام قطع الأشجار المثمرة ، وإحراق النخيل وذبح شياه العدو وبقره وبعيره، إلا إذا كان ذلك مراعاة لضرورة حربية لإضعاف العدو وانتزاع الظفر به (٢٠) وذلك استناداً لرأي الإمام الأوزاعي رحمه الله.

٦) إعطاء الأمان لمن يطلبه : إذا كانت الحروب الأوروبية لم تعرف حتى أوائل القرن العشرين وجوب احترام (طلب الأمان) الذي يمكن أن يطلبه بعض جند العدو ، بحيث اضطر المتفاوضون في لاهاي عام ١٨٩٩ لتضمين (لائحة الحرب البرية) نصاً يشجب لجوء قادة الجيوش المتحاربة للإعلان عن عدم قبول طلب الأمان، فإن الإسلام اعترف بهذا الحق وطبقه منذ ظهوره وذلك عملا بنص الآية الكريمة : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون " (٢١) .

٧) الانقطاع عن القتال إذا انقطع عنه العدو : إن الحرب في نظر الإسلام ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي سبيل لإحقاق الحق وإزهاق الباطل، ولذا يجب عدم الإصرار على مواصلة القتال إذا انقطع العدو عنه، وهذا نزولا عند حكم الآية الكريمة: " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم " (٢٢) .

ولكن فقهاء المسلمين أجازوا للأمير قتال جند العدو سواء كانوا مقبلين أم مدبرين حيث من الجائز أن يتظاهر العدو بالانسحاب كجزء من خطة

عسكرية، وليس تسليماً منه وطلباً للصلح. كما أن الاستجابة للصلح مشروطة بإزالة العدو للأسباب التي دعت للحرب أصلاً، أو باستعداد لإزالتها على الأقل، وإلا أصبحت الاستجابة لطلب الصلح خضوعاً لإرادة العدو واعترافاً بالأمر الواقع.

وبعد، فهذه هي أهم القواعد التي تحكم سلوك المسلمين في الحرب التي يمكن أن يشنوها ضد العدو . وهذا يبين بشكل ليس فيه مساهمة الإسلام في نشوء القانون الدولي الإنساني. ويعترف بذلك صراحة كثير من الكتاب والمفكرين والفقهاء المعاصرين من الأوروبيين وغيرهم.

الشرعية الدولية

يعني مصطلح الشرعية الدولية الالتزام بمجموعة المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجّه العلاقات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة وبما تصدره هيئاتها المكلفة بحفظ السلم والأمن العالميين وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي.

والشرعية هي صفة أيَّ نظام مؤسس على مرتكزات قانونية أو أخلاقية أو قيمية ينعقد حولها إجماع مجموعةٍ معينة أو أغلب أفرادها نظرا لما يجمع بينهم من تلك الأسس وما توفره من إنصاف وعدالة في تنظيم المعاملات بينهم وحماية حدودٍ دنيا من الحقوق لكل واحدٍ منهم.

تجد الشرعية الدولية، كما هي متداولة اليوم، أساسها في الطابع التوافقي التعاقدي للقوانين الدولية والمعبر عنه في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تَعتمدها الدول وتوافق عليها وتلتزم بتطبيقها بحكم أنّ الدولة هي المخاطب الرئيسي بالقانون الدولي العام.

ولا يتردد بعض فقهاء القانون والعلوم السياسية في التساؤل عن أصل الشرعية بما في ذلك الشرعية الدولية، في ضوء تلازم القوة بالشرعية، إذ إنّ

الشـرعية غالبـا مـا تكـون مسـعى مـن الأقـوى لإكسـاب قوتـه صـبغة قانونيـة وأخلاقيـة. فمـثلا الشـرعية الدوليـة المنبثقـة عـن الحـرب العالميـة الثانيـة أوجـدها انتصار تلك القوى وهيمنتها على المشهد الدولي.

لمحة تاريخية

عرف العالم حروبا كثيرة بعضها بيني، واثنتان منها ذات صبغة عالمية وقعتا في النصف الأول من القرن العشرين خلفتا آثارا مأساوية على المستوى البشري والمادي. وفي ضوء ذلك، برزت حتمية البحث عن آلية دولية لتوفير سلمٍ دائم ووضع الأدوات المناسبة لمنع تكرار مأساة الحرب الشاملة.

وفـي أعقاب الحـرب العالميـة الثانيـة (١٩٣٩-١٩٤٥) بـرز نظـامٌ دولـي جديد صـاغته الدول المنتصـرة (دول الحلفـاء) منطلقـة من ضـرورة حفظ السلم الـدولي وحتميـة تـدبير الخـلاف بـين القطبـين البـارزين اللـذين أفرزتهمـا المعادلـة الدوليـة الجديدة، وهمـا المعسكر الغربـي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

وكان السباق على ريادة العالم والتنافر الأيديولوجي الصارخ بين الجانبين يُنـذر بإمكانيـة حـدوث حـربٍ جديـدة، وكـان التقـدم التكنلـوجي والعلمـي وآثـاره التدميريـة التـي كشفتها الحـرب يُؤكد أنَّ حربـا جديدة ستكون مدمرة لا سيما مـع تطور التقنية النووية ذات التدمير الشامل.

واستقر قرار القوى الكبرى على وضع ترسانة قانونية وهيكلية لحفظ السلم ترتبت عنها شرعية بحكم انتساب باقي دول العالم للأطر والاتفاقيات الناظمة لهذا الواقع الدولي الجديد الذي برزت فيه الدولة الوطنية بوصفها وحدة أساسية في النظام الدولي.

آليات التنفيذ

تعتمد الشرعية الدولية على هيئات النظام الدولي لإنفاذ مقرراتها وتجسيد مواقفها من القضايا المعروضة على المجتمع الدولي، فإطاره التنظيمي الأهم هو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي يصدر القرارات المعبرة عن موقف المجتمع الدولي، بيد أنّ حدود تدخل المجتمع الدولي بالقوة لفرض قراراته محدودة بمضامين الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد ضوابط استخدام القوة المسلحة تحت غطاء الشرعية الدولية.

ولا تكون قرارات مجلس الأمن نافذة إلاّ إذا حظيت بدعم تسعة من أعضاء المجلس الخمسة عشر مع شرطٍ إضافي وهو أن لا يعترض على القرار أيّ من الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية. وهنا يبرز إشكال استمرار القوى المنتصرة في الحرب في الاستئثار برسم واقع ومستقبل المجموعة الدولية.

الشرعية والقانون الدولي

القانون الدولي هو الإطار القانوني الأهم للشرعية الدولية، وهو أساسها القانوني الذي تستمد منه الزامية خضوع المجتمع الدولي لها.

وهنا تبرز إشكالية عدم تجانس المجتمع الدولي ذي الخلفيات العرقية والثقافية والدينية المتباينة إلى حد التناقض، وبالتالي يبدو جليا الغبنُ الكبير لفئاتٍ واسعة من هذا المجتمع غُيبت عن صوغ الترسانة القانونية الدولية في مراحلها التأسيسية على الأقل، لأن غالبية دول العالم لم تكن قد ظهرت بعد، كما أنّ حظ الدول الهامشية الموجودة حينها من المشاركة كان قليلا.

وهكذا صدرت مقتضيات القانون الدولي في أغلبها عن خلفية حضارية واحدة هي الحضارة الغربية بتفرعاتها المختلفة وأغفلت الخصوصيات الأخلاقية والقيمية والدينية لبقية بلدان العالم.

وفضلا عن هذا البعد، نجد أنّ الشرعية الدولية تخدم الأجندات السياسية للقوى المهيمنة، وهو ما لا غرابة فيه إذا ما أخذنا في الحسبان أنّ هذه القوى أنشأت النظام الدولي لخدمة مصالحها وتكريس هيمنتها على العالم مع تدبير سلمي لخلافاتها وطموحاتها المتباينة.

أخفقت الشرعية الدولية في تحقيق حدودٍ دنيا من العدل في عددٍ من القضايا الدولية وربما كانت القضية الفلسطينية أحد أكثر الأمثلة نصاعة على فشل الشرعية الدولية في إنفاذ قراراتها التي ظلت إسرائيل تتعنت في تطبيقها، بل لا تُفوت فرصة في إبداء احتقارها لها مستفيدة من دعم سخي من الولايات المتحدة وقوى غربية نافذة على المستوى الدولي.

كما أنّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والقضية الجزائرية وحرب فيتنام كانت هي الأخرى تجليات مُخجلة لهذا الإخفاق الأخلاقي والقيمي الصارخ. وقبل ذلك، فإنّ ظاهرة الاستعمار واستمرارها في ظل النظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية كان موطنَ إخفاقٍ كبير هو الآخر.

وفي هذا الصدد يحسن ذكر الأزمة السورية وإخفاق المجتمع الدولي المزمن في حلها رغم استمرارها خمس سنواتٍ دامية قُتل فيها أكثر من ربع مليون شخص ضمنهم أعداد كبيرة من المدنيين، كما تشرد بسببها نحو عشرة ملايين سوري. ومعروف أنَّ روسيا هي من ظل يحول دون استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن سوريا، بل رفضت إحالة ملف سوريا على المحكمة الجنائية الدولية.



الفصل الثاني

سلوك وتعامل وانسحاب الولايات المتحده الامريكيه من الاتفاقيات والمنظمات الدوليه



الولايات المتحده الامريكية والسلام

هل تريد أمريكا السلام فى المنطقة والعالم؟

على الرغم من الإقرار بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم اقتصاديا وعسكريا، وبزوغها كقوة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية وتشكيل عالم جديد تقوده واشنطن، كان من المفترض أن تكبل "القيادة الأمريكية" للعالم بقيود أخلاقية وإنسانية وبنشر قيم السلام فى العالم.

لكن واقع الأمر أن واشنطن فشلت فى التزامات ومقتضيات الدولة القائدة فى إرساء الأمن والسلام والاستقرار فى مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، وأينما كانت هناك حرب فى العالم، دائما ما تكون واشنطن حاضرة بقوة حتى ولو لم تشارك بصورة مباشرة فى الحرب، فأسلحتها ودعمها وانحيازها موجود وبقوة وفقا لمصالحها ومصالح الدول المنحازة عليها.

من فيتنام إلى صربيا إلى العراق إلى دول أمريكا اللاتينية إلى الصومال وأفغانستان وأوكرانيا وحتى فلسطين، فشلت واشنطن فى القيادة ونجحت فى إشعال الحروب والدمار تحت تأثير "المجمع الصناعى العسكرى الأمريكى"، الذى قاد القرار السياسى لتشغيل مصانع السلاح وجنى مزيد من الأموال الضخمة، وهذا المجمع هو المحرك الحقيقى والأساسى للقرار السياسى الأمريكي.

ولا ينخدع أحد فى مدنية الدولة الأمريكية التى "تعطيك من طرف اللسان حلاوة وتروغ منك كما يروغ الثعلب"، كما قال الشاعر العباسى صالح بن عبد القدوس، فالأساس هو تحريك وتشغيل المجمع الصناعى، وبالتالى لا بد من إيجاد التوترات والاضطرابات والحروب حول العالم.

والنتيجة خراب وتدمير وتفتيت الدول واستنزاف مواردها والمهم هو الإبقاء على الصناعة العسكرية الأمريكية مزدهرة ومنتعشة فى تجارتها، فحسب الأرقام المعلنة فالولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت أكبر دولة مصدرة للسلاح فى العالم، وتمثل صادراتها من الأسلحة أكثر من ثلث إجمالى صادرات الأسلحة فى العالم.

ووفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام، فى الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، انخفض حجم تجارة الأسلحة العالمية بنسبة ٤.٦% مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، لكن المبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة ارتفعت بنسبة ١٤% خلال نفس الفترة، وارتفعت حصتها العالمية من ٣٢% إلى ٣٩%.

وحسب مجلة "بريكينج ديفينس" فتكشف بأن مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج بلغت فى العام المالى الماضى ٢٠٢٢ نحو ٥٣ مليار دولار، بزيادة نسبتها تقترب من ٤٠%، مقارنة بالعام المالى ٢٠٢١ حيث سجلت ٣٤.٨ مليار دولار.

فى أزمة العدوان الإسرائيلى الهمجى على غزة تسببت واشنطن فى هز ثقة العالم فى منظماته الدولية، سواء مجلس الأمن أو الأمم المتحدة بمنظماتها المتعددة، وانحازت واشنطن بكل قوة إلى الهمجية الصهيونية والجريمة الإنسانية التى ترتكبها فى غزة باستخدام الفيتو حوالى ٣ مرات ضد وقف العدوان العسكرى على الشعب الفلسطيني، فى الوقت الذى تصرح فيه الإدارة الأمريكية بحرصها على السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، ومناشدة إسرائيل بالحرص على حياة الأبرياء وهى تدك قطاع غزة وتدمر كل شىء فيه!

ففى الوقت الذى ما زالت فيه الإدارة الأمريكية ممثلة فى الرئيس بايدن ونائبته كامالا هاريس تصرح بضرورة الحفاظ على حياة المدنيين فى غزة

واعترافها ببشاعة الصور والتدمير وحجم الضحايا، تكشف التقارير الصحفية فى واشنطن وفى إسرائيل عن أنه منذ بداية الحرب، وصلت ٢٣٠ طائرة و٢٠ سفينة شحن أمريكية، تحمل مساعدات عسكرية إلى إسرائيل وفتحت الولايات المتحدة جسرا جويا لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، منذ بدء عملياتها العسكرية على قطاع غزة.

وبينت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية أن الجسر الجوى الأمريكى سلم إسرائيل أكثر من ١٠ آلاف طن من الأسلحة والمعدات العسكرية، وتقول وزارة الدفاع الاسرائيلية، إنها قامت بمشتريات إضافية بقيمة ٤٠ مليار شيكل (حوالى ٢.٨ مليار دولار) من الولايات المتحدة.

وشملت المعدات العسكرية التى حصلت إسرائيل عليها منذ ٧ أكتوبر مركبات مدرعة وأسلحة ومعدات حماية شخصية وذخيرة وإمدادات طبية وغيرها.

هذه هى الولايات المتحدة الأمريكية قائدة العالم الحر وراعية السلام والتى ما زلنا نثق فيها ونراهن عليها فى إرساء السلام.. المسألة واضحة لكن بعضا منا لا يريد تصديق الحقيقة رغم وضوحها وضوح شمس يوليو.

تعتمد فكرة السيطرة الأمريكية على المنظمات الدولية من خلال مساعدات واشنطن الكبيرة المقدمة لها، ما يعني أن هذه المساعدات مرهونة بمدى موافقة المنظمات الدولية للسياسة الأمريكية، حتى لو كانت مخالفة للقوانين الدولية، أو الأخلاق العالمية التي تدّعيها أمريكا.

.فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على مسؤولين كبار في المحكمة الجنائية الدولية مطلع سبتمبر/أيلول الحالي، بمن فيهم رئيسة الادعاء فاتو بنسودا، كسلوك دارج يتبعه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المستقلة.

فقد جاءت العقوبات بعد مطالبة بنسودا بالتحقيق إن كانت القوات الأمريكية قد ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان، وقبلها المطالبة بتحقيقات ضد إسرائيل في ارتكاب جرائم خطيرة ضد مدنيين فلسطينيين.

يقول باسم احد المتخصصين في شؤون المنظمات والهيئات الدولية لموقع TRT عربي: "الشوفينية الأمريكية تحت شعار نحن أمريكا، أو أمريكا أولاً، لا تسمح لأحد أن ينافسها على سيادة العالم، تحديداً المنظمات الدولية التي ساهمت أمريكا في بنائها بادعاء الدافع الأخلاقي، لكن حين وصل الأمر إلى عالم جديد متعدد القطبية تشارك فيه عدة قوى ضمن هذه المنظمات أخرجت أمريكا عصا الابتزاز".

السيطرة والادعاءات الأخلاقية...

لماذا تنسحب أمريكا من المنظمات الدولية؟

لذا تعتمد فكرة السيطرة الأمريكية على المنظمات الدولية من خلال مساعدات واشنطن الكبيرة المقدمة لهذه المنظمات، ما يعني أن هذه المساعدات مرهونة بمدى موافقة المنظمات الدولية للسياسة الأمريكية، حتى لو كانت مخالفة للقوانين الدولية، أو الأخلاق العالمية التي تدّعيها أمريكا.

يضاف قائلاً: "أمريكا تريد عالماً على مزاجها وضمن سياساتها، وإلا فلن تشارك أحداً ولن تدفع لأحد.. فهي ترى نفسها شرطي العالم، والضابط الأخلاقي له، وأي اعتراض أممي على السياسة الأمريكية، حتى لو كان بالإجماع أو من داخل القوانين الدولية، فهو مرفوض أمريكياً".

انسحابات متكررة تهدد الاستقرار العالمي

اتخذ ترمب منذ وصوله إلى البيت الأبيض سلسلة انسحابات وتهديدات متتالية بحق المنظمات الدولية، فقد انسحب من هيئات الأمم المتحدة التي

تحكم الصحة وحقوق الإنسان، والاتفاقيات العابرة للقارات ومتعددة الأطراف مثل اتفاقية المناخ، والسيطرة على الأسلحة، وفرض ترمب قيوداً جديدة على الهجرة، ومعارك جمركية مختلفة.

ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ انسحبت إدارة ترمب من معاهدة الخدمة البريدية "أجواء مفتوحة"، وألغت الاتفاق البريدي الذي عمره ١٤٤ عاماً مع الصين كوسيلة ضغط تحد من نفوذ الأخيرة عالمياً، وفي أبريل/نيسان ٢٠١٩ انسحبت أمريكا من معاهدة تجارة الأسلحة الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة لإضفاء طابع أخلاقي على التجارة الدولية للأسلحة، وعلق ترمب قائلاً: "إن حكومتي لن تصادق أبداً على المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة".

واستمر مسلسل الانسحابات ففي أغسطس/آب٢٠١٩ انسحبت أمريكا رسمياً من معادلة الأسلحة النووية متوسطة المدى متهمة روسيا بخرق الاتفاقية التي نشأت عام ١٩٨٧، ورد بوتين بتعليق عمل بلاده بالمعاهدة ذاتها، وفي نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً من اتفاقية باريس لتغير المناخ، واتهم ترمب في وقت سابق علماء المناخ بأنهم ينطلقون من أجندات سياسية، بعد تحذيرهم من مخاطر تجاوز الاحترار.

وكانت أخطر التهديدات والانسحابات الأمريكية وقف إدارة ترمب الاشتراكات المالية الأمريكية في منظمة الصحة العالمية منتصف أبريل/نيسان ٢٠٢٠ في أوج انتشار فيروس كورونا عالمياً، ما اعتبره البعض سقوطاً أخلاقياً للإدارة الأمريكية في أكبر الأزمات العالمية الحاصلة، إذ تعتبر أمريكا المساهم المالي الأكبر للمنظمة، فقد دفعت عام ٢٠١٩ للمنظمة ٤٠٠ مليون دولار.

هل إسرائيل فوق القانون الدولي؟

أدانت وهددت الولايات المتحدة الأمريكية السلطة الفلسطينية في حال استمرار انضمامها إلى المنظمات الدولية، تزامن ذلك مع تهديد الاحتلال الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية بوقف إيرادات المقاصة، التي تمثل ركيزة التمويل الأساسية لموازنة السلطة، في حال استمرت الأخيرة في الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية.

يرى المتتبع لسياق الانسحابات أو التهديدات الأمريكية أن جزءاً مهماً منها جاء بصورة مباشرة لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، بدءاً من منظمة "اليونسكو" إلى مجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية.

ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ قررت أمريكا الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو" انحيازاً لإسرائيل التي تبعتها بالانسحاب، وأوقفت أمريكا مساعداتها المالية للمنظمة، بعد قرار اليونسكو اعتبار مدينة القدس إسلامية، ولا يوجد أي ارتباط لليهود بالمقدسات الدينية فيها، خاصة الحرم القدسي الشريف.

تجدر الإشارة إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما توقفت عام ٢٠١١ عن دفع مخصصاتها المالية السنوية التي تمثل ٢٢٪ من ميزانية اليونسكو بعد أن قبلت المنظمة بفلسطين عضواً كامل العضوية فيها، بصفته حقاً طبيعياً للفلسطينيين وفق الشرعية الدولية للاستقلال وتقرير المصير، في حين أن إدارة أوباما أقرت بأن سبب تعطل المفاوضات وعملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل هو الاستمرار في بناء المستوطنات.

وفي يونيو/حزيران ٢٠١٨ انسحبت إدارة ترمب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بعد تصويت المجلس لمصلحة إجراء تحقيق في سقوط قتلى مدنيين في قطاع غزة، متهماً إسرائيل بالاستخدام المفرط للقوة، وفي

أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه انسحبت إدارة ترمب من بروتوكول اتفاقية فيينا الاختياري لحل النزاعات، بعد تقديم السلطة الفلسطينية طعناً على قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

يعلق حتاحت على هذه الانسحابات قائلاً: "تردد القول في إدارات أمريكية سابقة فترة بيل كلينتون وجورج بوش الابن: نحن أمريكا، نحن نريد أن يكون هذا الأمر، ونحن نحدد معالم السياسة الخارجية العالمية، وفق ثلاث نقاط: القوة والجاذبية العامة كقيم ديمقراطية، الاقتصاد الأمريكي المستقر والمعتمد على الأسواق المفتوحة، القوة العسكرية الأمريكية".

ترمب وعقلية التاجر...

الاقتصاد أولاً

تعتبر أمريكا نفوذها المالي داخل المنظمات الدولية جزءاً مهماً من نفوذها السياسي والاقتصادي العالمي، لذا يرتهن تمويلها لهذه المنظمات بمدى استجابة الأخيرة لها، ويتعدى الأمر وقف التمويل إلى التهديد ثم الانسحاب رفضاً لأي مشاركة دولية في صناعة السياسات العالمية، على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة داخل هذه المنظمات، لكن التوجه منذ ترمب يركز على الحسابات الاقتصادية بشكل أكبر.

يقول أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية رضا شكندالي: "تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الحصة العليا في رأس مال صندوق النقد الدولي بنسبة ١٧٪، وهي نفس الحصة العليا في حق التصويت، لذا ترتبط بعض سياسات النقد الدولي بالمصالح الأمريكية، حيث يوجه الصندوق مساعداته أكثر للدول التي تراعي المصالح الأمريكية".

ثم يضيف شكندالي لموقع TRT عربي: "قلّص فيروس كورونا من منسوب الثقة في العولمة، وجدوى المنوال الليبرالي، وأجج النزعة القومية، ودفع دولاً كبرى من بينها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفضيل مصالح مواطنيها على مساعدة الآخرين".

لذا يمكن القول إن السياسة الأمريكية تتطابق قياساً في كل المنظمات الدولية التي تدعمها، أو تستحوذ على نسبة التمويل العليا فيها، وقد برز التحدي الاقتصادي الأمريكي أمام زيادة النفوذ الصيني في منطقة الشرق الأوسط تحديداً الشركات الصينية في إفريقيا ضمن خريطة النفوذ الصيني المنطلق من مشروع "طريق الحرير".

وفي السياق السابق يرى أنس رخا الباحث في الاقتصاد والتجارة الدولية في جامعة القاهرة أن ترمب يفكر بعقلية التاجر، بعيداً عن أي اتفاقيات مشتركة ضمن إطار المنظمات الدولية حتى لو كان الهدف من مسارها أخلاقياً.

ويقول رخا لموقع TRT عربي: "تهدف الإدارة الأمريكية من قراراتها بالانسحاب أو التهديد بالانسحاب من الاتفاقيات الدولية من دون الحوار مع شركائها الدوليين، إلى الحصول على أفضل المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية الممكنة عن طريق إعادة التفاوض حول تلك الاتفاقيات".

وتعريجاً على ما سبق يضيف شكندالي: "قد يمثل الضعف الأمريكي داخل المنظمات الدولية من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دافعاً إجبارياً للمنظمتين إلى إعادة النظر في سياساتهما الاقتصادية التقشفية الموجعة، والتي تتطلب مزيداً من التضحية من الشعوب الفقيرة لمصلحة الليبرالية، أو إصلاحات اقتصادية غير مجدية تستنزف الموارد الطبيعية الهائلة للدول المتلقية للمساعدات والقروض".

وتطرح السياقات السابقة للانسحابات والتهديدات الأمريكية للمنظمات والمعاهدات الدولية تساؤلات مهمة في ظل الأزمات الدولية المعاصرة، أسئلة كثيرة حول الأخلاق والمصالح، قد يجيب عنها السلوك الأمريكي نفسه تجاه هذه الأزمات.



الفصل الثالث

فلسطين التاريخيه

تاريخ ارض وشعب ودولة فلسطين

تاريخ فلسطين

تتمتع منطقة فلسطين بموقع استراتيجي بين ثلاث قارات، ولها تاريخ مضطرب باعتبارها مفترق طرق للدين والثقافة والتجارة والسياسة. ، وقد سيطرت عليها العديد من الممالك والقوى، بما في ذلك مصر القديمة، ، والإمبراطورية الفارسية، والإسكندر الأكبر وخلفائه، والحشمونيون، والإمبراطورية الرومانية، والخلافة الإسلامية،. وفي العصر الحديث، كانت المنطقة تحكمها الإمبراطورية العثمانية، ثم الإمبراطورية البريطانية، ومنذ عام ١٩٤٨ تم تقسيمها إلى إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

فلسطين ما قبل الميلاد

أريحا، أقدم المدن في العالم.

وجدت آثار الوجود البشري في منطقة جنوبي بحيرة طبريا، في منطقة تل العبيدية وهي ترقى إلى ما بين ٦٠٠ ألف سنة مضت وحتى مليون ونصف سنة مضت. في العصر الحجري الحديث (١٠٠٠٠ ق.م. – ٥٠٠٠ ق.م.) نشأت المجتمعات الزراعية الثابتة، ومن العصر النحاسي (٥٠٠٠ ق.م. – ٣٠٠٠ ق.م.) وجدت أدوات نحاسية وحجرية في جوار أريحا وبئر السبع والبحر الميت.يعد الأثريون أريحا كأقدم المدن على الإطلاق حيث يرجع تاريخها إلى العصر الحجري ما قبل ١٠ – ١١ ألف سنة، أي حوالي قبل الألف الثامن قبل الميلاد.

وصل الكنعانيون أبناء كنعان من شبه الجزيرة العربية إلى فلسطين بين ٣٠٠٠ ق.م. و ٢٥٠٠ ق.م. وفي نحو ١٢٥٠ ق.م.

فلسطين والشام بعد ظهور الإسلام

حقبة ظهور الإسلام والخلفاء الراشدين

قبل ظهور الإسلام في القرن السابع، كان قد حدث تمازج متصل بين المسيحيين في فلسطين والسكان العرب (الذين كان العديد منهم من المسيحيين أيضا) القاطنين إلى الجنوب وإلى الشرق من فلسطين. وكان المسلمون يتجهون إلى القدس كقبلة للصلاة، كما كانت معجزة الإسراء والمعراج التي تروي اسراء نبي الإسلام محمد صلي الله عليه وسلم من مكة إلى القدس وعروجه منها إلى السماوات السبع .

بعد معركة أجنادين وانتصار المسلمين فيها بدأ المسلمون يسيطرون على اراضي فلسطين، وقد استحوذ العرب المسلمون على القدس من البيزنطيين سنة ٦٣٧ م، أعرب الخليفة عمر بن الخطاب عن احترامه للمدينة بأن تقبل بنفسه استسلامها، وكتب لهم وثيقة أمان عرفت فيما بعد بالعهدة العمرية، ووصف الفتح والوثيقة بأنها فريدة لتلك العصور حيث أعطت الوثيقة أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم ، فمن خرج منها فهو آمن ومن أقام فهو آمن، وشهد على ذلك خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص، ومعاوية ابن ابي سفيان، وقد وكان الاسم العربي الذي أطلق على القدس هو بيت المقدّس، كمقابل للبيت الحرام. وأصبحت ولاية فلسطين البيزنطية ولاية إدارية وعسكرية عربية أطلق عليها اسم جند فلسطين منذ ذاك الوقت.

العصر الأموي

قبة الصخرة، شيدها عبد الملك بن مروان.

كان معاوية بن أبي سفيان أول خلفاء بني أمية والي دمشق، وعندما قبض الأمويون الخلافة، نقلو عاصمة الخلافة إلى عاصمتهم – دمشق، ولما

بلغت الخلافة الأموية اوج سلطانها ووصل نفوذها إلى وسط آسيا شرقآ وحدود فرنسا في أوروبا غربآ لتكون بذلك أكبر إمبراطورية إسلامية في التاريخ.

أمر الخليفة الأموي الخامس عبد الملك بن مروان ببناء مسجد قبة الصخرة خلال الفترة ٦٨٨م – ٦٩٢م فوق صخرة المعراج. ولا تزال حتى يومنا هذا رمزاً معماريا للمدينة. رصد عبد الملك بن مروان لهذا البناء خراج مصر ٧ سنين ولكن عبد الملك توفي قبل أن يتم بناء المسجد فأكمله من بعده ابنه الوليد بن عبد الملك.

يرى البعض أن تفضيل الأمويين لفلسطين والقدس سياسي إلى حد ما، لان مكة المكرمة كانت في يد خصوم بني اميّة في العقود الأولى، ولكن حتى بعدما دانت مكة المكرمة والمدينة المنورة بالولاء للأمويين سنة ٦٩٢ م، فان الخليفة السابع سليمان، نُصِبَ على كرسي الخلافة في القدس ثم في العاصمة دمشق بعد ذلك، كما أنه بني مدينة الرملة بالكامل ومن قبل لم يكن لها وجود.

العصر العباسي

أصبحت طبريا مركزاً ثقافياً مزدهراً في عهد العباسيين.

إغتنم العباسيون الخلافة من الأمويين بعد معركة الزاب، ونقلو عاصمة الخلافة إلى الكوفة حتى بنو بغداد وجعلوها عاصمة لهم، وبلغت الإمبراطورية العباسية اوج سلطانها ونفوذها في غضون قرن من إنشائها، امّا بعد ذلك، فقد وقع الكثير من اراضي الامبراطورية تحت سلطان حكامها الذين كان ولائهم للخلافة العباسية اسميا، وظلت فلسطين طوال الشطر الأكبر من الفترة الواقعة بين انتهاء القرن التاسع الميلادي وحتى الحملات الصليبية في نهاية القرن الحادي عشر للميلاد تحكم من قبل حكام مسلمين اتخذوا من القاهرة مقرا لهم.

زارها من العباسيين اثنان من الخلفاء، كان المنصور اولهما، وهو ثاني الخلفاء العباسيين، زار القدس مرتين وأمر بإصلاح التلف الذي لحق بالمدينة

بسبب زلزال كان قد اصابها، اما الخليفة الثاني فهو المهدي، ثالث الخلفاء العباسيين، فقد زار القدس خصيصا لأداء شعائر الصلاة في المسجد الأقصى، وأقام توسعه كبيرة للمسجد الأقصي مما جعل العمران والحضارة تزداد سريعاَ، وقد أمر المأمون سابع الخلفاء العباسيين باجراء ترميمات كبرى في مسجد قبة الصخرة، تحت اشراف شقيقه.

أصدر هارون الرشيد قراراً بالسماح للإمبراطور الروماني في بيزنطه «شارلمان» بترميم كنائس القدس، وسمح له أن يرسل البنائين والأموال لبناء كنائسهم، ثم أصدر قرارً يقضي بحماية لكل مسيحي يريد زيارة الأماكن المقدسة المسيحية في القدس، فصار جنود المسلمين يحمون الزائر المسيحي من أي أذي حتى يقضي زيارته.

زمن حروب الفرنجة والحملات المضادة لها

انقطع تسلسل الحكم العربي والإسلامي لفلسطين بفعل غزوالفرنجة، وقامت عدة دول صليبية على طول شرق المتوسط منهم مملكة القدس اللاتينية في فلسطين بين عامي ١٠٩٩ و ١١٨٧ للميلاد، ولكن الحملات المضادة للفرنجة بقيادة صلاح الدين الايوبي وخلفائه استمرت حتى عام ١٢٩١، حيث استرد المسلمون آخر معاقل الفرنجة في قيصرية (قيسارية) وعكا، وقد قام الفرنجه، بعد دخولهم القدس بتعذيب واحراق وذبح آلاف من المسلمين العزّل من الرجال والنساء والاطفال،وقد قامت عدّة حروب في تلك الفترة حاول فيها القادة المسلمون تحرير فلسطين منها محاولة الوزير الأفضل الفاطمي التي باءت بالفشل.

عهد المماليك

كان المماليك هم من اخرج آخر الصليبيين من فلسطين وهم من هزموا المغول بقيادة هولاكو حفيد جنكيز خان، وامتدت فترة سيطرتهم ما بين عامي

١٢٦٠ إلى الحكم العثماني لمصر عام ١٥١٧، وظل اسمها «جند فلسطين» وقسمت إلى ستة اقضية هي (غزة واللد وقاقون والقدس والخليل ونابلس).

على الرغم من انتصار المسلمين في معركة عين جالوت وانحسار المد المغولي إلا أن الصليبيين ظلوا يحتفظون بمملكة عكا التي تسيطر على منطقة الساحل الممتدة من يافا إلى عكا. بعد ذلك، تولى سلاطين المماليك تطهير ما تبقى من بلاد الشام من الصليبيين حتى بعد ٣٠ سنة من معركة عين جالوت. تولى الظاهر بيبرس الحكم بعد السلطان قطز، حيث قام الظاهر بيبرس بمتابعة تطهير بلاد الشام من الفرنجة فكان يغير ويهادن حسب ما تقتضيه الحاجة. بعد أن أنهى بيبرس المشكلات الداخلية توجه لعكا لحرب الفرنجة وذلك في ٦٦٢ هـ. الموافق ١٢٦٣م. وعند وصوله، طلب الفرنج تجديد الهدنة ولكنه رفض وقرر المهاجمة ليتعرف على أماكن القوة والضعف. خرج الظاهر بيبرس إلى فلسطين مرة ثانية ١٢٦٥م وهاجم قيسارية واستولى عليها، في السنة التالية خرج إلى صفد وحاصرها وفتحها. خرج لفلسطين مرة أخرى عام ١٢٦٧م وطلب من الفرنجة الصلح فكان يهادن بعضهم دون الآخر حتى لا تتجمع قواهم. وفي عام ١٢٦٨م تمكن من تحرير أنطاكية. تابع السلطان المنصور سيف الدين قلاوون مسيرة التحرير، حيث عقد تحالف ثلاثي بين الصليبيين والتتار ونائب حاكم دمشق الثائر ولكن تحالفهم أخفق. بعد ذلك، شدد المنصور الخناق على الفرنجة فاحتل حصن المرقب ١٢٨٥م واللاذقية سنة ١٢٨٩م. انتهز السلطان حادثة قتل الفرنجة لعدد من التجار المسلمين وأعلن الجهاد واخذ يعد العدة ولكنه مرض وتوفي فجأة ١٢٩٠م، فخلفه ابنه الأشرف. عرض الفرنجة على الأشرف الصلح ولكنه رفض وواصل الاستعداد، حيث سار إلى عكا وبمساعدة من جند الشام تمكن من تحريرها١٢٩١م. بعد ذلك استولى على صيدا وصور

وحيفا وعتليت. وهكذا انتهى الوجود الفرنجي في فلسطين والشام بعد قرنين من الزمان (١٠٩٦–١٢٩١) م.

الحكم العثماني

هزم العثمانيون المماليك في حدود ١٥١٧ وكانت الدولة العثمانية سيطرت على فلسطين عام ١٥١٦ بعد معركة مرج دابق في ٢٣ آب أغسطس من ذلك العام، وعينت القسطنطينية حاكما محليا عليها، كانت البلاد قد قسمت إلى خمسة مناطق تسمى سناجق هي سنجق القدس وغزة وصفد ونابلس واللجون، وكانت جميعها تابعة لولاية دمشق، ولكن كان الحكم إلى حد بعيد في أيدي السكان المحليين. وتم إعادة اعمار المرافق العامة في القدس على يد سليمان القانوني عام ١٥٣٧.

وقعت أجزاء فلسطين المختلفة وعموم بلاد الشام تحت سيطرة عائلات وكيانات متعددة في فترة الدولة العثمانية تراوحت بين الولاء والعداء للدولة المركزية، راجع أبوغوش، ظاهر العمر، معنيون.

في ٢ نوفمبر ١٨٣١، أرسل محمد علي باشا، الوالي العثماني المتمرد، ابنه إبراهيم باشا في حملة على ولاية سورية التي ظلت تحت الحكم العلوي لمدة عشر سنوات (حتى ١٩ فبراير ١٨٤١. تخللها اندلاع ثورة في ١٤ مايو ١٨٣٤ على حكم إبراهيم تم قمعها خلال شهور.

لم تعترف القوى العظمى آنذاك بفتوحات محمد علي وإبنه إبراهيم، واجبر لاحقا على الجلاء من الجهات التي فتحها، وفي عام ١٨٦٩، قامت الدولة العثمانية بإصدار قرار بالسماح بتمليك الأراضي للأجانب، وفي عام ١٨٧٥ نشأت أول جمعية سرية لمناهضة الحكم العثماني في بيروت، ثم انتشار الجمعيات المماثلة في شتى أرجاء ولاية سورية.

فلسطين منذ ثمانينيات القرن ال١٩

خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر والفترة ما بعدها، تأزمت حالة المجتمعات اليهودية في أوروبا، وخاصة في شرقي أوروبا (المنطقة التي سكن فيها أغلبية اليهود في ذلك الحين)، حيث تعرضت لاضطهاد مكثف من قبل سلطات الإمبراطورية الروسية، ولسياسة لاسامية من قبل حكومات أوروبية أخرى. هذا بالإضافة إلى نمو الإيديولوجية القومية في أوروبا (التي بلغت ذروتها عند "ربيع الشعوب عام ١٨٤٨) إلى بلورة الصهيونية، وهي إحدى الحركات القومية اليهودية المقامة آنذاك. حددت الحركة الصهيونية منذ نشوئها هدفا لها جمع جميع اليهود في بلاد واحد تصير موقع دولة يهودية، وفضلت "إيرتس يسرائيل" (أي فلسطين) كالبلاد حيث تقام هذه الدولة اليهودية.

نشأت الصهيونية في فترة تعزز فيها التأثير الأوروبي في الشرق الأوسط، حيث استولت بريطانيا على مصر ووسعت حدودها وجعلتها جزء من الإمبراطورية البريطانية وكذلك أقامت عدد من الحكومات الأوروبية مندوبيات وقنصليات في فلسطين الخاضعة للسلطة العثمانية. ، وكانت الحكومات الأوروبية تشجع بشكل ما الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي بدأت تتكثف منذ ثمانيات القرن ال١٩ إثر دعوة الحركة الصهيونية، والتي أدت إلى تأسيس تجمعات يهودية جديدة في فلسطين، خاصة في منطقة السهل الساحلي، حول القدس وفي مرج بن عامر.

الانتداب البريطاني

في ١٩١٧، ضمن الحرب العالمية الأولى، احتل الجيش البريطاني المتجه من مصر، أرض فلسطين، وفي ١٩٢٢ تأسس الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب قرار عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. وأشارت سرعة تنفيذ الانتداب إلى «وعد بلفور»، الذي كانت الحكومة البريطانية قد

نشرته في ٢ نوفمبر ١٩١٧، أساسا للانتداب (الفقرة الثانية من مقدمة الشرعة)، والذي قال إن: «حكومة صاحب الجلالة (البريطاني) تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين». كان من ردود الفعل العربية الفلسطينية لوعد بلفور عقد أول مؤتمر وطني فلسطيني عام ١٩١٩ رافضا له كونه كان وعد من لا يملك لمن لايستحق وكون فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

اثناء الانتداب البريطاني كانت الوثائق الرسمية تعنون باسم دولة فلسطين، ومن هذه الوثائق جواز السفر الفلسطيني الصادر قبل سنة ١٩٤٨ في فلسطين.

في أبريل ١٩٢٠ حدثت أولى الأزمات العنيفة بين العرب واليهود في سلسلة من الأزمات كانت ذروتها بين السنوات ١٩٣٣ و١٩٣٦ في ما يسمى بالثورة الفلسطينية الكبرى والتي تطورت بعد انتهاء الانتداب إلى ما يسمى بالقضية الفلسطينية أو النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. في ثورة القدس عام ١٩٢٠ م احتشد الفلسطينيون من مختلف مدن فلسطين، في القدس كان العديد من اليهود يحتفلون كعادتهم كل عام بما يسمى موسم النبي موسى. وفي ٤ أبريل اندلعت اشتباكات عنيفة بين المحتفلين وا الفلسطينيين المقدسيين. وبلغ عدد الضحايا في الاشتباكات ٤ عرب و٥ يهود بينما أصيب ٢٣ عربيا ووسقط ٢١٦ جريحا يهوديا.

أما العدالة البريطانية فحكمت على عدد من الزعماء العرب واليهود بالسجن بين ١٠ و ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة، ولكنه أطلق سراحهم بعد عدة أشهر. كما وتتابعت مظاهر الرفض العربي وتصاعدت أعمال العنف بين

العرب والمهاجرين اليهود، ففي أغسطس ١٩٢٩ تبدأ أعمال شغب أسفرت عن مقتل ١٣٣ يهودي و ١١٦ عربي.

الثورة الكبرى عام ١٩٣٦

تصاعدت الأحداث في فلسطين منذ مقتل عز الدين القسام، وكان فرحان السعدي قد استمر بعده بتنظيم الهجمات المسلحة على القوافل البريطانية واليهودية في فلسطين حتى قبضت عليه القوات البريطانية، وفي ١٥ أبريل ١٩٣٦ اشتبك الفلسطينيون مع جماعة من اليهود الصهيونيين في طريق نابلس – طولكرم، فقتل ثلاثة من الفلسطينيين، وفي الليلة التالية قتل فلسطينيين قرب مستعمرة بتاح تكفا، وفي اليوم التالي جرت اشتباكات بين العرب واليهود في يافا وتل الربيع قتل فيها ثلاثة من اليهود، ففرض نظام منع التجول في يافا وتل الربيع، وأعلن قانون الطوارئ.

الاضراب العام وإعلان الثورة

في ٢٠ أبريل ١٩٣٦ تألفت لجنة قومية في مدينة نابلس دعت البلاد إلى الإضراب العام المستمر حتى تبدل السلطات سياساتها، واستجابت البلاد للدعوة وشمل الإضراب مختلف نواحي الحياة، وفي ٢٥ أبريل أجمعت الأحزاب على تشكيل لجنة عربية عليا بقيادة الحاج أمين الحسيني وعضوية ممثلين عنها، ودعت هذه اللجنة إلى الاستمرار في الإضراب حتى تبدل الحكومة سياستها تبديلا تاما وتوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع انتقال الأراضي إلى اليهود وإنشاء حكومة وطنية نيابية، وعمت التظاهرات المدن الفلسطينية ووقعت اشتباكات.

في ٨ مايو عقد مؤتمر اللجان القومية بدعوة من اللجنة العليا، تقرر فيه الاستمرار في الإضراب وإعلان العصيان المدني بالامتناع عن دفع الضرائب اعتبارا من ١٥ مايو. وكان من مظاهر العصيان المدني الامتناع عن دفع

الضرائب ووقف المواصلات العامة وتنظيم مسيرات سلمية والاحتشاد في المساجد واستجاب الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته للنداء الصادر ونشطت حركة الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني والقساميين بقيادة فرحان السعدي والمتطوعين بقيادة فوزي القاوقجي.

قيام دولة الاحتلال

حرب ١٩٤٨

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، تصاعدت حدّة هجمات الجماعات الصهيونية على القوات البريطانية في فلسطين، مما حدا ببريطانيا إلى احالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وفي ٢٨ أبريل بدأت جلسة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين، واختتمت أعمال الجلسات في ١٥ مايو بقرار تأليف لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP)، وهي لجنة مؤلفة من ١١ عضوا، نشرت هذه اللجنة تقريرها في ٨ سبتمبر الذي أيد معظم افرادها حل التقسيم، بينما اوصى الاعضاء الباقون بحل فيدرالي، فرفضت الهيئة العربية العليا اقتراح التقسيم اما الوكالة اليهودية فاعلنت قبولها بالتقسيم، ووافق كل من الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفييتي على التقسيم على التوالي، واعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩ أكتوبر عن عزمها على مغادرة فلسطين في غضون ستة أشهر إذا لم يتم التوصل إلى حل يقبله العرب والصهيونيون .

وفي الفترة التي تلت ذلك، تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية من جميع الأطراف، وكانت لدى الصهاينة خطط مدروسة قامت بتطبيقها وكانت تسيطر على كل منطقة تنسحب منها القوات البريطانية، في حين كان العرب في حالة تأزم عسكري بسبب التأخر في القيام باجرائات فعّآلة لبناء قوة عربية نظامية

تدافع عن فلسطين، ونجحت القوات الصهيونية باحتلال مساحات تفوق ما حصلت عليه في قرار التقسيم، وخرجت اعداد كبيرة من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم بسبب المعارك وخوفا من المذابح التي حدثت والقصف الصهيوني.

وفي ١٣ مايو وجه حاييم وايزمان رسالة إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان يطلب فيها منه الإيفاء بوعده الاعتراف بدولة يهودية، واعلن عن قيام دولة إسرائيل في تل ابيب بتاريخ ١٤ مايو الساعة الرابعة بعد الظهر، وغادر المندوب السامي البريطاني مقره الرسمي في القدس متوجها إلى بريطانيا، وفي أول دقائق من ١٥ مايو انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين وأصبح الإعلان عن قيام دولة إسرائيل نافذ المفعول، واعترفت الولايات الأمريكية المتحدة بدولة إسرائيل بعد ذلك بعشرة دقائق، ولكن القتال استمر ولكن هذه الآن أصبحت الحرب بين دولة إسرائيل والدول العربية المجاورة.

بحلول ٧ يناير عام ١٩٤٩ انتهى القتال، ودخلت كل من دولة الاحتلال الوليدة مع الأردن وسوريا ولبنان ومصر في مفاوضات للهدنة في ما عرف بإتفاقية رودس، ومع نهاية الحرب كانت دولة الاحتلال قد أصبحت واقعا، وسيطرت على مساحات تفوق ما نص عليه قرار تقسيم فلسطين، وسيطرت على كامل السهل الساحلي باستثناء قطاع غزة الذي احتلتها المصريون، كما قامت على كامل النقب والجليل وشمال فلسطين، وأحتلت المملكة الأردنية الهاشمية مدينة االقدس الشرقية والضفة الغربية التي أصبحت جزءاً منها.

القدس تحت الحكم الأردني

تعتبر فترة الحكم الأردني لمدينة القدس من أقصر فترات الحكم في التاريخ الإسلامي، التي امتدت بين عامي ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧. قصر فترة الحكم والاحتلال الصهيوني الذي تبعها ابتداءاً من العام ١٩٦٧، جعل

التركيز في الكتابات على مواضيع لها علاقة بالاحتلال والصهيونية، مع اختزال هذه الفترة من الزمن من الدراسة والبحث وحصر الكتابات في الاعمار الملكي الأردني لقبة الصخرة المشرفة، التي نشأ عنها اعتقاد بان جل الاهتمام الأردني بالمدينة تمثل بالاعمار الهاشمي لقبة الصخرة والمسجد الاقصى لا غير. نتيجة انقسام المدينة لشطرين، شرقي وغربي، غدت المدينة في الخطوط الامامية للدولة على الحدود مع دولة معادية، والعاصمة كانت عمان. كما ان في كل فترة من التاريخ، فان أي دولة تأتي لاحقاً لدولة أخرى فانها ترث الدوائر والمؤسسات والمراكز الصحية والخدماتية بشكل اساسي. ولم ترث الأردن أي مبنى حكومي سوى مبنى القشلة في باب الخليل، والمتحف الوطني الفلسطيني ومبنى الاذاعة الفلسطينية من الانتداب، فيما عدا ذلك فقد كانت المكاتب الحكومية في الدولة تقع في القسم الغربي من المدينة، لاعتبارها منطقة تطوير وفق مخطط الهيكلي للقدس بالعام (١٩١٨). في حالة الحكم الأردني فانه غير امتياز شركة كهرباء القدس الذي ابتدأ بالعام ١٩٥٣، نتيجة لاتحاد البلديات الخمس (بيت لحم، بيت جالا، القدس، رام–الله، اريحا). وجهاز التعليم الذي دمر أحد أهم منشآته، كالكلية العربية في القدس وكلية الامة في القدس. بالإضافة للخسائر الجسيمة في القطاع الصحي نتيجة لفقدان أحد أهم المستشفيات ليس في القدس فحسب بل على صعيد الشرق الأوسط اثناء الحرب وهو مستشفى العيون في القدس في الطالبية. عدا عن ذلك فان مباني البلدية الحيوية كالبريد المركزي في القدس والمحاكم وبلدية القدس العربية نفسها والمكاتب الحكومية التي كانت تتبع سلطة الانتداب كانت موجودة في الجزء الغربي للمدينة، ما عدا القشلة والمتحف الوطني الفلسطيني. وبالتالي فقد ورثت الأردن جزء من مدينة منكوبة مكون من بنايات متداعية وتجارة وصناعة مشلولتين، ولم يكن لدى جزء المدينة ذاك مصادر تمويل، كما كان يفتقر إلى

حكومـة وإلـى المـاء والكهربـاء. بعـد سـقوط القسـم الغربـي مـن المدينـة بيـد الصـهاينة، التـي صـاحبها تشـريد سـكان قـرى القـدس المهجـرة، التـي أصـبحت تعرف بغربي القدس، بتعداد سكان لهذه القرى يبلغ حوالي (٢٨٩٦٣). كما ان مسـاحة بلديـة القـدس قـد تقلصـت مـن ١٩٥٥٩ دونـم فـي عهـد الانتـداب البريطـاني، فاضـحى مـا تبقّـى مـن المدينـة وهـو القسـم الشـرقي منهـا الخاضـع للسـيطرة الأردنيـة بمسـاحة ٣١٠٩ دونـم أي مـا نسـبته ١٥,٣% مـن مجمـل مساحة القدس الاجمالية اثناء الانتداب البريطاني بعدد سكان ٣٣٠٠٠ مواطن.

العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

قرر الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، وأصبحت عائداتها ملكـا لمصـر، وذلـك لتمويـل بنـاء السـد العـالي بعـد أن كـان لكـل مـن بريطانيـا وفرنسا نصيب الأسد من تلك العائدات، فكان ذلك القرار مقدمة للعدوان الثلاثـي علـى مصـر. واتخذت كل من أطراف العدوان فرصـة لتحقيق دوافعهـا الخاصـة بها، فبريطانيا وجدت فيها الفرصة للانتقام من التأميم كذلك فرنسا، اما إسرائيل فقـد رأت أن الفرصــة مناسـبة لتـدمير قـوة مصـر العسـكرية والتوسـع إلـى قنـاة السويس. بدأ العدوان عندما هاجمت القوات الإسرائيلية "مصر" ثم ما لبثت أن أعلنت بريطانيا وفرنسا وجوب إخلاء القوات المتحاربة من القناة؛ بحجة تأمين الملاحة فيها، وقد تصدى الشعب المصري لهذا العدوان بكل الطرق.

حرب ١٩٦٧

جنود اسرائيليين يدخلون الأقصي عام ٦٧

في عام ١٩٦٧ قام الجيش الإسرائيلي باحتلال الضفة الغربية من نهر الأردن التي كانت في ذلك الحين جزء من الأردن، كما احتل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية بالإضـافة إلـى منـاطق أردنيـة أخرى فـي

الشمال، وعرفت هذه الحرب باسم حرب الايام الستة، ودخلت القاموس الفلسطيني باسم النكسة واحتلت إسرائيل سيناء.

وصدر عن مجلس الأمن القرار ٢٤٢ في تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ كما يدعو الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل.

الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ (أطفال الحجارة)

قام الفلسطينيون بهبة جماهيرية عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٣ عرفت باسم الانتفاضة الأولى أو انتفاضة أطفال الحجارة، كانت هذه الانتفاضة سببا في نشوء ضغوط دولية على إسرائيل.

فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية:

في شهر يوليو من العام ١٩٨٨ قامت الحكومة الأردنية بناء على توجيهات من الملك الأردني حسين بن طلال بإتخاذ سلسلة من الاجراءات التي أعتبرت إعادة تعريف للوضع القانوني للضفة الغربية بالنسبة للأردن، فلم تعد الضفة الغربية جزء من الأردن تحت الاحتلال، واصطلح على هذه الخطوات بتسميتها «فك الارتباط».

محادثات السلام

إثر الانتفاضة الأولى بدأت محاولات حل المشكلة عن طريق مفاوضات ترعى من قبل أطراف دولية، فبدأت مفاوضات مدريد متعددة الأطراف التي ضمت كل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينين وإسرائيل، تبعتها مفاوضات أوسلو وواشنطن التي أفرزت اتفاقية أوسلو وقد تنازلت حركة فتح التي تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق عن نحو ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية.

السلطة الوطنية الفلسطينية والحكم الذاتي

كان قيام حكم ذاتي فلسطيني محدود في غزة ومناطق معينة من الضفة الغربية عام ١٩٩٤ هو بداية لاسترداد بعض حقوق الفلسطينين، وفي عام ١٩٩٦ أقيمت انتخابات رئاسية فاز بها ياسر عرفات على منافسته الوحيدة سميحة خليل.

في عام ١٩٩٧ تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على ما عرف باسم اتفاق الخليل الذي ترتب عليه انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق مأهولة بالفلسطينيين وبقاء مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في البلدة القديمة والطرق المؤدية إليها.

الانتفاضة الفلسطينية ٢٠٠٠ (انتفاضة الأقصى)

كانت بداية انتفاضة الأقصى في تاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ردة فعل شعبية على دخول ارئيل شارون أحد باحات المسجد الأقصى المبارك، وقد عملت حركات المقاومة على استمرار الانتفاضة وتصعيدها حتى تحولت إلى مقاومة مسلحة في مواجهة ترسانة الحرب الإسرائيلية.

في يونيو حزيران ٢٠٠٢ بدأت الحكومة الإسرائيلية ببناء جدار فاصل داخل الضفة الغربية، قائلة بأن الهدف من بناء الجدار هو حماية مواطنيها من «الهجمات الإرهابية» والحفاظ على أمنها، وأدى بناء الجدار إلى تحديد الحركة بين مناطق الضفة الغربية، كما حدّ من الحركة إلى إسرائيل بالإضافة إلى خلق مناطق مغلقة وجيوب محصورة خلف الجدار لا يستطيع السكان الفلسطينيون الوصول إليها إلا بتصاريح خاصة، وكذلك إلى حصر ما يقدر ب ٥٠٠٠ فلسطيني خلف الجدار.

إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

في سياق حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧، استولت إسرائيل على بقية المنطقة التي كانت جزءًا من الانتداب البريطاني على فلسطين، واستولت على الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) من الأردن وقطاع غزة من مصر. وفي أعقاب التهديدات العسكرية من مصر وسوريا، بما في ذلك مطالبة الرئيس المصري جمال عبد الناصر من الأمم المتحدة بسحب قوات حفظ السلام من الحدود المصرية الإسرائيلية، شاركت القوات الإسرائيلية في عمليات عسكرية ضد مصر وسوريا والأردن في يونيو ١٩٦٧. ونتيجة لتلك الحرب، احتلت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان، وشبه جزيرة سيناء، ووضعتها تحت الحكم العسكري. كما طردت إسرائيل القوات العربية من القدس الشرقية، التي لم يكن يُسمح لليهود بزيارتها خلال الحكم الأردني السابق. ولا يزال ضم إسرائيل للقدس الشرقية كجزء من عاصمتها غير معترف به على الساحة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٤٢، الذي يدعو إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وحث هذا القرار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بشرط أن توقف دول الجامعة العربية جميع الأعمال العدائية. واصل الفلسطينيون مطالبهم القديمة إما بالسعي إلى حل إسرائيل أو قدموا مطلبًا جديدًا بتقرير المصير في دولة عربية مستقلة منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة مماثلة لمنطقة التقسيم الأصلية التي رفضها الفلسطينيون والجامعة العربية لإقامة دولتهم في عام ١٩٤٧ ولكنها أصغر منها.

خلال حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، عبرت القوات العسكرية المصرية قناة السويس وسوريا لاستعادة مرتفعات الجولان. تم صد القوات العسكرية المهاجمة في سوريا. وفي وقت لاحق، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وبدأ الرئيس المصري أنور السادات محادثات السلام مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ونتيجة لهذه المفاوضات، وافقت إسرائيل على إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر كجزء من اتفاقيات كامب ديفيد للسلام لعام ١٩٧٨ بين البلدين.

الانتفاضة الأولى واتفاقيات أوسلو ودولة فلسطين

الانتفاضة الفلسطينية الأولى واتفاقيات أوسلو

بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد إسرائيل. خلال هذه الفترة، بُذلت الجهود لدفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، بما في ذلك عقد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١.

في أعقاب اتفاقيات أوسلو التاريخية للسلام عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل (غالباً ما يشار إليها باسم اتفاقيات أوسلو)، والتي منحت الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا محدودًا في بعض أجزاء الأراضي المحتلة من خلال إنشاء السلطة الفلسطينية ومفاوضات تفصيلية أخرى، بدأت المقترحات الخاصة بإنشاء دولة فلسطينية تكتسب زخمًا، وسرعان ما تبعه في عام ١٩٩٣ توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن.

الانتفاضة الثانية وما بعدها

وبعد سنوات قليلة من المفاوضات المتقطعة، بدأ الفلسطينيون انتفاضة ضد إسرائيل عرفت باسم انتفاضة الأقصى. حظيت هذه الفترة باهتمام دولي بسبب التفجيرات الانتحارية الفلسطينية داخل إسرائيل والتي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين. وفي الوقت نفسه، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بعمليات

توغل واسعة النطاق في المناطق المدنية وشاركت في عمليات استهدفت قادة ومنظمي المسلحين الفلسطينيين. واستجابة للتحديات الأمنية، شرعت إسرائيل في عام ٢٠٠٢ في بناء حاجز أمني معقد لمنع الانتحاريين من التسلل إلى إسرائيل من الضفة الغربية.

وفي عام ٢٠٠٢ أيضًا، تم اقتراح خريطة الطريق للسلام التي تدعو إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من قبل "اللجنة الرباعية": الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. دعا الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في خطاب ألقاه في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل في سلام. وكان بوش أول رئيس أمريكي يدعو صراحة إلى مثل هذه الدولة الفلسطينية.

في أعقاب خطة فك الارتباط الأحادية الجانب التي أعلنتها إسرائيل في عام ٢٠٠٤، سحبت إسرائيل جميع المستوطنين ومعظم الوجود العسكري من قطاع غزة، لكنها احتفظت بالسيطرة على المجال الجوي والساحل. كما قامت إسرائيل بتفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية في سبتمبر ٢٠٠٥.

منح دولة فلسطين صفة مراقب

الاعتراف الدولي بدولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية

في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، قدم الرئيس محمود عباس نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية طلبًا لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. وقد حظيت الحملة التي أطلق عليها اسم "فلسطين ١٩٤"، بدعم رسمي من جامعة الدول العربية في مايو، وأكدت عليها منظمة التحرير الفلسطينية رسميًا في ٢٦ يونيو. وصفت الحكومة الإسرائيلية القرار بأنه خطوة أحادية، في حين ردت الحكومة الفلسطينية بأنه ضروري للتغلب على المأزق الحالي. نددت عدة دول

أخرى مثل ألمانيا وكندا بالقرار ودعت إلى العودة الفورية إلى المفاوضات. إلا أن العديد من الدول الأخرى مثل النرويج وروسيا، أيدت الخطة كما فعل الأمين العام بان كي مون، الذي قال: "يحق لأعضاء الأمم المتحدة التصويت لصالح أو ضد الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة".

سمحت الأمم المتحدة لفلسطين بتسمية مكتبها التمثيلي لدى الأمم المتحدة باسم "بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة"، وبدأت فلسطين في إعادة تسمية اسمها وفقًا لذلك على الطوابع البريدية والوثائق الرسمية وجوازات السفر، كما صدرت تعليمات للدبلوماسيين الفلسطينيين لتمثيل "دولة فلسطين" رسميًا، بدلاً من "السلطة الوطنية الفلسطينية". بالإضافة إلى ذلك، في ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، قرر رئيس بروتوكول الأمم المتحدة يوشيول يون أن "يتم استخدام تسمية "دولة فلسطين" من قبل الأمانة العامة في جميع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة"، وبالتالي الاعتراف بدولة فلسطين التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ذات سيادة على أراضي فلسطين ومواطنيها بموجب القانون الدولي.

بحلول فبراير ٢٠١٣، اعترفت ١٣١ دولة (٦٧.٩%) من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة بدولة فلسطين. ومع ذلك فإن العديد من الدول التي لا تعترف بدولة فلسطين تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني.

الاعتراف الدولي بدولة فلسطين

كان الاعتراف الدولي بدولة فلسطين هدفاً لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أعلن قيام دولة فلسطين في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ في الجزائر العاصمة بالجزائر في جلسة استثنائية في المنفى للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد تم الاعتراف بهذا الخبر بسرعة من قبل عدد من الدول، وبحلول نهاية العام، تم الاعتراف بالدولة من قبل أكثر من ٨٠ دولة. في فبراير ١٩٨٩، أعلن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعتراف ٩٤ دولة. في محاولة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر، أُسست اتفاقات أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣ السلطة الفلسطينية كإدارة مؤقتة للحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية. إن فلسطين كدولة غير معترف بها من قبل إسرائيل وبلدان أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا وغيرها، على الرغم من أن هذه الدول تدعم بشكل عام حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتؤكد على أن إقامة هذه الدولة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

واعتبارًا من ٣٠ يولو ٢٠١٩، اعترفت ١٣٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٣ دولة ودولتين غير عضوين بدولة فلسطين. غير أن العديد من البلدان التي لا تعترف بدولة فلسطين تعترف مع ذلك بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي «ممثل الشعب الفلسطيني». في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحا يغير وضع «كيان» فلسطين إلى «دولة مراقبة غير عضو» بتصويت ١٣٨ واعتراض ٩، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت.

إسرائيل وفلسطين والأمم المتحدة وعلاقات فلسطين الخارجية

في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤، أقر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين. كما اعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ومنحها مركز مراقب في الأمم المتحدة. تبنت الأمم المتحدة تسمية «فلسطين» لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨ اعترافاً بإعلان الاستقلال الفلسطيني، لكن الدولة المعلنة لا تتمتع بعد بوضع رسمي داخل النظام.

بعد وقت قصير من إعلان عام ١٩٨٨، تم الاعتراف بدولة فلسطين من قبل العديد من الدول النامية في إفريقيا وآسيا، والدول الشيوعية وغير المنحازة. ومع ذلك، استخدمت الولايات المتحدة في ذلك الوقت قانون المساعدة الخارجية وغيرها من التدابير لثني البلدان الأخرى والمنظمات الدولية عن منح الاعتراف. على الرغم من نجاح هذه الإجراءات في العديد من الحالات، أصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي على الفور إعلانات اعتراف ودعم وتضامن مع فلسطين، والتي تم قبولها كدولة عضو في كلا المحفلين. في فبراير ١٩٨٩، أقر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس الأمن التابع ل الأمم المتحدة بأن ٩٤ دولة قد اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة. وفي وقت لاحق، حاولت أن تصبح عضواً في العديد من وكالات الأمم المتحدة، لكن جهودها أحبطت بسبب التهديدات الأمريكية لحجب الأموال عن أي منظمة تعترف بفلسطين. على سبيل المثال، في أبريل من العام نفسه، **تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب للحصول على عضوية منظمة الصحة العالمية، وهو طلب لم ينجح بعد أن أبلغت الولايات المتحدة المنظمة بأنها ستسحب**

تمويلها إذا تم قبول فلسطين. في مايو، قدمت مجموعة من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اليونسكو طلبًا للعضوية نيابةً عن فلسطين، أدرجت فيه ما مجموعه ٩١ دولة اعترفت بدولة فلسطين.

في يونيو ١٩٨٩، قدمت منظمة التحرير الفلسطينية خطابات انضمام إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ إلى حكومة سويسرا. ومع ذلك، فإن سويسرا، بوصفها الدولة الوديعة، قررت أنه بالنظر إلى أن مسألة إقامة الدولة الفلسطينية لم تتم تسويتها داخل المجتمع الدولي، فإنها بالتالي غير قادرة على تحديد ما إذا كانت الرسالة تشكل صكا صالحا للانضمام.

وبالنظر إلى [عدم التيقن] داخل المجتمع الدولي بشأن وجود دولة فلسطين أو عدم وجودها، وما دامت المسألة لم تتم تسويتها في إطار مناسب، فإن الحكومة السويسرية، بوصفها الوديع لاتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين، ليست في وضع يمكنها من أن تقرر ما إذا كان هذا البلاغ يمكن اعتباره وسيلة للانضمام بالمعنى الوارد في الأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات وبروتوكولاتها الإضافية.

وبالتالي، **في نوفمبر ١٩٨٩، اقترحت جامعة الدول العربية قرارًا من الجمعية العامة بالاعتراف رسميًا بمنظمة التحرير الفلسطينية كحكومة لدولة فلسطينية مستقلة. غير أن المشروع تم التخلي عنه عندما هددت الولايات المتحدة مرة أخرى بوقف تمويلها للأمم المتحدة في حالة إجراء التصويت. وافقت الدول العربية على عدم دفع القرار، لكنها طالبت بأن تتعهد الولايات المتحدة بعدم إعادة تهديد الأمم المتحدة بالعقوبات المالية.**

كثير من التصريحات الأولى للاعتراف بدولة فلسطين قد وصفت بأنها غامضة. علاوة على ذلك، فإن تردد الآخرين لا يعني بالضرورة أن هذه الدول لم تعتبر فلسطين دولة. يبدو أن هذا قد خلق بعض الارتباك حول عدد الدول

التي اعترفت رسميًا بالدولة المعلنة في عام ١٩٨٨. غالباً ما تكون الأرقام التي تم الإبلاغ عنها في الماضي متناقضة، وغالباً ما يتم النظر إلى الأرقام التي تصل إلى ١٣٠. وفي يوليو ٢٠١١، وفي مقابلة مع صحيفة هاآرتس، ادعى السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة، رياض منصور أن ١٢٢ دولة قد قدمت حتى الآن اعترافا رسميا. في نهاية الشهر، نشرت منظمة التحرير الفلسطينية ورقة حول لماذا يجب على الحكومات في جميع أنحاء العالم الاعتراف بدولة فلسطين وأوردت أسماء ١٢٢ دولة قامت بذلك بالفعل. في نهاية سبتمبر من العام نفسه، ادعى منصور أن هذا الرقم بلغ ١٣٩.

الموقف الإسرائيلي

بين نهاية حرب الأيام الستة واتفاقات أوسلو، لم تقترح أي حكومة إسرائيلية إقامة دولة فلسطينية. حتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، اعترض معظم السياسيين الإسرائيليين على هذه الفكرة. أثناء حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، ذهب إلى حد اتهام الحكومتين السابقتين لرابين وبيريز بالاقتراب من تحقيق ما ادعى أنه «خطر» دولة فلسطينية، وذكر أن هدفه الرئيسي في السياسة العامة هو ضمان ألا تتطور السلطة الفلسطينية إلى ما بعد الحكم الذاتي.

في نوفمبر ٢٠٠١، كان أرييل شارون أول رئيس وزراء إسرائيلي يعلن أن قيام دولة فلسطينية هو الحل للصراع وهدف إدارته. الحكومة التي تزعمها إيهود أولمرت كررت نفس الهدف. بعد تنصيب حكومة نتنياهو الحالية في عام ٢٠٠٩، ادعت الحكومة مرة أخرى أن قيام دولة فلسطينية يشكل خطراً على إسرائيل. ومع ذلك، تغير موقف الحكومة نتيجة للضغط من إدارة أوباما، وفي ١٤ يونيو ٢٠٠٩، ألقى نتنياهو لأول مرة خطابًا أيد فيه فكرة إقامة دولة

فلسطينية منزوعة السلاح ودولة منخفضة من الناحية الإقليمية. وقوبل هذا الموقف ببعض النقد لعدم التزامه بالأراضي التي سيتم التنازل عنها للدولة الفلسطينية في المستقبل.

وقد قبلت الحكومة الإسرائيلية بصورة عامة فكرة إنشاء دولة فلسطينية، ولكنها رفضت قبول حدود ١٩٦٧ إما بأنها إجبارية أو أساسا لإجراء مفاوضات نهائية على الحدود، بسبب الشواغل الأمنية. ويقول الخبراء العسكريون الإسرائيليون إن حدود عام ١٩٦٧ لا يمكن الدفاع عنها من الناحية الإستراتيجية. كما أنها تعارض الخطة الفلسطينية للاقتراب من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة إنشاء الدولة، لأنها تدعي أنها لا تفي باتفاق أوسلو الذي اتفق فيه الجانبان على عدم القيام بخطوات من جانب واحد.

فلسطين في الأمم المتحدة

في ١٤ أكتوبر ١٩٧٤، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ومنحت الحق في المشاركة في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة.

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤، مُنحت منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب من غير الدول، مما أتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في جميع دورات الجمعية، وكذلك في منابر الأمم المتحدة الأخرى.

في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨، أقر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٧/٤٣ "إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادر في نوفمبر ١٩٨٨ واستبدل" منظمة التحرير الفلسطينية "باسم" فلسطين " في منظومة الأمم المتحدة.

في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، قدم الرئيس محمود عباس باسم منظمة التحرير الفلسطينية طلبا لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، منحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧.

وفي ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، قرر رئيس بروتوكول الأمم المتحدة يونتشول يون أن «تستخدم الأمانة اسم دولة فلسطين في جميع وثائق الأمم المتحدة الرسمية».

الحصول على عضوية الأمم المتحدة

بعد توقف دام لمدة سنتين في المفاوضات مع إسرائيل، بدأت السلطة الفلسطينية حملة دبلوماسية لكسب الاعتراف بدولة فلسطين على الحدود قبل حرب الستة أيام، وعاصمتها القدس الشرقية. وقد حظيت الجهود التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٩ باهتمام واسع النطاق في سبتمبر ٢٠١١ عندما قدم الرئيس محمود عباس طلبا إلى الأمم المتحدة لقبول فلسطين كدولة عضو. ومن شأن ذلك أن يشكل اعترافا جماعيا بدولة فلسطين، مما سيسمح لحكومتها برفع دعاوى قانونية ضد دول أخرى في المحاكم الدولية.

ولكي تحصل الدولة على العضوية في الجمعية العامة، يجب أن يحظى طلبها بتأييد ثلثي الدول الأعضاء مع توصية مسبقة بقبولها من مجلس الأمن. وهذا يتطلب عدم وجود حق النقض من جانب أي من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن. في احتمالية استخدام حق النقض من الولايات المتحدة، ذكر الزعماء الفلسطينيون أنه يمكنهم بدلاً من ذلك أن يختاروا ترقية أكثر محدودية إلى «حالة الدول غير الأعضاء»، التي لا تتطلب سوى أغلبية

بسيطة في الجمعية العامة، لكنها توفر للفلسطينيين الاعتراف الذي يرغبون فيه.

وكانت الحملة التي أطلق عليها اسم «فلسطين ١٩٤» قد حظيت بدعم رسمي من الجامعة العربية في مايو، وأكدتها منظمة التحرير الفلسطينية رسميًا في ٢٦ يونيو. وقد وصفت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار بأنه خطوة انفرادية، بينما ردت الحكومة الفلسطينية بأن من الضروري التغلب على المأزق الحالي. كما شجبت العديد من البلدان الأخرى، مثل ألمانيا وكندا، القرار ودعت إلى العودة السريعة إلى المفاوضات. ومع ذلك، فقد وافق العديد من الآخرين، مثل النرويج وروسيا، على الخطة، كما قال الأمين العام بان كي مون: «لأعضاء الأمم المتحدة الحق في التصويت لصالح أو ضد الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة».

اعترف الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا رسميا بدولة فلسطين في ديسمبر ٢٠١٠.

اكتسبت الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحصول على الدعم للعطاء زخما بعد سلسلة متعاقبة من التصديقات من أمريكا الجنوبية في مطلع عام ٢٠١١. وقامت وفود رفيعة المستوى بقيادة ياسر عبد ربه، ورياض المالكي، وصائب عريقات، ونبيل شعث، ورياض منصور بزيارة العديد من الدول. تم تكليف السفراء الفلسطينيين، بمساعدة من سفراء دول عربية أخرى، بحشد دعم الحكومات التي اعتمدوا لديها. خلال الفترة التي سبقت التصويت، تعهدت روسيا والصين وإسبانيا بتقديم دعمها للعطاء الفلسطيني، كما تعهدت بذلك منظمات حكومية دولية مثل الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز.

اتخذت إسرائيل إجراءات لمواجهة المبادرة، وأعلنت ألمانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة علناً أنها ستصوت ضد القرار. بدأ دبلوماسيون إسرائيليون

وأمريكيون حملة للضغط على العديد من الدول لمعارضة أو الامتناع عن التصويت. ومع ذلك، وبسبب «الأغلبية التلقائية» التي يتمتع بها الفلسطينيون في الجمعية العامة، فقد صرحت حكومة نتنياهو بأنها لا تتوقع منع صدور قرار إذا ما مضى. في أغسطس، نقلت هآرتس عن سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، رون بروسور، قوله إن إسرائيل لن تكون قادرة على عرقلة قرار في الجمعية العامة بحلول سبتمبر. وكتب بروسور: «إن أقصى ما يمكن أن نأمل في الفوز به هو مجموعة من الدول التي تمتنع عن التصويت أو تتغيب عن التصويت». «قلة من البلدان فقط سيصوتون ضد المبادرة الفلسطينية».

وبدلا من ذلك، ركزت الحكومة الإسرائيلية على الحصول على «الأغلبية الأخلاقية» للقوى الديمقراطية الكبرى، في محاولة للتقليل من وزن الأصوات. وقد أوليت أهمية كبيرة لموقف الاتحاد الأوروبي الذي لم يعلن عنه بعد. وذكرت رئيسة الاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية، كاثرين أشتون، أن من المرجح أن تعتمد على صياغة القرار. وفي نهاية أغسطس، أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أشتون بأن إسرائيل تسعى إلى التأثير في الصياغة: «من الأهمية بمكان أن يتوصل جميع الأطراف الفاعلة إلى نص يشدد على العودة السريعة إلى المفاوضات، بدون بذل جهد لفرض شروط مسبقة على الجانبين».

كما ركزت جهود كل من إسرائيل والولايات المتحدة على الضغط على القيادة الفلسطينية للتخلي عن خططها والعودة إلى المفاوضات. في الولايات المتحدة، أقر الكونغرس مشروع قانون يندد بالمبادرة ودعا إدارة الرئيس أوباما إلى استخدام حق النقض ضد أي قرار يعترف بدولة فلسطينية معلنة خارج اتفاق يتفاوض بشأنه الطرفان. وصدر مشروع قانون مماثل في مجلس الشيوخ، الذي هدد أيضا بسحب المعونة إلى الضفة الغربية. وفي أواخر أغسطس، قُدم

مشروع قانون آخر للكونغرس يقترح وقف تمويل حكومة الولايات المتحدة لأي كيان من كيانات الأمم المتحدة التي تدعم منح فلسطين وضعاً عالياً. وقام العديد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة، بمن فيهم السفيرة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس والقنصل العام في القدس دانيل روبنشتاين، بتوجيه تهديدات مماثلة. وفي الشهر نفسه، أفيد بأن وزارة المالية الإسرائيلية تحجب مدفوعاتها الشهرية للسلطة الفلسطينية. حذر وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان من أنه إذا اتخذ الفلسطينيون إجراءات أحادية في الأمم المتحدة، فإنهم سينتهكون اتفاقيات أوسلو، ولن تعتبر إسرائيل نفسها ملزمة بها. كما أوصى بقطع جميع الروابط مع السلطة الفلسطينية.

أكد رئيس روسيا، دميتري ميدفيديف، دعمه لدولة فلسطين في يناير ٢٠١١.

في ١١ يوليو ٢٠١١، اجتمعت الرباعية لمناقشة العودة إلى المفاوضات، لكن الاجتماع لم يسفر عن نتيجة. وادعى الرئيس محمود عباس أنه سيقوم بتعليق العرض والعودة إلى المفاوضات إذا وافق الإسرائيليون على حدود عام ١٩٦٧ وتوقفوا عن توسيع المستوطنات في الضفة الغربية.

شهدت حملة السلطة الفلسطينية مستوى متزايدا من الدعم في مجال الأنشطة الشعبية. وبدأت شركة آفاز بتقديم التماس عبر الإنترنت يحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على الموافقة على تقديم عطاء لقبول فلسطين؛ وأفيد أنها حصلت على ٥٠٠,٠٠٠ توقيعا إلكترونيا في أيامها الأربعة الأولى. أطلقت OneVoice Palestine حملة وطنية بالشراكة مع وكالات الأنباء المحلية لكسب مشاركة ودعم المواطنين الفلسطينيين. في الخارج، تم إطلاق حملات في العديد من البلدان، داعية حكوماتهم إلى التصويت بـ «نعم» في القرار. وفي ٧ سبتمبر، نظمت مجموعة من النشطاء الفلسطينيين تحت شعار «فلسطين:

الدولـة رقـم ١٩٤» مظـاهرة خـارج مكتـب الأمـم المتحـدة فـي رام الله. وخـلال المظاهرة، قدموا إلى المكتب رسالة إلى الأمين العام بان كي مون، يحثونـه فيها علـى «بذل كل جهد لتحقيق المطالب العادلـة للشعب الفلسطينـي». وفـي اليوم التـالي، قـال بـان للصـحفيين: «أنـا أؤيـد... الدولـة الفلسـطينية، دولـة فلسـطين المستقلة وذات السيادة، كان يجب أن تكون كذلك منذ فترة طويلة»، لكنـه قال أيضًا «الاعتراف بالدولة أمر يجب أن تحدده الدول الأعضاء».

وقد أعربت أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة في السابق عن استعدادها ارؤيـة دولـة فلسطينية. وفـي أبريل ٢٠١١، أصدر منسق الأمم المتحدة لعمليـة السلام في الشرق الأوسط تقريرا عن التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية فـي بنـاء الدولـة، ووصـف «جوانب إدارتها بأنها كافيـة لدولـة مستقلة». ورددت تقييما مماثلا نُشر الأسبوع الذي قبلـه صندوق النقد الدولي. وقد أصدر البنك الدولي تقريرا فـي سبتمبر ٢٠١٠ وجد فيـه أن السلطة الفلسطينية «فـي وضـع يؤهلها لإنشـاء دولـة» فـي أي وقت من الأوقات فـي المستقبل القريب. بيد أن التقرير أبـرز أنـه مـا لـم يتم حفز نمو القطـاع الخـاص فـي الاقتصـاد الفلسـطيني، فـإن الدولة الفلسطينية ستظل معتمدة على الجهات المانحة.

وضع دولة مراقب غير عضو

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧

التصويت على وضع مراقب في الأمم المتحدة:

لصـالح المعارضـون الممتنعون عن التصـويت الغـائبون غيـر الأعضـاء

فـي سبتمبر ٢٠١٢، قررت فلسطين الاستمرار فـي رفـع مستوى وضـعها من «كيان مراقب» إلى «دولة مراقب غير عضو». وفـي ٢٧ نوفمبر من السنة نفسـها، أعلـن أن الطلـب قد قُدم رسـميا، وأنـه سيُطرح للتصـويت فـي الجمعيـة

العامة في ٢٩ نوفمبر، حيث من المتوقع أن تلقى ترقيتها الدعم من أغلبية الدول. وبالإضافة إلى منح فلسطين «مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب»، يعرب مشروع القرار «عن أمله في أن ينظر مجلس الأمن على نحو إيجابي في الطلب الذي قدمته دولة فلسطين في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١ لقبولها عضوا كاملا في الأمم المتحدة، ويؤيد الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويشدد على ضرورة الاستئناف الفوري للمفاوضات بين الطرفين».

وفي يوم الخميس، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل ٩ أصوات (مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت)، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ الذي يمنح فلسطين مركز «الدولة المراقبة غير العضو» في الأمم المتحدة. الحالة الجديدة تساوي فلسطين مع حالة الكرسي الرسولي. ووصفت صحيفة الإندبندنت التغيير في الوضع بأنه «اعتراف بحكم الواقع بدولة فلسطين ذات السيادة». صوتت كندا والجمهورية التشيكية وإسرائيل وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو وبالاو وبنما والولايات المتحدة الأمريكية بـ «لا».

ويمثل التصويت معيارا هاما لدولة فلسطين ومواطنيها المعترف بها جزئيا، في حين أنه نكسة دبلوماسية لإسرائيل والولايات المتحدة. الحالة بصفتها دولة مراقبة في الأمم المتحدة ستسمح لدولة فلسطين بالانضمام إلى المعاهدات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومعاهدة قانون البحار، والمحكمة الجنائية الدولية. وستسمح لفلسطين بالسعي إلى الحصول على الحقوق القانونية في مياهها الإقليمية وحيزها الجوي كدولة ذات سيادة تعترف بها الأمم المتحدة، والسماح للشعب الفلسطيني برفع دعوى بشأن السيادة على أراضيه في محكمة العدل الدولية، وإدراج تهم «الجرائم ضد الإنسانية» وجرائم الحرب، بما في ذلك

احتلال إقليم دولة فلسطين على نحو غير مشروع، ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد اعتماد القرار، سمحت الأمم المتحدة لفلسطين بمنح مكتبها التمثيلي للأمم المتحدة لقب «بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة»، والتي يعتبرها الكثيرون انعكاسًا لموقف الأمر الواقع من الأمم المتحدة الاعتراف بسيادة دولة فلسطين بموجب القانون الدولي، وبدأت فلسطين في إعادة تسمية اسمها على الطوابع البريدية والوثائق الرسمية وجوازات السفر. وقد أوعزت السلطات الفلسطينية أيضا إلى دبلوماسييها بتمثيل «دولة فلسطين» رسمياً وليس «السلطة الوطنية الفلسطينية».

وبالإضافة إلى ذلك، قرر رئيس المراسم في الأمم المتحدة يوتشول يون، في ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، أن «تستخدم الأمانة تسمية «دولة فلسطين» في جميع وثائق الأمم المتحدة الرسمية»، معترفة بـ«دولة فلسطين» بوصفها الاسم الرسمي للأمة الفلسطينية.

في يوم الخميس ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣ في الأمم المتحدة، أُعطي محمود عباس الحق في الجلوس في مقعد الجمعية العامة المخصص لرؤساء الدول الذين ينتظرون أن يأخذوا المنصة ومخاطبة الجمعية العامة.

الفصل الرابع

فلسطين واوكرانيا وازدواجية المعايير



أوكرانيا وفلسطين.. اختبار يفضح الازدواجية في معايير حقوق الإنسان لدى الغرب

بازدواجية إنسانية متوحشة، كشف الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة، والذي تجاوز ٤٥ يوما متواصلة، اختلال الموازين والكيل بمكيالين في تعامل القوى الغربية مع الحروب والصراعات المسلحة.

وظهر التناقض الفج بين موقف الدول الغربية، خاصة حلف الناتو، المعارض للغزو الروسي لأوكرانيا من جانب، مقابل موقفه الداعم للجرائم الإسرائيلية على الفلسطينيين في غزة من الجانب الآخر.

ومنذ السابع من أكتوبر، ما زال قصف الجيش الإسرائيلي مستمرا على مناطق عدة جوا وبحرا وبرا، وأوقعت الغارات آلاف القتلى والمصابين في شمال ووسط وجنوب القطاع المحاصر، لتتجاوز الحصيلة ١٧ آلف قتيل وأكثر من ٤٨ ألف جريح، وفق إحصاءات رسمية.

وعاب خبراء ومراقبون دوليون ما اعتبروه، احتضان الغرب للمقاومة الأوكرانية ضد الاجتياح الروسي، مقابل شيطنة المقاومة الفلسطينية ضد القصف والاجتياح الإسرائيلي".

ويُعتبر القانون الدولي معيارًا يمكن من خلاله الحكم على سلوك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على قدم المساواة، غير أن العديد من الدول الغربية عادة ما تستخدم معايير القانون الدولي لتعزيز مصالحها وغاياتها.

خسارة التأييد الدولي

وذكر تقرير نشر في صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن دول جنوب العالم ترى ازدواجية المعايير في تعامل الغرب مع الوضع في قطاع غزة

وأوكرانيا، ما يضر بمحاولات الغرب بقيادة الولايات المتحدة لاستعداء العالم ضد روسيا.

وأوضحت الصحيفة أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن كانت تنتقد روسيا خلال الأشهر الـ٢٠ الماضية بسبب عمليتها الخاصة في أوكرانيا، لكن دعم واشنطن الثابت لإسرائيل في قصف قطاع غزة، أدى إلى إجهاض جهودها في كسب الرأي العام العالمي.

ونقلت الصحيفة عن رئيس مؤسسة "Eurasia Group" التحليلية كليفورد كوبتشان: "إن الحرب في الشرق الأوسط قد تؤدي إلى دق إسفين متزايد بين الغرب ودول أخرى مثل البرازيل أو إندونيسيا، أي الدول المتأرجحة الرئيسية في الجنوب العالمي، كما سيزيد ذلك من تعقيد التعاون الدولي بشأن أوكرانيا، فضلا عن تنفيذ العقوبات المفروضة على روسيا".

وذكرت الصحيفة أن رئيس إندونيسيا جوكو فيدودو أدان "الظلم المستمر بحق الشعب الفلسطيني"، في حين أعرب مندوب البرازيل لدى الأمم المتحدة عن خيبة أمله من الفيتو الأمريكي على مشروع قرارها في مجلس الأمن الدولي.

ونقلت الصحيفة عن المحللة في مركز الأبحاث الاستراتيجية والدولية، هانا نوتيه، قولها إنه يوجد هناك في بلدان الجنوب العالمي موقف قائل إن الغرب يهتم باللاجئين الأوكرانيين أكثر من السكان في اليمن وغزة والسودان وسوريا.

وخلصت الصحيفة للقول: "يساعد ذلك في توضيح سبب فشل الغرب في إقناع دول مثل الهند وتركيا بدعم العقوبات ضد روسيا، وبالنظر إلى الوضع في قطاع غزة، فلا يمكن أن تنجح هذه الجهود في المستقبل القريب".

وفـي ٢١ أكتـوبر الماضــي، انتقـد رؤسـاء وزعمـاء الـدول المشـاركة فـي مؤتمر القاهرة للسلام، المعايير المزدوجة للغرب في التعامل مع الحرب على قطاع غزة.

كما أدى تصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى تأجيج الاستياء في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أن الغرب ينظر إلى أوكرانيا باعتبارها حالة خاصـة لأنهـا تقـع فـي أوروبـا، مـا يعكـس ازدواجيـة القـيم والمعـايير الإنسـانية والحقوقية.

اختبار للإنسانية

وما بين الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، تتعدد أوجه ازدواجية التعامل الغربي، لا سيما الولايات المتحدة وأوروبا التي وضعت في حرج عالمي بسبب استخدام القانون الدولي وفق مصالحها.

ودافعت الولايات المتحدة وأوروبا عن حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد الاجتياح الروسي قبل نحو عامين، فيما أيدت تصرفات إسرائيل غير المشروعة ضد غزة، واعتبرت دفاع حركات المقاومة عن القطاع نوعا من الإرهاب.

ومرارا حذرت قيادات فلسطينية من أن هذه الازدواجية في المعايير هي التي تشجع إسرائيل على التمادي في ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وتنفيذ المزيد من مشاريعها الاستعمارية العنصرية، وتوفر لها الغطاء والوقت اللازمَين لحسم مستقبل قضايا الحل النهائي التفاوضية من جانب واحد.

وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، إن الشعب الفلسطيني ليس ضحية الممارسات الإسرائيلية فقط، وإنما أيضًا ازدواجية المعايير الدولية التي سقطت سقوطًا مدوّيا أمام اختبار الإنسانية، وأمام حماية المدنيين الفلسطينيين.

وأدانت الوزارة القصف المتواصل بالطائرات الحربية الإسرائيلية وتدمير المنازل والأبراج والمنشآت السكنية في عموم قطاع غزة فوق رؤوس المواطنين، منددة باستهداف المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف والدفاع المدني وطواقمها جميعا.

اعتبرت أن استهتار إسرائيل المتواصل بالقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يؤدي إلى تعميق دائرة النزوح القسري في صفوف المواطنين وتوسيعها، ودفعهم إلى مربعات أخرى مليئة بمخاطر الموت والقتل، في محاولة مستمرة لتفريغ قطاع غزة من سكانه.

ازدواجية فاضحة

إن هناك ازدواجية فاضحة تمارسها الدول الغربية ضد الشرق الأوسط بشكل عام، وفي القلب منها القضية الفلسطينية.

أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية احتشدت في مواجهة روسيا أثناء الحرب مع أوكرانيا، وقامت بإمداد كييف بالغطاء السياسي والإعلامي والدعم العسكري غير المحدود، بينما ساهمت هذه الدول في حصار غير أخلاقي وغير إنساني لقطاع غزة ورفضت دخول المساعدات الإغاثية إلى الشعب الأعزل، رغم أنها تتشدق بمبادئ حقوق الإنسان.

: "رغم أن إسرائيل دولة احتلال تمارس كافة الجرائم أمام العالم، وتضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط، لكنها تتلقى كافة أشكال الرعاية السياسية والدعم العسكري، مقابل رفع غطاء الرعاية السياسية عن الفلسطينيين تماما".

وانطلاقا من التعاطف مع جميع اللاجئين في العالم، والتعاطف الدولي الكبير مع اللاجئين الأوكرانيين، والذي تجسد في ضخ مليارات الدولارات من خلال تقديم المساعدات الإغاثية والاستقبال الدافئ، يأتي ذلك في حين تستقبل منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" فتات الدعم ويتم حجب التمويل عنها، كما يعاني اللاجئون الفلسطينيون من معاملة قاسية ولا يرحب بهم في الدول الأجنبية رغم معاناتهم الممتدة منذ ٧٥ عاما.

"كذلك الازدواجية الإعلامية، حيث أطلقت وسائل الإعلام الغربية على العملية الروسية لقب (غزو) بينما وضعت إسرائيل في موضع الدفاع عن النفس، ولقبت المقاومة الفلسطينية بـ(الإرهاب) في تناقض فاضح يتنافى مع جميع المبادئ والمعايير الأخلاقية أو المهنية".

وعن الازدواجية الدبلوماسية للدول الغربية،: "السفراء الأمريكان والأوربيون يتبنون الرواية الأوكرانية ويعتبرون روسيا متورطة في ارتكاب جرائم الحرب، فيما لا يتحدثون عن إسرائيل كدولة احتلال تستهدف المدنيين وتطلق القذائف لقتل الأطفال، رغم توثيق جميع جرائمها أمام العالم".

وبشأن الملاحقات الجنائية الدولية، أشار الخبير والحقوقي الفلسطيني إلى مساعي الولايات المتحدة لإجهاض أي فرصة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فيما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال عام واحد من الحرب، قائلا: "فلسطين تسعى طوال عقود لإقناع المحكمة الجنائية الدولية باتخاذ موقف واحد ضد جرائم إسرائيل دون نتيجة".

حرب غزة.. انتقائية دولية وازدواجية معايير

مع سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز أحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تقود العالم، نشر الفيلسوف الأمريكي فرانسيس فوكوياما كتابه الشهير "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، والذي سعى من خلاله لإبراز عظمة القيم الليبرالية الغربية التي ترفع شأن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في مقابل الفاشية السوفياتية، لكن لم يمض الكثير من الوقت حتى بدأ فوكوياما نفسه بالتراجع عما كتب بعد غزو العراق وما أعقبه من حروب، وضعت هذه الأخلاقيات الغربية محل نقاش جدي حول حقيقتها.

بعد الحرب الروسية على أوكرانيا والحرب الإسرائيلية على غزة في السابع من أكتوبر عاد النقاش الدولي من جديد حول القيم الغربية ومبادئ حقوق الإنسان وازدواجية المعايير، لكن يبدو أن الساحة الدولية اليوم وفي ظل المساحات النقاشية التي وفرتها مواقع التواصل الاجتماعي جعلت النقاش الدولي أكثر اتساعاً، ووضعت الأخلاقيات التي تتبناها الإدارة الأمريكية على المحك، وفرضت الكثير من التساؤلات حول النظرة الغربية تجاه الحرب الروسية على أوكرانيا، ونظرتها للحرب الإسرائيلية على غزة بالنظر إلى حجم المآسي الإنسانية التي خلفتها هذه الحرب خلال وقت قصير للغاية، وما خلقته من معاناة قد تمتد لعقود من الزمن.

لقد كشفت الحرب الإسرائيلية على غزة، وانحياز الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص لإسرائيل ومحاولاتها إيجاد المبررات لقتل آلاف الأطفال والنساء، حجم النفاق الصارخ داخل النظام الأخلاقي الدولي، وخاصة من خلال عدسة استجابة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للأزمة في أوكرانيا وغزة. يتعمق هذا التحليل في هذا التناقض الكبير، ويتحدى سلامة القانون الدولي

والمعـايير الأخلاقيـة، ويسـلط الضـوء علـى معـايير الغـرب المزدوجـة وأخلاقـه الانتقائية.

الغرب والمعايير المزدوجة

تقول أولكساندرا ماتفيتشوك، محاميـة حقوق الإنسان الأوكرانيـة والحـائزة على جائزة نوبل للسلام، "إنه بدلاً من دعم جانب في الحرب على غزة، يجب أن نتجذر جميعاً من أجل الإنسانية".

إن الانقسـام الـذي يشـوب التوجـه الـذي يتبنـاه الغـرب، وخاصـة موقـف الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي، فـي التعامـل مـع الصـراع بـين روسـيا وأوكرانيا، والعدوان الإسرائيلي على غزة، أمر مذهل. فقد خصصت الولايات المتحـدة، فـي عـرض للتحـالف الإسـتراتيجي، نحـو ٤٦ مليـار دولار مـن المسـاعدات العسـكرية لأوكرانيـا، ومبلغـاً إجماليـاً قـدره ١١٣ مليـار دولار فـي أشكال مختلفة من المساعدة لأوكرانيا للدفاع عن نفسها في وجه "الاحتلال الروسي".

وفي تناقض صارخ، ظلت هذه القوى نفسها تدعم إسرائيل باستمرار، ليس سياسياً فحسب، بل أيضاً بمساعدات مالية وعسكرية كبيرة، فحسب وزارة الحرب الإسرائيلية قالت الوزارة في تغريدة نشرتها على موقع إكس في ٢٠٢٣/١٢/٦م "إن الطائرة رقم ٢٠٠ من المساعدات العسكرية قد وصلت بالفعل لإسرائيل، وإن نحو ١٠ آلاف طن من المساعدات العسكرية استلمتها إسرائيل منذ السابع من أكتوبر"، ما ساهم فعلياً في تمويل العمليات العسكرية في غزة.

ليس هذا فحسب؛ بل إن خطاب الزعماء الغربيين أيضاً، مثل الرئيس جو بايدن، ونائبة الرئيس كامالا هاريس، يرسم صورة حية لهذا المعيار المزدوج. ففي حين برزت إدانتهم القوية لتصرفات روسيا في أوكرانيا، ظهر دعمهم غير المحدود والصريح لتصرفات إسرائيل في غزة، كان أخطره التبني الأمريكي

المطلق للرواية الإسرائيلية، رغم أن هذا التبني عرَّض الإدارة الأمريكية للحرج مرات عديدة منذ السابع من أكتوبر كما جاء في قضية "رؤوس الأطفال المقطوعة"، ومعاملة الرهائن، والتشكيك في أعداد الشهداء في غزة؛ إلا أن هذا الدعم استمر دون توقف، بشكل يكشف عن حالة واضحة من العدالة الانتقائية في الشؤون الدولية.

التكلفة البشرية في غزة

إن الأزمة الإنسانية في غزة ليست مجرد أرقام وإحصائيات؛ إنها قصة معاناة إنسانية على نطاق غير مسبوق، ففي أقل من ٦٠ يومًا، قتلت القوات الإسرائيلية ما يقرب من ١٦.٠٠٠ مدني فلسطيني، من بينهم أكثر من ٦.٦٠٠ طفل و٤.٣٠٠ امرأة، وألحقت إصابات بأكثر من ٤٢.٠٠٠ شخص؛ ولا يزال أكثر من ٨.٠٠٠ شخص، من بينهم ٤.٧٠٠ طفل، في عداد المفقودين، ومن المحتمل أن يكونوا مدفونين تحت الأنقاض، وسط غياب معدات الدفاع المدني، ومنع دخولها لغزة من قبل الجيش الإسرائيلي.

إن عدد ما قتلته إسرائيل في قرابة الشهر يقارب ما قتلته روسيا على مدار عامين، علماً بأن عدد الضحايا المدنيين في أوكرانيا، والذي بلغ ٩.٧٠١ قتيلاً و١٧.٧٤٨ جريحاً على مدى عامين تقريباً، جعل العالم الغربي ينتفض لما أسماه "هول الفاجعة أو الفاشية الروسية"!!. في المقابل، إن حجم الدمار الهائل الذي أوجدته الطائرات والدبابات الإسرائيلية في غزة مع تدمير أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ منزل، بالإضافة لكافة مستشفيات شمال القطاع، وعشرات المساجد والمدارس والجامعات، والبنية التحتية وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وثالث أقدم كنيسة في العالم، هو بمثابة تذكير مؤلم بالتكلفة البشرية للحرب، وتذكير أكثر إيلاماً بالمعايير المزدوجة التي يُتابع العالم الغربي من خلالها المعاناة الإنسانية غير المسبوقة في غزة.

الإرهاب الإسرائيلي وخطاب القيادة

إن السرد الذي يروجه القادة الإسرائيليون هو مثالٌ للعدوان الجامح والتجرُّد الصارخ من الإنسانية! فاستحضار نتنياهو لآيات "عماليق" المقدسة، التي تأمر بقتل الرجال والنساء والأطفال وحتى البهائم، لتبرير الحرب، ووصف وزير الدفاع للفلسطينيين بأنهم "حيوانات بشرية"؛ ودعوة وزير التراث الإسرائيلي لضرب غزة بالقنبلة النووية؛ ذلك كله ليس مجرد كلمات؛ بل هو مظهر واضح للعقلية التي تديم وتبرر العنف الذي ترعاه الدولة. هذا الخطاب العدواني، إلى جانب الاستهداف العشوائي للمدنيين والبنية التحتية، هو مثالٌ نموذجي للإرهاب الذي تقوده الدولة في إسرائيل وتوفر له أمريكا والغرب الرعاية والاحتضان، والحماية من المساءلة القانونية.

التواطؤ الغربي في الإبادة الجماعية في غزة

إن تورط الدول الغربية، وخاصة في ما يتعلق بالمساعدات المالية والعسكرية لإسرائيل، يجعلها مشاركة بشكل فعلي في الإبادة الجماعية التي تتكشف في غزة؛ وقد برزت هذه المشاركة بشكل فاضح في خطاب وزارة الخارجية الأميركية يوم الاثنين ٢٠٢٣/١٢/٤م، حين قالت: "إنها لم تر أي دليل على أن إسرائيل تقتل المدنيين عمداً خلال حربها على قطاع غزة، وليس لديها معلومات تشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية تستهدف الصحفيين في هذا الصراع، وإنها تتوقع سقوط ضحايا مدنيين نتيجة للعملية العسكرية بغزة، وهذا يحدث للأسف في جميع الحروب".

وفي الحقيقة، تعارض الحقائق الميدانية التصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية بشكل صارخ، ففي الستين يوماً الأولى من الحرب الإسرائيلية على غزة، قتلت القوات الإسرائيلية ٧٢ صحفياً، وهو رقم يتجاوز عدد الصحفيين الذين قُتلوا في جميع أنحاء العالم خلال العام الماضي بأكمله، والذي بلغ ٦٧.

إن القتل العمد للصحفيين والإبادة المنهجية للحياة المدنية والبنية التحتية، تحت ستار الدفاع عن النفس وبدعم من القوى الغربية، مما يكشف عن تواطؤ مقلق في هذه الأعمال المروعة.

نهاية القانون والنظام الأخلاقي الدولي

إن ما نشهده في غزة ليس مجرد صراع، بل هو إبادة جماعية في أوضح صورها؛ فالاستهداف المتعمد للمدنيين، والتدمير الشامل للأحياء، والتعطيل الكارثي للخدمات الأساسية، وتقييد عمل المنظمات الدولية الفاعلة على الأرض، مثل الأمم المتحدة ، يشكل جهداً متكاملاً لإبادة السكان.. إنها إبادة جماعية، ليس من حيث التعريف فحسب، بل من حيث تنفيذها الأكثر وحشية وإجراماً كذلك.

وبينما تتكشف فصول المأساة في غزة، جنباً إلى جنب مع استجابات الغرب المتباينة لها ولأوكرانيا، يبرز سؤال مُلحّ اليوم: هل وصلنا إلى نقطة الانهيار التام للنظام الأخلاقي الدولي والقانون الإنساني؟ وهل وصل العالم بالفعل إلى الحافة بعد الحرب الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلية على غزة، بحيث باتت إعادة بناء النظام الدولي من جديد أمراً محسوماً ومسألة وقت فقط؟ خاصة أن الأدلة تُشير إلى تآكل مثير للقلق لمبادئ العدالة الدولية، وحقوق الإنسان، والمساواة بموجب القانون الدولي، التي تتعرض للخطر بسبب النفاق والأخلاق الانتقائية لدول العالم القوية.

إن الوضع في غزة ليس مجرد نداء للمساعدة؛ بل هي دعوة للاستيقاظ من أجل إعادة تقييم عميق للنظام الدولي، والبوصلة الأخلاقية التي توجه السياسة العالمية.

طوفان الأقصى.. والخداع الأميركي

ماذا بقي للفلسطينيين سوى أن يتحولوا إلى مشاريع مقاومة استثنائية مبدعة متواصلة على نحو ما رأينا في معركة "طوفان الأقصى" حيث تستوي فيها الشهادة مع الحياة، والجراح مع النياشين.

فالعالم ما زال بعد ٨٠ عاما على جريمة احتلال فلسطين لا يرى سوى الكيان الصهيوني والشعب اليهودي يستحقون الدعم والحياة والحماية والمساندة، وها هو الرئيس الأميركي جو بايدن لا يخجل من تكرار كلامه أمام العالم أجمع قائلا: "لا بد أنكم سمعتموني أقول عدة مرات إنه لو لم تكن إسرائيل موجودة، لكان علينا اختراع واحدة. وأنا أعني هذا الكلام".

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها بمناسبة لقائه رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول الماضي في مدينة نيويورك، على هامش اجتماعات الدورة ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة. عبارة تثير الاستنكار والاشمئزاز في وقت واحد، وتدمّر مصداقية الإدارة الأميركية والولايات المتحدة، وتنسف المبادئ التي تتحدث عنها حول المساواة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في التحرر من الاحتلال، كما تؤكد أن اتفاقيات التطبيع العربية، التي تمت وستتم مع الكيان الصهيوني، إنما هي اتفاقيات إذعان، لا تملك الدول العربية إزاءها حولاً ولا قوة، وليس أمامها سوى انتظار صفقات الترضية ومراسم التوقيع.

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تعزز مصداقيتها وعدالتها، فإن عليها أن تكفّ عن ازدواجية المعايير التي تتعامل بها مع دول العالم، وأن تتصرف بمسؤولية أخلاقية تفرضها عليها زعامتها الدولية الراهنة

تناقضات فاضحة

من المفترض أن هذه العبارة لامست آذان مسؤولي دول العالم الإسلامي الذين توافدوا لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومسؤولي دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة بتعداد سكاني يبلغ ربع سكان العالم، من بينهم نحو نصف مليار عربي تتفاعل القضية الفلسطينية في صدورهم على مدى الساعة، على الرغم من جراحات بعضهم المحلية التي قضّت مضاجعهم في السنوات العشر الأخيرة.

لكن المؤسف أن الرئيس بايدن، مثل سابقيه من الرؤساء الأميركيين، لا يلقي بالا لهذه الكتلة البشرية الهائلة، ولا ينشغل بقضاياها واحتياجاتها وظروفها إلا بقدر ما تتطلبه المصلحة الأميركية، بل يشغله تحقيق أحلام الكتلة اليهودية المهيمنة على القرار الأميركي، حيث قال في كلمته أمام نتنياهو "غالبا ما أردد عبارة استخدمها أول رئيس وزراء إسرائيلي دافيد بن غوريون منذ ٧٥ عاما بعد إعلان استقلال إسرائيل، لقد قال: سيتحقق حلم أجيال إذا وقف العالم إلى جانب إسرائيل، حلم أجيال، وها هما الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان معا منذ وقت طويل لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة"، مشددا على أن التزامه بمصلحة إسرائيل التزام راسخ، وأنه لن يكون أي يهودي في العالم بأمان دون وجود إسرائيل.

هذا الانحياز الأميركي المفرط تجاه دولة الكيان الصهيوني ليس جديدا، وهذه المراهنة على استرضاء الكتلة اليهودية لصالح الانتخابات الرئاسية والنيابية ليس جديدا، ولكن الجديد الذي استوقفني في هذا الحديث هو تناقضه الفاضح مع الشعارات والمطالبات التي ساقها الرئيس بايدن في ثنايا كلمته أمام زعماء العالم في الأمم المتحدة في اليوم السابق للقائه بنتنياهو، والذي لم يعد

ينطلي إلا على حلفائه وشركائه. وفيما يلي بعض المقتطفات التي ساقها مما يوضّح هذا التناقض:

من خلال القيادة المتضافرة والجهود الدقيقة، يمكن للخصوم أن يصبحوا شركاء، ويمكن حل التحديات الهائلة، ويمكن أن تلتئم الجروح العميقة.

عندما نختار أن نقف معا ونعترف بالآمال المشتركة التي تربط البشرية جمعاء، فإننا نمسك بأيدينا بالقوة، بتلك القدرة على تغيير مسار التاريخ.

تسعى الولايات المتحدة إلى عالم أكثر أمنا وازدهارا وإنصافا لجميع الناس، لأننا نعلم أن مستقبلنا مرتبط بمستقبلكم.

علينا أن نتصدى للتحديات الأكثر ترابطا وتعقيدا، وأن نتأكد من أننا نلبي احتياجات وتطلعات الناس في كل مكان، وليس فقط في مكان ما، بل في كل مكان.

اسمحوا لي أن أكون واضحا: إن بعض مبادئ نظامنا الدولي هي مبادئ مقدسة للغاية. فالسيادة وسلامة الأراضي وحقوق الإنسان هي المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهي ركائز العلاقات السلمية بين الدول والتي من دونها لا يمكننا تحقيق أي من أهدافنا.

إذا تخلينا عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لاسترضاء المعتدي، هل يمكن لأي دولة عضو في هذه الهيئة أن تشعر بالثقة في أنها محمية؟

السيادة وسلامة الأراضي الركيزتان الثابتتان لهذه الهيئة النبيلة، وحقوق الإنسان العالمية هي نجمها الشمالي، ولا يمكننا التضحية بها أيضًا.

هذه الحقوق هي جزء من إنسانيتنا المشتركة، وهي ضرورية للتقدم البشري الذي يجمعنا معًا.

سيتم الحكم علينا من خلال ما إذا كنا سنفي بالوعود التي قطعناها على أنفسنا، ولبعضنا بعضا، وللفئات الأكثر ضعفا.

هذه الشعارات والتعهدات التي قدمها الرئيس بايدن لا تخص القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني قيد أنملة، فالقضية الفلسطينية لم تعد سوى ورقة مقايضة سياسية، ومجرد واحدة من الأزمات الإقليمية المنتشرة في العالم، أما الشعب الفلسطيني فليس أكثر من مجموعات بشرية تعاني من الهشاشة السياسية والتنموية، ولا سبيل لعلاجها إلا بالخضوع للإملاءات الصهيونية والانخراط في الرؤية الأميركية المستقبلية للشرق الأوسط والعالم، ليجدوا لهم موضع قدم وسط الزحام القادم.

يتحدث بايدن عن الآمال المشتركة التي تربط البشرية جمعاء، وكيف يمكن للخصوم أن يصبحوا شركاء، وعن قدرة العالم على تغيير مسار التاريخ، وعن سعي الولايات المتحدة لإيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا وإنصافا لجميع الناس، وعن مبادئ النظام الدولي المقدسة ممثلة في ميثاق الأمم المتحدة، وكأن هذه المسائل لا تعني القضية الفلسطينية في شيء، فهي بالنسبة للإدارات الأميركية قضية الكيان الصهيوني والشعب اليهودي فحسب، دون أن تنسى – فيما يشبه المزاح– الإشارة إلى حل الدولتين، وضرورة أن يتمتع الشعب الفلسطيني بدولته المستقلة، فالسنوات تتوالى ثقالاً على كاهل الشعب الفلسطيني دون أن يتحقق له من الوعود الدولية والأميركية شيء، ولا يجد أمامه سوى نفق المعاناة القاهرة الذي لا يريد أن ينتهي.

لم يعد أمام القوى الفلسطينية سوى الاعتماد على نفسها وعلى شعبها لإعادة بناء وحدتها الوطنية، وضبط بوصلتها السياسية من جديد بما يضمن لها تحقيق أهدافها ورفع المعاناة عن شعبها، مهما كلّفها الأمر.

القضية الفلسطينية بعد نيويورك

عاد الوفد الفلسطيني والوفود العربية والإسلامية من نيويورك بعد انتهاء جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعاد كل منهم من حيث أتى دون أي موقف مشترك يرفض هذه الازدواجية التي تعامل بها بايدن مع القضية الفلسطينية، ودون أن تتقدم الدول العربية والإسلامية الـ٥٧ بمشروع قرار يلزم الأمم المتحدة بوضع جدول زمني محدد لحل القضية الفلسطينية، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، ووضع حد للازدواجية التي يتعامل بها الغرب –وعلى رأسه الولايات المتحدة– مع القضية الفلسطينية. وربما يكون إحجام الدول الإسلامية والعربية عن القيام بهذه المحاولة بسبب يأسهم من ذلك، فقد سبق أن حاولوا مرارا من قبل وطالبوا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولكن دون جدوى، وهذا الوضع المزري يفرز جملة من المؤشرات، من أهمها:

أن القضية الفلسطينية باتت بعيدة كل البعد في سلم أولويات دول العالم الإسلامي، فلم تعد أكثر من مجرد مناشدات وإدانات ومقترحات ثابتة تذيّل بها بياناتها الرسمية في مثل هذه المناسبات. وقد أصبحت قضية تأمين الاستقرار الداخلي، والانخراط في خطط التحّول والمشروعات الاستثمارية المرتبطة بها، تمثّل الأولويات القصوى لدى هذه الدول.

أن الدول العربية أصبحت منشغلة كليّا بالشأن المحلي، ومثقلة بالأزمات الأخرى التي تقدمت في حدّتها ونتائجها على القضية الفلسطينية، وأصبحت الأولويات المحلية تتقدم على نظيرتها الإقليمية أو القومية، وأصبح التفاعل الإيجابي مع الخطط والتوجّهات الأميركية في المنطقة والعالم إحدى الضمانات الأساسية لتعزيز استقرار السلطة، والمشاركة في مشروعات التحول الشرق

أوسطية، وإظهار التجاوب مع القيم الغربية الحديثة ومخططات التنمية المستدامة.

أن القوى الفلسطينية لم يعد أمامها سوى الاعتماد على نفسها وعلى شعبها لإعادة بناء وحدتها الوطنية، وضبط بوصلتها السياسية من جديد بما يضمن لها تحقيق أهدافها ورفع المعاناة عن شعبها، مهما كلّفها الأمر.

لم يكن "طوفان الأقصى" مجرد عملية مقاومة كغيرها من العمليات التي سبقتها، ولن تكون ردود فعل الاحتلال الصهيوني المدعوم أميركيا وغربيا كسابقاتها من الردود، إلا أن الظروف المعقدة الفلسطينية والعربية والدولية التي تمرّ بها القضية الفلسطينية منذ عدة عقود، ستجعل من هذا "الطوفان" وردود الفعل المتوقعة عليه نهايات مؤلمة فوق العادة، وبدايات جديدة مفتوحة على كل الاحتمالات.

ورغم أن الانفعال هو سيد الموقف حاليا على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي، فإن السؤال الذي يجب أن يرن دوما في أسماع مع يهمه الأمر هو: ما المشروع السياسي الذي يخدمه "طوفان الأقصى"؟ وكيف سيتم استثماره لصالح تغيير الواقع الداخلي الفلسطيني؟

وبالعودة إلى العبارة التي كررها بايدن في لقائه مع نتنياهو، وما أظهرته من تناقضات مع القيم والأفكار والخطط والتوجهات التي يسوّقها في المحافل الإقليمية والدولية؛ فإن على الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعزز مصداقيتها وعدالتها أن تكفّ عن ازدواجية المعايير التي تتعامل بها مع دول العالم، وأن تتصرف بمسؤولية أخلاقية تفرضها عليها زعامتها الدولية الراهنة، وذلك بالاعتراف بجرائمها وتعويض من وقعت بحقهم هذه الجرائم، والكف عن سياسة عربدة الهيمنة الدولية التي تقوم بها، قبل أن تدور الدوائر عليها كما دارت على من سبقها.

مستقبل النظام الدولي والقضايا العالمية ٢٠٢٣

لماذا نبحث عن مستقبل النظام الدولي؟في كل منعطف يمر بالحياة البشرية، وسواء أكان صراعًا أو أزمة أو اكتشافًا، أو متغيرًا جذريًّا من أي نوع، بحيث يطرح التوقع الأولي للعالم أنه لن يصير بعد ذلك كما كان من قبل؛ فإن السؤال الذي يطرحه كل المهتمين بالمستقبل يكون حول كيف سيكون حال النظام الدولي؟

لماذا نبحث عن مستقبل النظام الدولي؟

في كل منعطف يمر بالحياة البشرية، وسواء أكان صراعًا أو أزمة أو اكتشافًا، أو متغيرًا جذريًّا من أي نوع، بحيث يطرح التوقع الأولي للعالم أنه لن يصير بعد ذلك كما كان من قبل؛ فإن السؤال الذي يطرحه كل المهتمين بالمستقبل يكون حول كيف سيكون حال النظام الدولي؟ النظام أولًا هو عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها بشكل نمطي متكرر، بحيث يمكن مراقبته وملاحظته والتعرف على مدخلاته ومخرجاته. وعندما يكون «النظام» مرتبطًا بالدول فإنه غالبا ما يتسم بالفوضوية، أي أنه نظام سياسي دون حكومة ودون قواعد مستقرة وقيم راسخة. وتحدث هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وليس من منطلقات أخلاقية. وباختصار فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكِّلة له. وهو الأمر المحدِّد لعلاقات الدول مع بعضها، خاصة تلك القوى الدولية التي يتعدى تأثيرها حدود دولتها إلى بقية دول العالم، وهذه تعرف بالأقطاب، ومنها يستمد شكل النظام الكلي ويتحدد ما إذا كان ذا قطب واحد مهيمن أو قطبين متنافسين أو متعدد الأقطاب، بحيث يسود بينها تحالفات وتحالفات مضادة. وتكون النظرة لهذه الأشكال من «النظام

الـدولي» علـى أسـاس مـن تبـيُّن أنمـاط الصـراع والتعـاون، ومـدى الاعتمـاد المتبادل، ودور التكنولوجيا وعلاقتها بالوفرة والندرة، ومدى التأثير الذي تقوم بـه الفواعل من غير الدول داخل النظام.

كيف يتغير النظام الدولي؟

سبق أن ذكرنا أن السؤال يُطرح عن مستقبل النظام عندما يكون هناك منعطف كبير من ذلك النوع الذي يشير إلى فشل النظام القائم عن القيام بمهمته في تحقيق الاستقرار أو التوازن اللازم للاستمرار. وقد توفر ذلك في عصرنا مع تراكم أزمات المناخ وفيروس كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، مصاحَبًا بالثورتين الصناعيتين الثالثة والرابعة. وعندما يكون الحال كذلك فإن التغيير يبدأ من انطلاق فكرة «المراجعة» للنظام كله، و»المراجعة أو Revisionism» هي جزء أساسي من الفكر السياسي الدولي الذي ينظر في التغيرات المختلفة لتوازنات القوى التي يمكنها أن تغير شكل النظام إلى آخر. القاعدة هنا هي أنه لا يوجد نظام دولي يدوم إلا بالقدر الذي مكنته «القوة» المتولدة من ظروف تأتي من العصر، ومن توازناته، وما جاء فيه من تكنولوجيا، وقادة. وقبل أكثر من قرنين واجهت أوروبا ثورتين متزامنتين مع نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وهما: الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية والتكنولوجية. وكانت الثورة الأولى هي التي استهدفت عمدًا ومباشرة تحطيم الهياكل والنظم السياسية للدول الأوروبية، عبر أفكارها عن «الحرية» و»الإخاء» و»المساواة؛ وهي أفكار حملها معه «نابليون بونابرت» حينما توسع شرقًا حتى وصل إلى موسكو. والثورة الثانية هي التي أصّلت عملية تغيير أوروبا ومن بعدها العالم اقتصاديًّا واجتماعيًّا ثم سياسيًّا، من خلال الإصلاح والحداثة والتقدم بصفة عامة.

كلا الثورتين كانتا وراء تكوين العالم المعاصر حتى بعد أن تمت هزيمة نابليون في عام ١٨١٥. وفي أعقاب الهزيمة قامت أربع قوى من القوى المحافظة، روسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا، بعملية لإدارة التغيير والحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية لقرابة ١٠٠ عام، حتى نشبت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. وفيما بعد أضيفت فرنسا إلى القائمة، وشكّلت القوى الخمس، وهو ما أصبح معروفًا باسم «منظومة أوروبا Concert of Europe» لإدارة التغيير ومواجهة نشوب ثورات أخرى. كلا الثورتين كفلا مراجعة عميقة لأنظمة التسليح والسياسة والدبلوماسية الخاصة بالنظام الدولي السابق خلال القرن التاسع عشر، وأسّسا لمنظومة توازن القوى وعمليات إصلاح النظم السياسية والاجتماعية، مما مثَّل دافعًا إلى التقدم غير المسبوق تاريخيا بفعل الثورة الصناعية الأولى.

كيف وصلنا إلى الآن؟

مع مطلع القرن العشرين، ذهب العالم الذي كان يدور حول أوروبا بالقوة وعناصرها إلى العالم الجديد حيث الولايات المتحدة الأمريكية، وبفعل الوهن الذي حل بالإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية والروسية، والضعف السياسي الفرنسي في جمهوريته الثالثة، ووهج الوحدة الألمانية الذي يبحث لألمانيا عن مكان تحت الشمس، ونشوب الثورة البلشفية في روسيا مبشرة بعالم لم تعرفه البشرية من قبل، أصبح العالم مختلفًا، وعندما يختلف العالم لا بد أن يتغير النظام الدولي وهو ما حاوله الجميع بعد الحرب العالمية الأولي من خلال إنشاء «عصبة الأمم» لكي تقود نظامًا دوليًّا جديدًا قائمًا على القانون الدولي. ولكن الحالة الدولية التي سمحت بتعدد الأقطاب سرعان ما تبيّن عدم قدرتها على التوافق بعد انسحاب أمريكا إلى ما وراء المحيط، وأدى ضعْف ذكائها في التعامل مع الدول المهزومة إلى إشعال شعلة الفاشية والنازية في

أوروبا التي حاولت مراجعة النظام الدولي للمنتصرين، ولكن النتيجة كانت كسادًا عظيمًا أعقبته حرب عالمية ثانية حدث أثناءها أكبر عملية لمراجعة النظام الدولي القائم على تعدد الأقطاب.

وقد كان العالم هذه المرة أكثر ذكاء في مراجعاته عما حدث من قبل، صحيح كان من الطبيعي أن يعكس النظام الدولي الجديد حالة المنتصرين في الحرب فكان التسليم بالمكانة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقيام تنظيم دولي جديد متشعب الفروع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو نظام «الأمم المتحدة»، الذي ضم الدول المستعمَرة سابقًا. وفي الأربعة عقود التالية للحرب بدا أن النظام الدولي قابل للاستقرار القائم على «الوفاق» أحيانًا بين القطبين الرئيسيين، و»الحرب الباردة» في معظم الأحيان. وكان للنظام أزماته الحادة أحيانًا، ولكنه بات أكثر إدراكًا لمخاطر الحرب النووية، فتوصل القطبان إلى اتفاقيات للحد من التسلح، وتوصل العالم كله إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. ولأسباب كثيرة دخل الاتحاد السوفيتي في حالة من الوهن السياسي والاقتصادي والتكنولوجي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛ مما أدى إلى انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو التابع له. على الجانب الآخر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلصت من نتائج حرب فيتنام ودخلت إلى أعماق الثورة الصناعية الثالثة. وعمليًّا فإن النظام الدولي بات نظامًا للقطبية الأحادية ممثلة في الولايات المتحدة ومن ورائها حلف شمال الأطلسي «الناتو» والمعسكر الغربي في عمومه، وبات على الولايات المتحدة أن تعيد تنظيم العالم وفقًا لرؤاها الخاصة وهو ما سمي «العولمة».

وعلى مدى العقود الثلاثة (١٩٩٠-٢٠٢٠) كانت قسمات القطبية الأحادية والعولمة هما المحددان الأساسيين للنظام الدولي في مرحلة ما بعد

الحرب الباردة. ولكن العامين الأخيرين شهدا تغيرات جوهرية في مقدمتها مواجهة المعسكر الغربي في عمومه والولايات المتحدة الأمريكية قدرًا كبيرًا من الوهن تجسد في هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها وخروجها من الشرق الأوسط، فضلًا عن تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة، أدت في النهاية إلى انقسام وتشرذم وعجز عن التوافق المطلوب في مجتمع سياسي ليبرالي وديمقراطي. وثانيها أن انتشار جائحة كورونا وفشل الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المعسكر الغربي في مواجهتها، فضلًا عن أن قيادة العالم في التعامل معها أخذ الكثير من سمعة القوة والتكنولوجيا الأمريكية. وثالثها أن الصين التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة السابقة صعدت مع الأزمة إلى مكانة القوة العظمي في النظام الدولي، ومن ثمّ، بدأت في دعوات لمراجعة النظام الدولي، بحيث تقوم فيه شراكات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي. ورابعها أن روسيا التي عانت كثيرًا من المهانة خلال العقود الثلاثة السابقة، عادت إلى العالم مرة أخرى تحت قيادة «فلاديمير بوتين» لكي تراجع نظام ما بعد الحرب الباردة. عمليًّا أصبح هناك نظام جديد ثلاثي الأقطاب يضم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وما بقي هو كيف تجري التفاعلات والعلاقات بينهم حتى نتحدث عن نظام دولي جديد؟

فقه المراجعة

مع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية بدت الأزمة كما لو كانت تدور في إطار التنافس الروسي الأمريكي حول عما إذا كان ممكنًا لأوكرانيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، معبرًا عن خلاف يبدو من بقايا الحرب الباردة، وكانت الصين بعيدة عن هذا التوتر، ومواقفها شاحبة تؤكد على رفض الأحلاف العسكرية، ولكن الواقع شهد على دور مختلف للصين، تمثلت البداية فيه في ٤ فبراير ٢٠٢٢، عندما صدر البيان الصيني الروسي المشترك بعد

لقاء الرئيسيْن «فلاديمير بوتين» و «شي جين بينج»، في الدورة الأولمبية الشتوية في بكين، البيان كان صيحة مطالبة بمراجعة النظام الدولي الذي استقر منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي يستند إليها الأمن والسلام والتعاون في كوكب الأرض، وتضمنت الوثيقة أن «الديمقراطية» تمثل قيمة إنسانية عامة وليست امتيازا لبعض الدول، ويمثل إحلالها والدفاع عنها مهمة مشتركة للمجتمع الدولي بأكمله. ولكن «لدى كل شعب الحق في اختيار سُبُل إحلال الديمقراطية»، و»ليس من حق أحد سوى هذا الشعب تقييم مدى ديمقراطية دولته»، وأن «محاولات بعض الدول فرض معايير ديمقراطية خاصة بها على بلدان أخرى تمثل إساءة للديمقراطية، وتشكل خطرا ملموسا على السلام والاستقرار العالميْن والإقليمييْن، وتقوض النظام العالمي».

كانت الدعوة للتغيير تقوم على وجوب المشاركة مع دول العالم الأخرى، وبالطبع القوى القائدة الجديدة التي منها روسيا، والتي ترى في نفسها أنها لم تعد الاتحاد السوفيتي الذي انهار، وإنما قوة عسكرية يُعتدُ بها، ليس فقط بما تمتلكه من ترسانة نووية هائلة، وإنما أكثر من ذلك قدرات عسكرية يمكن استخدامها بالإرادة السياسية للدولة كما هو حادث في سوريا. ومن ناحيتها، تتمتع الصين بقوة اقتصادية هائلة، فضلا عن القوة العسكرية، وتمثل بذلك شريكا أساسيا في السوق العالمية، لا يمكن تجاهله أو تجاهل مصالحه العالمية والإقليمية في بحر الصين الجنوبي. الكلمة المفتاح في البيان وما تلاه من تصريحات هي ضرورة معاملة الولايات المتحدة لأقرانها – روسيا والصين – باحترام، وليس بإعطاء الدروس في الديمقراطية وحقوق الانسان.

ومع تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، كانت هناك شكوك قوية عمَّا إذا كانت الصين عالمة بالنوايا الروسية التي قررت أن تنقل مراجعة النظام الدولي

من ساحة البيانات إلى أرض الواقع بتقييد قدرات حلف شمال الأطلسي في التوسع إلى أوكرانيا. ولكن الصين رغم توافقها مع فكرة المراجعة، فإنها في الواقع لم يحدث لها انهيار بعد نهاية الحرب الباردة، بل حققت نموا اقتصاديا وعالميا مرموقا، كما كان لديها طريقها الخاص لتحقيق العولمة ممثلا في مبادرة «الحزام والطريق»، فضلا عن دورها في منظمة التجارة العالمية، وفي كونها أصبحت أكبر شريك تجاري في العالم للولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك فارقا مبدئيا بين الصين وروسيا في رؤيتهما للمراجعة، والمرجّح كما ظهر من سلوكها بعد بدء الأزمة أنها لم تكن على كامل معرفة بالنوايا الروسية رغم وقوفها إلى جانب روسيا في رفض توسع حلف شمال الأطلنطي، فإنها في الوقت ذاته لم تكن تريد لأزمة الحشود الروسية أن تمتد لكي تكون أزمة عالمية في وقت يحتاج فيه العالم إلى مزيد من التعاون لمواجهة أزمات عالمية ملحة، وليس مزيدا من الشقاق. هنا بدأت المفارقة بين روسيا والصين، فالأخيرة كقوة اقتصادية عالمية لديها أكثر الأعداد من بني البشر، وترغب في عالم مستقر يسوده التعاون والوفاق.

جاء موقف الصين بالامتناع عن التصويت في جلسة مجلس الأمن المُخصصة لبحث «الأزمة الروسية الأوكرانية» في شهر مارس ٢٠٢٢، مفاجئا لكثيرين، ولكنه في الواقع معبر بشكل دقيق عن وجهة النظر الصينية التي أوضح «وانج يي» وزير خارجية الصين أنها تتسق مع مبادئ الموقف الصيني في السياسة الخارجية، وأولها احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي جميع الدول، وهو ما ينطبق أيضًا على القضية الأوكرانية، وثانيها تأييد الصين لمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمُستدَام، والذي لا يجعل أمن أي دولة آتيا على حساب الإضرار بأمن الآخرين، وثالثها أن الصين «تتابع تطورات القضية

الأوكرانية، والوضع الحالي هو شيء لا تريد للصين أن تراه». هنا يصبح للقضية جوانبها الإنسانية التي تدعو الأطراف لمنع خروج الأزمة عن السيطرة.

قضايا عالم ثلاثي الأقطاب ٢٠٢٣

يصعب على الإنسان الكفيف أن يحصل على مقاييس مكعب من الثلج بينما يذوب بين أصابعه. وهكذا يكون موقف المحللين إزاء الموقف الراهن في النظام الدولي، حيث تجري المحاولة بينما النظام يعاني من عدم الاستقرار الذي يتيح القياس وتحديد القضايا. الأمر يحتاج بعض التلخيص؛ حيث إن هناك ثلاث قوى رئيسة في النظام، وبينما يوجد تناقض حاد بين قوتين –روسيا والولايات المتحدة الأمريكية– فإنه ينحو إلى تآلف يقوم على مراجعة قواعد النظام الدولي بين روسيا والصين، ولكنه يقوم على «تعاون تنافسي» في التعامل مع قضايا العولمة والمؤسسات الدولية التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي مثل هذه الحالة المركبة من القطبية الثلاثية فإنه من الممكن تحديد القضايا الدولية التي تشغل العالم خلال عام ٢٠٢٣ فيما يلي:

أولى القضايا هي أن الأزمة الروسية الأوكرانية سوف تستمر استنادًا إلى أن سقوف المطالب الأوكرانية والغربية أعلى بكثير من قدرة روسيا على الاستجابة لها، خاصة أن روسيا لا تزال تحتل ١٥٪ من الأراضي في أوكرانيا، وأنها نجحت خلال عام ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية. وثانيها أنه رغم وضوح هذه الحقيقة، فإن هناك تراجعًا في قيمة الدولة العظمى بالنسبة لروسيا بسبب هزيمتها العسكرية في عدد من الواقع، فضلًا عن تأثيرها الاقتصادي المتواضع على الساحة العالمية. وهنا فإن روسيا قد تضطر إلى التراجع عن البقاء العسكري في سوريا. وثالثها أن الصين على الأرجح سوف تكون هي الفائز الأكبر في هذه المرحلة من المراجعة؛ حيث إنه سوف تستقر

بعدها حقيقة كونها باتت قوة عظمى تتقاسم المكانة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ورابعها أن العولمة الأمريكية سوف تبدأ أولى خطوات تراجعها على الساحة العالمية إلى الداخل الأمريكي مع السعي في الخارج إلى حالة من التوافق مع الصين للتعامل مع قضايا العولمة، من التجارة إلى المناخ إلى الترتيبات العالمية المالية والنقدية. وخامسها مع استمرار الحرب فإن ضغوط التباطؤ والتضخم في النظام الاقتصادي العالمي سوف تكون مؤلمة للعالم كله.



الفصل الخامس

المساعدات الامريكيه لاوكرانيا



المساعدات الامريكيه لاوكرانيا

أمريكا تقود العالم في حجم المساعدات لأوكرانيا بعد عام واحد من الحرب (CNN)–

بعد مرور عام على الغزو الروسي، لا تزال الولايات المتحدة تتصدر العالم في المساعدات الثنائية المرسلة إلى أوكرانيا، وفقًا لمعهد كيل للاقتصاد العالمي، وهو معهد أبحاث ألماني يتتبع أكثر من ١٥٠ مليار دولار من المساعدات لأوكرانيا من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ حتى ١٥ يناير من هذا العام.

وتجاوزت الالتزامات الأمريكية، بما في ذلك المساعدات المالية والإنسانية والعسكرية، ٧٠ مليار دولار، أي أكثر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات مجتمعة، والتي تقترب من ٥٥ مليار دولار.

إليكم نظرة في الإنفوغرافيك أعلاه على حجم المساعدات الأمريكية ومقارنتها مع الدول الأخرى.

أكثر من ٣,٧٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا والدول المتأثرة بحرب روسيا الوحشية

تواصل الولايات المتحدة في الأسبوع الأول من العام ٢٠٢٣ وقوفها الثابت إلى جانب أوكرانيا وحلفائنا وشركائنا الأوروبيين من خلال الإعلان عن تقديم أكثر من ٣,٧٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات العسكرية الجديدة. وتتضمن هذه المساعدات سحبا بقيمة ٢,٨٥ مليار دولار من مخازن وزارة الدفاع الأمريكية يتم تقديمها فورا إلى أوكرانيا و٢٢٥ مليون دولار من التمويل العسكري الخارجي لبناء قدرة الجيش الأوكراني طويلة الأمد ودعم تحديثه. وتتضمن هذه المساعدات الجديدة أيضا ٦٨٢ مليون دولار من التمويل

العسكري الخارجي للشركاء والحلفاء الأوروبيين للمساعدة على تحفيز مساعدات المعدات العسكرية لأوكرانيا وتوفيرها.

لقد أذنت اليوم بالسحب التاسع والعشرين من الأسلحة والمعدات لأوكرانيا منذ آب/أغسطس ٢٠٢١ بموجب تفويض من الرئيس. ويوفر هذا السحب البالغ ٢,٨٥ مليار دولار مركبات المشاة القتالية برادلي وأنظمة مدفعية وناقلات جند مدرعة وصواريخ أرض جو وذخائر وغيرها من المواد لدعم أوكرانيا فيما تدافع بشجاعة عن شعبها وسيادتها وسلامة أراضيها. أنا ممتن للكونغرس لاستمراره في توفير سلطة السحب المتزايدة هذه، والتي كان آخرها بموجب قانون الاعتمادات التكميلية الإضافية لأوكرانيا للعام ٢٠٢٣ والذي وقّع عليه الرئيس الشهر الماضي ليصبح قانونا.

أعلن أيضا عن أننا ننوي العمل مع الكونغرس لتقديم ٩٠٧ ملايين دولار إضافي من التمويل العسكري الخارجي بموجب قانون الاعتمادات التكميلية الإضافية لأوكرانيا للعام ٢٠٢٢. وسيدعم هذا المبلغ أوكرانيا والبلدان المتضررة من الحرب الروسية في أوكرانيا. وسيتم تقديم ٢٢٥ مليون دولار لأوكرانيا لتغطية متطلبات القوات المسلحة الأوكرانية في زمن الحرب وتزويدها بالوسائل اللازمة للدفاع ضد العدوان الروسي، كما يمكن استخدامها أيضا لدعم المعدات التي سبق توفيرها لأوكرانيا بموجب مبادرة المساعدات الأمنية لأوكرانيا من وزارة الدفاع الأمريكية وعمليات السحب السابقة. ويمكن استخدام هذا التمويل العسكري الخارجي على المدى الطويل لإعادة بناء قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها من خلال تطوير قواتها المسلحة وتحديثها.

ويصل بذلك إجمالي المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أوكرانيا إلى مستوى غير مسبوق يبلغ حوالي ٢٤,٩ مليار دولار منذ بدء ولاية هذه الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام أكثر من ٦٨٢ مليون دولار من التمويل العسكري الخارجي للحلفاء والشركاء الأوروبيين لبناء قدرات الدول المتضررة من الحرب الروسية على أوكرانيا وردع التهديدات الناشئة لسيادتها الإقليمية والدفاع عنها وزيادة احتراف قواتها الأمنية وتحديثها وتعزيز التكامل العسكري الشريك مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتعزيز القدرات الإلكترونية الدفاعية.

روسيا هي الوحيدة القادرة على وقف هذه الحرب اليوم. ونحن نقف متحدين مع أوكرانيا إلى حين أن تقرر روسيا وقف حربها، ونساند أوكرانيا هذا العام كما في الأعوام السابقة ومهما تطلب الأمر.

الدعم الغربى لأوكرانيا يشعل غضب روسيا..

الدعم الغربى لأوكرانيا يشعل غضب روسيا.. أمريكا تعلن مساعدات جديدة والبنتاجون يعتزم العمل مع الكونجرس لتخصيص أموال إضافية لإرسال السلاح.. البيت الأبيض يشدد على ضرورة مواصلة الدعم.. وموسكو تدعو لاجتماع مجلس الأمن

الحرب فى أوكرانيا

لايزال الدعم الغربى لأوكرانيا فى حربها ضد روسيا يقلق الأخيرة مع اقتراب دخول الحرب عامها الثانى، ورغم تجاهل الكونجرس الأمريكى تمرير مساعدات كييف فى القانون الفيدرالى المؤقت، فإن البيت الأبيض يعتزم اعلان مساعدات جديدة إلى كييف.وذكرت وسائل إعلامية نقلا عن مصادرها بأن الولايات المتحدة ستعلن عن تقديم مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا يوم ١١ أكتوبر .وحسب المصادر، فإن قيمة حزمة المساعدات الجديدة ستبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ولم يتم الكشف عن التفاصيل بشأنها بعد، لكنها ستتضمن على

الأرجـح الـذخيرة والمعـدات العسـكرية المماثلـة لتلـك التـى تضـمنتها حـزم المساعدات السابقة.ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن المساعدات الجديدة خلال اجتماع مجموعة الاتصال الخاصة بتوريدات الأسلحة لأوكرانيا فى بروكسل.

وكان المتحدث باسم البنتاجون، باتريك رايدر، أعلن أن الولايات المتحدة لا تخطط لتخصيص أموال لأوكرانيا من بنود أخرى فى ميزانية الدفاع، لكنها تحتفظ بهذا الاحتمال إذا لزم الأمر.

وقال رايدر: "إعادة البرمجة (تحويل الأموال من بند فى ميزانية الدفاع إلـى بنـد آخـر) هـى دائمـا خيـار فـى حالـة الحاجـة الملحـة، ولكـن فـى الوقت الحاضر، على حد علمى، لم يتم اتخاذ أى قرار بشأن إعادة البرمجة لدعم أمن أوكرانيا".وأضـاف أن البنتـاجون لا يـزال ينـوى العمـل مـع الكـونجرس الأمريكـى لتخصيص أموال إضافية من أجل إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا.بدوره قال البيت الأبيض، أن الضـربة الصـاروخية الروسـية "المروعـة" التـى أصـابت محل بقالـة بـالقرب مـن مدينـة كوبيانسـك شـرقى أوكرانيـا تُعد مثـالاً علـى ضـرورة مواصـلة الولايات المتحدة دعم أوكرانيا.

وقالت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض كارين جان بيير –حسبما نقلت شبكة "سى أن إن" الإخبارية الأمريكية متسائلة فى مؤتمر صحفى هناك: "هل يمكنك أن تتخيل مجرد المشى إلى متجر البقالة مع أطفالك، محاولين معرفة ما الذى ستحضره لتناول العشاء، ثم ترى انفجاراً يحدث؟ الجثث فى كل مكان، إنـه أمر مرعب".

وأضافت جان بيير "لهذا السبب نبذل كل ما فى وسعنا لمساعدة أوكرانيا، لمساعدة شعب أوكرانيا الشجاع على النضال من أجل حريته"، لافتة إلـى أنـه خلال معركة تمويل الحكومة الأمريكية الأخيرة، حث الرئيس جو بايدن الولايات

المتحدة على مواصلة دعم شعب أوكرانيا، لأن هذه هى الطبيعة المروعة التى يعيشون فيها كل يوم.

ودعت جان بيير، الكونجرس إلى التحرك الآن للحصول على تمويل إضافى، بعد أن تم إقرار مشروع قانون الإنفاق قصير الأجل فى نهاية الأسبوع الماضى والذى استبعد أى تمويل جديد للمجهود الحربى فى كييف.

لكن على الجانب الروسى فإن الدعم الغربى لأوكرانيا يغضب روسيا، فقد قال النائب الأول للممثل الروسى الدائم لدى الأمم المتحدة دميترى بوليانسكى، أن روسيا دعت لعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولى، فى ١٣ أكتوبر؛ لبحث الدعم العسكرى الغربى لأوكرانيا.

وأشار بوليانسكي- عبر قناته على "تلجرام" حسبما نقلت قناة (روسيا اليوم) الإخبارية، اليوم- إلى أن مجلس الأمن الدولى فى الأسبوع المقبل، سيتعين عليه مرة أخرى مناقشة القضايا الأوكرانية.

وأضاف: "دعا الأوكرانيون والغربيون الداعمون لهم لعقد اجتماع لمناقشة الهجوم الصاروخى على قرية جروزا بمنطقة خاركوف فى أوكرانيا، المقرر عقده فى يوم الاثنين الموافق ٩ أكتوبر".

وتابع بوليانسكي: "بما أننا عادة لا نسمح للغربيين بنشر رواياتهم بحرية من منصة مجلس الأمن، فقد طلبنا على الفور عقد اجتماع لمناقشة شحنات الأسلحة التى يرسلها الغرب لأوكرانيا، وسيعقد الاجتماع فى يوم الجمعة الموافق ١٣ أكتوبر".

يذكر أن إجمالى قيمة المساعدات العسكرية التى قدمتها الولايات المتحدة لأوكرانيا منذ انطلاق العملية العسكرية الروسية فى ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢، قد بلغ نحو ٤٤ مليار دولار.

مستند حقائق: عام من الدعم لأوكرانيا

بدأت روسيا قبل حوالي عام هجومها الظالم والوحشي على أوكرانيا. كان الغزو الذي قاده بوتين اختبارا لالتزام أوكرانيا بالحرية واختبارا للولايات المتحدة والعالم. سعى بوتين إلى إخضاع أوكرانيا، ولكن الشعب الأوكراني الحر صمد بقوة ودافع ببسالة عن سيادته وديمقراطيته، ولم تتردد الولايات المتحدة وحلفاؤنا في الوقوف إلى جانبه.

قدمت الولايات المتحدة على مدار العام الماضي دعما حاسما للشعب الأوكراني، وعملت بشكل وثيق مع الحكومة الأوكرانية لتوفير ما تحتاج إليه. تحدث الرئيس بايدن مع نظيره زيلينسكي بشكل منتظم واستضافه في البيت الأبيض وزاره في كييف بغرض توجيه رسائل قوية بشأن الدعم الثابت الذي تقدمه الولايات المتحدة. لقد تولينا قيادة العالم لتوفير المساعدات الأمنية، بدءا من صواريخ جافلين التي أوقفت الدبابات الروسية التي كانت تهاجم كييف، ووصولا إلى أنظمة الدفاع الجوي التي اعترضت الضربات الجوية الروسية على البنية التحتية الحرجة الأوكرانية والآليات المدرعة التي تحتاج إليها أوكرانيا في المرحلة التالية من هذا الصراع. قمنا أيضا بتقديم المساعدات المالية والإنسانية وساعدنا الأوكرانيين على الحفاظ على قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية أثناء كفاحهم من أجل الحرية والسيادة، على غرار خدمات الرعاية الطبية والتدفئة.

لم تقم الولايات المتحدة بذلك بمفردها، فقد تأكدنا من أن تقابل مرونة أوكرانيا بعزم دولي منذ فضح خطط روسيا الرامية إلى شن الاجتياح أول مرة، وحشدنا المجتمع الدولي للمواجهة ولمعارضة الحرب الوحشية الروسية، بما في ذلك في الأمم المتحدة حيث صوت العالم مرارا وتكرارا وبأغلبية ساحقة لإدانة

الهجوم الروسي. لقد قدنا جهودا غير مسبوقة لعزل روسيا وفرض تكاليف عليها، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات منسقة وإجراءات تقييد على تصدير ذات أوسع نطاق تم فرضه يوما ضد اقتصاد رئيسي. وأطلقنا مبادرات حققت استقرار أسواق الطاقة وإمدادات الغذاء استجابة إلى الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تسبب بها الكرملين. ودعمنا شركاءنا فيما فتحوا منازلهم ومجتمعاتهم لملايين الأوكرانيين الذين كانوا بحاجة إلى الملاذ.

ظن بوتين منذ عام أنه قادر على السيطرة على أوكرانيا بسرعة وأنه يستطيع أن يقسم حلفاءنا وشركاءنا، ولكنه كان على خطأ. ما زالت أوكرانيا صامدة والتحالف الدولي لدعم أوكرانيا أقوى وأكثر اتحادا من أي وقت مضى. وقد وجهت زيارة الرئيس بايدن إلى كييف يوم أمس رسالة واضحة وقوية إلى العالم، مفادها أننا ما زلنا ملتزمين بالوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني طالما استغرق الأمر.

وتشتمل الإجراءات التي اتخذناها لدعم أوكرانيا ومحاسبة روسيا على مدار العام الماضي ما يلي:

المساعدات الأمنية

قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤنا وشركاؤنا على مدار العام الماضي مساعدات أمنية حاسمة أحدثت فارقا فعليا في ساحة المعركة وساعدت الشعب الأوكراني للذود عن بلاده في وجه الهجمات الروسية وعمليات تقدمها.

في بداية الحرب، مكنت الأنظمة المضادة للدروع والمضادة للضربات الجوية التي قدمناها – على غرار ٨٠٠٠ صاروخ من صواريخ جافلين و١٦٠٠ نظام من أنظمة ستينغر – أوكرانيا من الفوز بمعركة كييف. وعززت المدفعية والذخائر التي أرسلناها – على غرار ١٦٠ نظام هاوتزر و٣٨ صاروخا مدفعيا عالي الحركة – قدرة أوكرانيا على الدفاع عن أراضيها في إقليم

دونباس وإطلاق هجمات مضادة ناجحة في خاركيف وخيرسون، مما مكنها من استعادة مئات الكيلومترات من الأراضي وتحرير البلدات والقرى التي تعرضت لوحشية لا يمكن تصورها على يد القوات الروسية. وأنظمة الدفاع الجوي وقدرات مكافحة الطائرات بدون طيار التي قدمناها تساعد أوكرانيا للدفاع عن شعبها وبنيتها التحتية في وجه الهجمات الروسية المتواصلة، كما ستقوم القدرات المضادة للدروع التي نرسلها – بما فيها ١٠٩ آلية من آليات ودبابات قتالية للمشاة من نوع برادلي – بتجهيز أوكرانيا للهجمات المضادة المستقبلية ومساعدتها على التكيف مع الظروف الميدانية المتغيرة والدفاع ضد أي هجمات روسية مستقبلية.

لقد قدمنا أكثر من مليون طلقة ذخيرة للمدفعية وأكثر من مئة ألف طلقة ذخيرة دبابات عيار ١٢٥ ملم ومئة ألف طلقة ذخيرة للأسلحة الخفيفة. وقدمنا أيضا مروحيات وسفن دفاع ساحلية بدون قبطان وأنظمة ومعدات مضادة للطائرات بدون طيار. وقد أصدرت وزارتا الدفاع والخارجية خطة لتجنب احتمال التحويل غير المشروع للأسلحة والمعدات ومكافحته.

وأطلقت الولايات المتحدة أيضا بالعمل مع الشركاء الأوروبيين وأوكرانيا مجموعة الاتصال الدفاعية الخاصة بأوكرانيا، وهي تحالف من ٥٠ دولة شريكة عززت تنسيقنا لعمليات تسليم المساعدات الأمنية لمساعدة الشعب الأوكراني فيما يواصل الدفاع عن نفسه ضد العدوان الروسي الظالم وغير المبرر. وقد التزم أعضاء المجموعة معا بتقديم ٥٠ مليار دولار من المساعدات الأمنية، بما في ذلك ٧٠٠ دبابة وآلاف الآليات المدرعة الأخرى وأكثر من ألف نظام مدفعية وأكثر من مليوني طلقة من ذخيرة المدفعية وأكثر من ٥٠ نظام متطور لإطلاق صواريخ متعددة وأنظمة مضادة للسفن والهجمات الجوية.

المساعدات الإنسانية

استجابت الولايات المتحدة بسرعة للأزمة الإنسانية عندما بدأت روسيا غزوها لأوكرانيا وقدمت أكثر من ١,٩ مليار دولار للأوكرانيين الذين يحتاجون إلى المساعدة، بما في ذلك أكثر من ١٣ مليون شخص أجبروا على الفرار من منازلهم.

حشدنا الشركاء عبر الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الحرجة للأوكرانيين، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة والملجأ والرعاية الصحية الطارئة. وعند اقتراب الشتاء وتحويل بوتين لعدوانه لاستهداف البنية التحتية الحرجة، قدم تحالف بقيادة الولايات المتحدة الموارد اللازمة لاستعادة الكهرباء والتدفئة بشكل طارئ في مختلف أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى استقبال أكثر من ٢٦٧ ألف أوكراني أجبروا على الفرار من منازلهم في الولايات المتحدة وإنشاء برنامج "الوحدة من أجل أوكرانيا"، قدمنا أكثر من ٣٤٠ مليون دولار من المساعدات للاجئين إلى شركائنا الأوروبيين الذين لا ينفكون يستضيفون ملايين الأوكرانيين الذين يمثلون أكبر تدفق شعبي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

المساعدات المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد

أطلق الرئيس بايدن مبادرة المرونة الأوروبية الديمقراطية في شهر آذار/مارس ٢٠٢٢ للدفاع عن حقوق الإنسان في أوكرانيا والدول المجاورة، وقد قدمنا من خلال هذه المبادرة حوالي ٢٢٠ مليون دولار لأوكرانيا لدعم حرية الإعلام وتمكين الوسائل الإعلامية الأوكرانية من مواصلة العمل خلال الحرب ومكافحة التضليل الإعلامي وزيادة أمن الناشطين والمجموعات الضعيفة وسلامتهم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمكافحة للفساد ودعم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الدولي.

مساءلة روسيا

تمثل العدالة والمساءلة عمودين مركزيين من أعمدة السياسة الأمريكية الخاصة بأوكرانيا. لقد اختارت روسيا هذه الحرب وتقوم الولايات المتحدة وشركاؤنا بمحاسبتها على هجماتها والفظائع المرتكبة ضد الشعب الأوكراني وضمان مثول المرتكبين ومنتهكي حقوق الإنسان ومجرمي الحرب أمام العدالة.

وقد حددت وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرا وبناء على تحليل دقيق للقانون والوقائع المتاحة قيام عناصر من القوات الروسية ومسؤولين روس آخرين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا.

لقد قمنا بدعم السلطات المحلية الأوكرانية والجهود الدولية والتقاضي الاستراتيجي بالعمل مع الشركاء بغرض ضمان ألا تبقى الجرائم الروسية بلا عقاب، وفرضنا مع كثيرين من حلفائنا وشركائنا عقوبات جديدة على المشاركين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وممارسة السلطة غير الشرعية في المناطق الأوكرانية المحتلة، بما فيهم السلطات الوكيلة والوحدات العسكرية والمتورطين في ترحيل الأطفال القسري.

وفرضت الولايات المتحدة أيضا قيودا واسعة النطاق على منح التأشيرات لعناصر الجيش الروسي وأفراد آخرين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ذات صلة بالحرب الروسية، وتواصل الولايات المتحدة دعم مجموعة من آليات المحاسبة الدولية، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا وآلية موسكو الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق التحقيق المشترك في جرائم الحرب المحتملة في أوكرانيا.

الإجراءات الاقتصادية ضد روسيا

قامت الولايات المتحدة وأكثر من ٣٠ حليفا وشريكا بتطوير أكبر مجموعة من العقوبات وإجراءات تقييد التصدير التي تم فرضها يوما على اقتصاد رئيسي. وتعرقل هذه الإجراءات وصول روسيا إلى المدخلات الحرجة والتقنيات المتقدمة، مما يقلل من قدرتها على تمويل حربها الظالمة وخوضها.

وطبقت الولايات المتحدة العقوبات على أكثر من ألفي فرد أو كيان وقيود التصدير على أكثر من ٣٧٥ كيانا ووسعت نطاقها، بما في ذلك على شركات رئيسية مملوكة للدولة الروسية وجهات فاعلة ثالثة تدعم آلة الحرب الروسية، كما فرضنا عقوبات على أكبر المؤسسات المالية الروسية وقيود موسعة بشكل متزايد على المنتجات العسكرية والصناعية التي قد تدعم القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية. واضطرت روسيا نتيجة لذلك إلى اللجوء إلى الأنظمة المارقة لتحاول الحصول على أسلحة ومعدات بالنظر إلى انعدام قدرتها على تصنيع ما يكفي من القطع لإعادة شحذ الموارد اللازمة لحرب بوتين من الداخل الروسي. بالإضافة إلى ذلك، ألغى الكونغرس وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة الخاص بروسيا وألغى بذلك امتيازات روسيا في التجارة الدولية وزاد التعريفات على مئات المنتجات الروسية المستوردة إلى الولايات المتحدة.

ستضر هذه العقوبات وقيود التصدير أكثر بالاقتصاد الروسي مع مرور الوقت، وفي الوقت عينه، صممت تدابيرنا الاقتصادية بشكل خاص لحماية الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط من تأثيرها، بما في ذلك من خلال حماية تصدير المواد الغذائية وإتاحة تقديم المساعدات الإنسانية واستثناء المدفوعات الخاصة بالزراعة والأدوية والطاقة من عقوباتنا.

المساعدات الخاصة بالطاقة والأمن

قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها المساعدات الخاصة بالطاقة عندما شنت روسيا هجمات على البنية التحتية الخاصة بالطاقة في أوكرانيا بغرض استخدام الشتاء كسلاح ضد الشعب الأوكراني، فقاموا بإعادة الكهرباء وتدفئة المنازل وتمكين الشعب الأوكراني من التركيز على الدفاع عن سيادته.

قدمنا مع حلفائنا وشركائنا معدات حرجة خاصة بالكهرباء لمساعدة أوكرانيا على القيام بإصلاحات طارئة لنظام الطاقة وتعزيز استقرار شبكتها في وجه الهجمات الروسية المستهدفة. وعملنا أيضا مع أوكرانيا لتعزيز تحول الطاقة في البناء، وبناء نظام منفصل عن الطاقة الروسية، كما عملنا على تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية والحد من الإيرادات الروسية وتخفيف تأثيرات الحرب الروسية على أمن الطاقة. وقمنا من خلال مجموعة العمل بشأن أمن الطاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا بضمان تمتع أوروبا بما يكفي من الغاز لفصل الشتاء، وحررت الولايات المتحدة أيضا ١٨٠ مليون برميلا من النفط من احتياطيات النفط الاستراتيجية وضمنت استمرار مدفوعات الطاقة الدولية في إطار عقوباتنا ووضعنا سقف لسعر النفط في مجموعة الدول الصناعية السبع على النفط والمنتجات النفطية الروسية المنقولة بحرا.

واتخذنا أيضا خطوات للتخفيف من المخاطر النووية التي تشكلها الإجراءات الروسية المتهورة في محطات الطاقة النووية الأوكرانية وفي محيطها لدعم البنية التحتية الخاصة بالطاقة، بما في ذلك من خلال تدريب أول المستجيبين في حالات الطوارئ ومراقبة مستشعرات الإشعاع وتوفير وقود الديزل وغيره من مستلزمات السلامة النووية لحالات الطوارئ.

المساعدات الاقتصادية

قدمت الولايات المتحدة ١٣ مليار دولار من منح التمويل لدعم الميزانية في أوكرانيا وستبدأ عما قريب في صرف أكثر من ٩,٩ مليار دولار وافق عليها الكونغرس مؤخرا لضمان أن تتمكن الحكومة الأوكرانية من مواصلة تلبية احتياجات مواطنيها الحرجة وتقديم الخدمات الأساسية فيما تواجه العدوان الروسي المتواصل. وقد استخدمت الولايات المتحدة آلية النفقات العامة لتحمل القدرة الإدارية الخاصة بالبنك الدولي لتوفير دعم للميزانية على أساس السداد، مما يضمن صرف التمويل إلى أوكرانيا بعد التحقق من النفقات.

وبالنظر إلى دورها القيادي في المؤسسات المالية الدولية، عملت الولايات المتحدة أيضا بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدعم أوكرانيا، بما في ذلك بغرض تعزيز أمن الطاقة وأمن الغذاء ودعم السكان الضعفاء والنازحين داخليا في مختلف أنحاء البلاد. وأطلقنا مع مجموعة الدول الصناعية السبع منصة لتنسيق الجهات المانحة متعددة الوكالات لأوكرانيا بغرض تعزيز تنسيقنا للدعم الاقتصادي لاحتياجات التمويل الفورية الخاصة بأوكرانيا وجهود إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.



الفصل السادس

المساعدات الامريكيه لاسرائيل



العلاقات الإسرائيلية الأمريكية

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية وهي العلاقات الثنائية بين دولتي الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذه العلاقة تعود إلى سنة ١٩٤٨ عند تأسيس دولة إسرائيل، حيث كانت الولايات المتحدة من أول الدول المعترفة بإسرائيل، والعلاقات بين البلدين هي الأفضل على مر السنوات، حيث قامت الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في العدوان الثلاثي في سنة ١٩٥٦ و حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر، وقد قامت الولايات المتحدة بدعم إسرائيل بالمال والسلاح أثناء حروبها ضد الدول العربية، والولايات المتحدة تؤيد معظم خطوات إسرائيل بسبب قوة اللوبي اليهودي في الحكومة الأمريكية حيث تشارك إسرائيل في عدم رغبتها بالاعتراف بدولة فلسطين وهي مع إسرائيل في معاداتها للمشروع النووي الإيراني.

تعتبر المساعدات الأمريكية الخارجية لإسرائيل أحد أهم ركائز العلاقات بين البلدين، فمنذ عام ١٩٨٥، تلقت إسرائيل حوالي ٣ مليارات دولار أمريكية سنوياً من الولايات المتحدة، مما جعل إسرائيل على قائمة الدول المتلقية للمساعدات من أمريكا في الفترة بين ١٩٧٦ وحتى ٢٠٠٤، كما تعتبر إسرائيل أكثر الدول تلقي للمساعدات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إجمالاً بمبلغ يقارب ١٢١ مليار دولار أمريكي (دون حسب فرق قيمة العملة). وتشترط الحكومة الأمريكية صرف ٧٥% من هذه المساعدات على شراء منتجات وخدمات أمريكية فقط. في ٢٠١٤ وحدها، تلقت إسرائيل حوالي ٨ مليارات دولار كمنح أمريكية، وحوالي ٣.١ مليار كمساعدات عسكرية.

التعاون العسكري

العلاقات العسكرية بين إسرائيل والولايات المتحدة

التفوق النوعي العسكري (بالإنجليزية: Qualitative Military Edge) واختصارها QME هو أحد مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة. حيث تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على التفوق النوعي العسكري التقني والتكتيكي، وغيرها من الأفضليات لإسرائيل لتسمح لها بردع أي خصم متفوق عدديا. هذه السياسة معرّفة حاليا في القانون الأمريكي.

دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في الحرب بين إسرائيل وحماس عام ٢٠٢٣

في أعقاب الحرب بين إسرائيل وحماس عام ٢٠٢٣ في ٧ أكتوبر، بدأت الولايات المتحدة في إرسال سفن حربية وطائرات حربية إلى المنطقة، مستعدة لإعطاء إسرائيل "كل ما تحتاجه". ووعدت بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية لإسرائيل، التي تتلقى بالفعل ٣.٨ مليار دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية. وانحازت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في رفض القرار غير الملزم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول، والذي دعا إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية للسماح بوصول المساعدات. للوصول إلى غزة. وفي مجلس الأمن الدولي الأكثر نفوذا، استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد قرار مماثل لهذا القرار في الأسبوع السابق.

المنح في سنوات مختلفة

إسرائيل هي أكبر متلق تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية: حتى فبراير ٢٠٢٢، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل ١٥٠ مليار دولار أمريكي (غير معدلة حسب التضخم) في شكل مساعدات ثنائية. وفي عام ١٩٩٩،

وقعت حكومة الولايات المتحدة مذكرة تفاهم التزمت من خلالها بتزويد إسرائيل بما لا يقل عن ٢.٦٧ مليار دولار من المساعدات العسكرية سنوياً، على مدى السنوات العشر التالية؛ وفي عام ٢٠٠٩، تم رفع المبلغ السنوي إلى ٣ مليارات دولار أمريكي؛ وفي عام ٢٠١٩، تمت زيادة المبلغ مرة أخرى، ليصل الآن إلى ما لا يقل عن ٣.٨ مليار دولار أمريكي تلتزم الولايات المتحدة بتقديمها لإسرائيل كل عام.

دعمًا سياسيًا

بالإضافة إلى المساعدات المالية والعسكرية، تقدم الولايات المتحدة أيضًا دعمًا سياسيًا واسع النطاق لإسرائيل، حيث استخدمت حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٢ مرة ضد قرارات تدين إسرائيل، من إجمالي ٨٣ مرة استخدمت فيها حق النقض على الإطلاق. مستخدم. بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١، من أصل ٢٤ حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة، تم استخدام ١٥ منها لحماية إسرائيل.

إدارات كينيدي وجونسون (١٩٦١–١٩٦٩)

كرئيس، بادر كينيدي إلى إنشاء علاقات أمنية مع إسرائيل، وكان مؤسس التحالف العسكري الأمريكي الإسرائيلي. كينيدي، الذي اعتمد في قراره السياسي على مستشاريه في البيت الأبيض، تجنب وزارة الخارجية لاهتمامها الأكبر بالعالم العربي. وكانت القضية المركزية هي وضع الفلسطينيين المنقسمين بين إسرائيل ومصر والأردن. وبحلول عام ١٩٦١، كان هناك ١.٢ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في الأردن وسوريا ولبنان ومصر. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي كان يدعم في البداية إنشاء إسرائيل، إلا أنه أصبح الآن خصمًا، ويتطلع إلى العالم العربي لبناء الدعم. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل عام معادية لإسرائيل، لكن جميع القرارات كانت تخضع

لسلطة الفيتو الأمريكية في مجلس الأمن. وفقا للقانون الدولي، فإن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست ملزمة قانونا بينما قرارات مجلس الأمن الدولي ملزمة قانونا. وحاول كينيدي أن يكون منصفاً، لكن الضغوط السياسية الداخلية دفعته إلى دعم إسرائيل.

" الدعم الامريكي لاسرائيل

هل يستمر الدعم الأمريكى لإسرائيل؟..

أرسل الرئيس الأمريكي جو بايدن دعم عسكري إضافي لإسرائيل التي هي بالفعل أكبر متلقي للمساعدات الخارجية الامريكية في اعقاب الهجوم المباغت الذي شنته فصائل المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر ، كما أرسل طلب ميزانية طارئة إلى الكونجرس، يطلب فيه حزمة أمن قومي تزيد قيمتها عن ١٠٥ مليارات دولار كمساعدات لإسرائيل وأوكرانيا، أيضا بعث بخبراء عسكريين من البنتاجون للمساعدة في خطة الاجتياح البري .

كما تم إرسال حاملة الطائرات يو إس إس جيرالد فورد إلى المنطقة لإظهار الدعم للإسرائيليين، وقال رئيس مجلس النواب المنتخب حديثاً، مايك جونسون، إنه يعتقد أن مشروع قانون المساعدات المستقل – الذي يلغي الالتزام تجاه أوكرانيا يمكن أن يوافق عليه مجلس النواب في وقت ما هذا الأسبوع.

ووفقا لصحيفة الاندبندنت، قال جونسون: "سنطرح مشروع قانون مستقل لتمويل إسرائيل هذا الأسبوع في مجلس النواب – أعلم أن وزملائنا الجمهوريين في مجلس الشيوخ، لديهم إجراء مماثل".

وأضاف: "هناك أشياء كثيرة تحدث في جميع أنحاء العالم يتعين علينا معالجتها، وسنفعل ذلك لكن في الوقت الحالي، ما يحدث في إسرائيل يحظى بالاهتمام الفوري، وأعتقد أنه يتعين علينا فصل ذلك وإنجازه".

أكثر من ٢٦٠ مليار دولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

اعتبارًا من فبراير العام الماضي، منحت الولايات المتحدة إسرائيل ١٥٨ مليار دولار، ومنذ الحرب العالمية الثانية، قدمت الولايات المتحدة مساعدات لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨، أكبر من أي دولة أخرى.

وبعد تعديله ليتناسب مع التضخم، يقدر إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل بين عامي ١٩٤٦ و٢٠٢٣ بنحو ٢٦٠ مليار دولار، وفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

و جاء في تقرير خدمات الإغاثة الكاثوليكية الصادر في شهر مارس من هذا العام: "في الوقت الحاضر، تقريبًا كل المساعدات الثنائية الأمريكية لإسرائيل هي في شكل مساعدة عسكرية؛ ومن عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٠٧، تلقت إسرائيل أيضًا مساعدات اقتصادية كبيرة".

الولايات المتحدة متحالفة بشكل وثيق مع إسرائيل حيث أصبح الرئيس هاري ترومان أول زعيم عالمي يعترف بإسرائيل، وتظل إسرائيل الحليف الأول لامريكا في الشرق الأوسط كما يصفها محللون أمريكيين.

في عام ٢٠٢١، نشرت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، وهي مؤسسة فكرية للشؤون الدولية، مقالًا يفيد بأن جميع المساعدات الحديثة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل تقريبًا يتم تقديمها كمنح للأسلحة.

كما أنها تتلقى ٥٠٠ مليون دولار للبحث والتطوير ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية الإسرائيلية المشتركة؛ ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة المضادة للصواريخ تفيد بشكل كامل تقريبًا الاحتياجات العسكرية الإسرائيلية.

طلبت إدارة ترامب ٣.٣ مليار دولار من التمويل العسكري الأجنبي (FMF) للسنة المالية ٢٠٢١ (من ١ أكتوبر إلى ٣٠ سبتمبر) لإسرائيل – أي

٥٩% من ميزانية التمويل العسكري الأجنبي العالمية المطلوبة، مما يعني أن إسرائيل تتلقى تمويلًا أمريكيًا أكثر من جميع الدول الأخرى مجتمعة.

وفي عهد باراك أوباما، وقعت الولايات المتحدة مذكرة تفاهم ثالثة مدتها عشر سنوات تحدد المساعدات العسكرية لإسرائيل، والتي ألزمت الولايات المتحدة بإرسال ٣٨ مليار دولار من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٨.

وجاء في التقرير أن الكونجرس خصص ٣.٨ مليار دولار لإسرائيل للسنة المالية ٢٠٢٣، بالإضافة إلى ٩٨.٥٨ مليون دولار لبرامج الدفاع التعاوني وغير الدفاعية الأخرى وأرسلت الولايات المتحدة مساعدات بقيمة ٤.٨ مليار دولار لإسرائيل في عام ٢٠٢٢.

وسلمت الولايات المتحدة أجزاء كبيرة من تقنياتها العسكرية الأكثر تقدما، مثل عدد من الطائرات المقاتلة من طراز إف–٣٥.

إسرائيل تنفق ضعف المتوسط الدولي على الدفاع

تنفق إسرائيل ما يقرب من ضعف المتوسط الدولي – ٤.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – على الدفاع وأصبحت بدعم من الولايات المتحدة مصدرًا رئيسيًا للأسلحة، حيث اشترت الولايات المتحدة ما قيمته أكثر من ١.٥ مليار دولار من المعدات العسكرية الإسرائيلية الصنع في عام ٢٠١٩.

المساعدات العسكرية الأمريكية تشكل حوالي ١٦% من إجمالي ميزانية الدفاع لإسرائيل، والتي جاءت في المرتبة الثامنة في القائمة العالمية لأفضل المنفقين العسكريين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العام الماضي.

وجاء أعلى مستوى للإنفاق في إسرائيل كجزء من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش في عام ١٩٧٥ عندما أنفقت البلاد ٣٠.٥ % على الدفاع. وبالمقارنة، أنفقت أوكرانيا في العام الماضي ٣٣.٥% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع.

أمريكا قدمت ١٠ مليارات دولار للقبة الحديدية

ومنحت الولايات المتحدة إسرائيل حوالي ١٠ مليارات دولار لإنشاء نظام القبة الحديدية للدفاع الصاروخي، بحسب ما ذكرته صحيفة يو إس نيوز.

بين الأعوام المالية ١٩٧٤ و٢٠٠٢، كانت إسرائيل هي المتلقي الأول من المساعدات الأمريكية، حيث كان العراق أو أفغانستان أكبر المستفيدين بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠. وخلال تلك السنوات السبعة عشر، ظلت إسرائيل في المراكز الثلاثة الأولى.

وكانت إسرائيل أكبر متلقٍ مرة أخرى في عام ٢٠٢١، حيث تلقت ٣.٣١ مليار دولار، ولكن وسط الغزو الروسي، احتلت أوكرانيا المركز الأول في العام الماضي، حيث تلقت ١٢ مليار دولار مقابل ٣.١٨ مليار دولار لإسرائيل للسنة المالية ٢٠٢٢.

تكشف الأرقام الأولية أن إجمالي المساعدات الأمريكية العالمية لعام ٢٠٢٢ بلغ أعلى مستوياته منذ عام ١٩٥١ بأكثر من ٦٠ مليار دولار

الوضع في أمريكا من الحرب في غزة ليس داعما ١٠٠% لإسرائيل، كتب السيناتور بيرني ساندرز المرشح الرئاسي السابق لانتخابات ٢٠١٦ و٢٠٢٠ على موقع اكس: " تقدم الولايات المتحدة ٣.٨ مليار دولار سنويًا لإسرائيل. ويجب على إدارة بايدن والكونجرس توضيح ذلك .



الفصل السابع

اسرائيل وحق الفيتو

حق الفيتو

يعتبر حق الفيتو في مجلس الأمن، هو الحق الذي يجري منحه للدول الأعضاء الخمس الدائمي العضوية في مجلس الأمن، وهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، وهذه الميزة تمنح الأعضاء الخمسة وبشكل فردي حقهم في رفض أي مشروع قرار حتى وإن كان مقبولًا للدول الـ١٤ الأخرى المكونة لمجلس الأمن.

وحق النقض أو حق الفيتو، اسخدمه الاتحاد السوفييتي لأول مرة عام ١٩٤٦، واستخدم الأعضاء الدائمون حقهم في الفيتو منذ إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٦، فيما تعتبر روسيا أكثر الدول استخدامًا له بما يزيد على ١٤٠ مرة، أما الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو نحو ٧٩ مرة منذ عام ٢٠١٥ فقط، كان منها نحو ٤٥ مرة استخدمتهم لحماية دولة جيش الاحتلال، واستخدمته ٥ مرات منذ بداية الحرب على غزة في السابع من أكتوبر الجاري، ليصل بذلك إجمالي عدد المرات التي استخدمت فيها أمريكا حق الفيتو لحماية دولة الاحتلال ٥٠ مرة !

حق النقض والمعروف بـ حق الفيتو (وتعني نقض من اللغة الإنجليزية)، هو حق الاعتراض على أي قرار يقدم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دون إبداء أسباب، ويمنح للأعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الأمن وهم: (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، الدول الدائمة العضوية هي أيضًا دول تمتلك أسلحة نووية بموجب شروط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. الجدير بالذكر أن امتناع أو غياب العضو الدائم عن التصويت لا يعيق اعتماد مشروع القرار. ومن المهم أن نلاحظ أن حق النقض هذا لا يمتد إلى التصويت "الإجرائي"، وهو القرار الذي يتخذه الأعضاء

الدائمون أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعضو الدائم أن يعيق اختيار الأمين العام، دون الحاجة إلى حق النقض الرسمي، حيث يتم التصويت بشكل سري.

إن استخدام حق النقض محل جدل. وينظر إليها المؤيدون على أنها معززة للاستقرار الدولي، ورادع ضد التدخلات العسكرية، وضمانة حاسمة ضد الهيمنة المحتملة من قبل أي دولة منفردة، وخاصة الولايات المتحدة. يجادل النقاد بأن حق النقض هو الجانب الأكثر غير ديمقراطية في الأمم المتحدة، وعامل أساسي في تقاعس المنظمة عن اتخاذ إجراءات بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لأنه يمنع بشكل فعال الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء ضد الأعضاء الدائمين وحلفائهم.

لم يرد لفظ «نقض» في ميثاق الأمم المتحدة، بل ورد لفظ «حق الاعتراض» وهو في واقع الأمر "حق إجهاض" للقرار وليس مجرد اعتراض. إذ يكفي اعتراض أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ليرفض القرار ولا يمرر نهائياً. حتى وإن كان مقبولاً للدول الأربعة عشر الأخرى.

اعتمد هذا النظام في التصويت في مجلس الأمن لتشجيع بعض الدول على المشاركة في الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن بدا لها أنها قد تخسر بعض الامتيازات في حال شاركت في منظمة تحترم الديمقراطية. كما ساعد حق النقض (الفيتو) الولايات المتحدة على تقديم أفضل دعم سياسي للكيان الإسرائيلي ذلك بإفشال صدور أي قرار من مجلس الأمن يلزم «إسرائيل» بضرورة وقف احتلال أراضي فلسطين وأعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني أو إفشال أي قرار يدين «إسرائيل» باستخدام القوة المفرطة وخصوصا في حرب لبنان ٢٠٠٦ والحرب على قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ أدى ذلك إلى الشك بمصداقية الأمم المتحدة بسبب الفيتو الأمريكي.

ويتناقض هذا النظام عموماً مع القواعد الأساسية التي تشترطها النظم الديمقراطية، فناهيك عن أن الدول الخمس هذه لم تنتخب لعضوية هذا المجلس بصورة ديمقراطية، فهي أيضاً لا تصوت على القرارات بنظام الأغلبية المعروف.

وقد ظهرت في السنوات العشر الأخيرة أصوات تطالب بتعديل نظام الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، بإضافة دول آخرى مقترحة كاليابان وألمانيا والبرازيل، وأصوات أخرى اقترحت صوتا لأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهي على أي حال دعاوى للتوسيع دون المساس بمبدأ (الفيتو)، وقد سعت بعض الأصوات الداعية إلى إلغاء نظام التصويت بالفيتو نهائياً واعتماد نظام أكثر شفافية وديمقراطية وتوازن.

استخدام الفيتو

عدد المرات التي استخدمت فيها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو منذ تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، بلغ عدد مرات استعمال حق النقض ٢٩٣ مرة. استخدمه الاتحاد السوفياتي ووريثته روسيا ١٤٣ مرة، والولايات المتحدة ٨٣ مرة وبريطانيا ٣٢ مرة و فرنسا ١٨ مرة، بينما استخدمته الصين ١٦ مرة.

كان استخدام الاتحاد السوفيتي لحق الفيتو واسعا جدا في الفترة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٨٥، إلى درجة أن وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، أصبح يعرف بـ «السيد نيت»، أو «السيد لا». وخلال السنوات العشر الأوائل من عمر المنظمة الدولية، استخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو ٧٩ مرة، في الفترة نفسها، استخدمت الصين الحق نفسه مرة واحدة، وفرنسا مرة واحدة، والدول الأخرى لم تستخدمه حتى الآن. إلا أن الاتحاد السوفيتي بدأ

يستخدم هذا الحق أقل فأقل في الفترات اللاحقة. ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١، فإن روسيا لم تلجأ إلى حق الفيتو إلا أربع مرات، الأولى لمنع قرار ينتقد قوات صرب البوسنة، لعدم سماحها للمفوض الأعلى للاجئين بزيارة بيهاج في البوسنة، ومرة ثانية لعرقلة صدور قرار حول تمويل نشاطات الأمم المتحدة في قبرص، والثالثة والرابعة من أجل منع تمرير قرار يتعلق بإدانة الحكومة السورية خلال الحرب الأهلية السورية.

وفي الفترة بين عام ١٩٤٦ و ١٩٧١، استخدمت الصين حق الفيتو لإعاقة عضوية منغوليا في الأمم المتحدة. وقد استخدمت الصين حق الفيتو مرتين عام ١٩٧٢، الأولى لإعاقة عضوية بنغلاديش، ومرة أخرى مع الاتحاد السوفيتي حول الوضع في الشرق الأوسط. كما استخدم حق الفيتو عام ١٩٩٩ لإعاقة تمديد تفويض قوات الأمم المتحدة الوقائية في مقدونيا وفي عام ١٩٩٧ لإعاقة إرسال ١٥٥ مراقبًا من مراقبي الأمم المتحدة إلى غواتيمالا. واستخدمته أيضاً لمرتين من أجل إعاقة تمرير قرارين يتعلقان بإدانة الحكومة السورية.

والجدير بالذكر أن روسيا والصين استخدمتا حق النقض سوية في كل قرار ضد القرارين المتعلقين بالأحداث في سوريا. وهي المرة الأولى في تاريخ حق النقض التي يستخدم من أجل دولة عربية.

ميثاق الأمم المتحدة

يظهر حق النقض في المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي:

لكل عضو في مجلس الأمن حق التصويت.

تُتخذ قرارات مجلس الأمن بشأن المسائل الإجرائية بتصويت تسع أعضاء إيجابًا.

تُتخذ قرارات مجلس الأمن بشأن جميع المسائل الأخرى بتصويت تسع أعضاء إيجابًا، بما في ذلك تصويت الأعضاء الدائمين بالموافقة؛ شرط أن يمتنع الطرف في النزاع عن التصويت في القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢.

عند تصويت أي من الأعضاء الدائمين سلبًا يُمنع اعتماد مشروع قرار. لكن امتناع العضو الدائم عن التصويت أو غيابه عنه لا يمنع صدور قرار.

على الرغم من عدم ذكر «حق النقض» بالاسم في ميثاق الأمم المتحدة، فإن المادة ٢٧ تتطلب موافقة الأعضاء الدائمين على التصويت. ولهذا السبب، يشار إلى «حق النقض» على أنه مبدأ «إجماع القوى العظمى» ويسمى أيضًا ولنفس السبب «حق القوى العظمى بالنقض».

الأصل

إن فكرة استخدام حق النقض ضد تصرفات المنظمات الدولية لم تكن فكرة جديدة في عام ١٩٤٥. في عصبة الأمم، كان لجميع الأعضاء في مجلس العصبة حق النقض بشأن أي مسألة غير إجرائية. عند تأسيس العصبة، كان هناك ٤ أعضاء دائمين و ٤ أعضاء غير دائمين. توسع مجلس العصبة بحلول ١٩٣٦ ليشمل ٤ أعضاء دائمين و ١١ عضوًا غير دائم، ما يعني أن ١٥ بلدًا تمكنت من استخدام حق النقض. كان وجود هذا العدد الكبير من الأعضاء القادرين على استعمال حق النقض يُصعّب اتفاق العصبة على الكثير من المسائل.

المؤيدون

يرى مؤيدو حق النقض أن في استخدامه ضمانة مهمة في العلاقات الدولية. وصف توماس جي وايس وجيوفانا كويل ذلك بأنه «قَسَم شبيه بقسم أبقراط: يجب ألا تسبب قرارات الأمم المتحدة الأذى». وأشاد الرئيس الروسي

فلاديمير بوتين «بالحكمة العميقة» لمؤسسي الأمم المتحدة، مشيرًا إلى أن حق النقض أساس للاستقرار الدولي. وأشاد وزير الخارجية الصيني وانغ يي «بدور [حق النقض] المهم في تحري غريزة الحرب».

الجدل

تم انتقاد حق النقض بسبب طبيعته غير الديمقراطية. يمكن لدولة واحدة أن تمنع غالبية أعضاء مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء. على سبيل المثال، تستخدم الولايات المتحدة بشكل روتيني حق النقض (الفيتو) المنفرد ضد القرارات التي تنتقد إسرائيل. كما يستخدم الأعضاء الدائمون حق النقض (الفيتو) ضد القرارات التي تنتقد أفعالهم. في عام ٢٠١٤، استخدمت روسيا حق النقض ضد قرار يدين ضمها لشبه جزيرة القرم. وزعمت منظمة العفو الدولية أن الأعضاء الخمسة الدائمين استخدموا حق النقض «لترويج مصالحهم الشخصية السياسية أو مصالحهم الجيوسياسية فوق مصلحة حماية المدنيين».

ويرى البعض أن التوازنات التي يتطلبها صدور القرارات في مجلس الأمن تحت ظل الفيتو، تضعف من النزاهة والموضوعية للتلك القرارات في محاولة لتجنب ٥ فيتوات محتملة. وأن هذا النظام للتصويت ساهم في إضعاف بل وتقويض نزاهة الأمم المتحدة، وحال دون تمكنها من حل أهم النزاعات الدولية، لكن آخرين يشيرون إلى أن النظام العالمي لا يتحمل حالياً نظاماً ديمقراطياً تنفصل فيه السلطات الثلاثة إلى مجلس تشريعي عالمي، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي، بسبب اعتبارات سياسية وعسكرية دولية خارجة عن نطاق التفكير النظري المثالي.

قصة «الفيتو الأمريكي» في مجلس الأمن.. «استخدم ٧٩ مرة منهم ٥٠ لحماية إسرائيل»

للمرة الثانية خلال أقل من شهرين، فشل مجلس الأمن الدولي، أمس الجمعة، في تمرير مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضد القرار، وكانت النتائج النهائية لعملية التصويت على القرار: «١٣ دولة صوتت لصالح القرار، عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت، والولايات المتحدة التي استخدمت حق الفيتو ضد القرار».

وادعت الولايات المتحدة على لسان نائب المندوبة الأميركية لدى مجلس الأمن، روبرت وود، أنها استخدمت حق «الفيتو» ضد مشروع القرار لأنه لا يدين حركة «حماس» ولا يؤكد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فيما أعلن مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، تشانغ جون، أن بلاده تشعر بخيبة أمل شديدة من استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار لوقف إطلاق النار فورًا في غزّة.

ونرصد في التقرير التالي عدد المرات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حق «الفيتو» لحماية إسرائيل وتعطيل أي قرارات أممية تجاه دولة الاحتلال.

وكانت واشنطن قد استخدمت حق الفيتو لأول مرة عام ١٩٧٠، إذا صوتت إلى جانب بريطانيا ضد مشروع قرار حول روديسيا التي أصبحت فيما بعد زيمبابوي، بينما كانت أول مرة تستخدم حقها في «الفيتو» لحماية دولة الاحتلال، كان في عام ١٩٧٣، عندما اعترضت على مشروع يؤكد على حق الفلسطينيين ويطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، بينما كان

آخـر فيتـو أمريكـي ضـد القضـية الفلسـطينية، **فــي ١٨ ديســمبر، ٢٠١٧ استخدمته ضد مشروع قرار مصري يرفض إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب،** وقد حاز المشروع المصري على تأييد ١٤ دولة من أصل ١٥ عضوة في مجلس الأمن الدولي.

تاريخ «الفيتو» الذي استخدمته الولايات المتحدة لصالح إسرائيل:

عام ١٩٧٣

- ٢٦ يوليو: استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو اعتراضا على مشروع قرار تقدمت به الهند، وإندونيسيا، وبنما، وبيرو، والسودان، ويوغسلافيا، وغينيا، يؤكد على حق الفلسطينيين ويطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها.

عام ١٩٧٦

- ٢٥ يناير: الولايات المتحدة تستعين بالفيتو لمنع قرار تقدمت به باكستان، وبنما، وتنزانيا، ورومانيا، ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧، ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.
- ٢٥ مارس: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث يطلب من إسرائيل الامتناع عن أية أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.
- ٢٩ يونيو: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به كل من غويانا، وباكستان، وبنما، وتنزانيا، يؤكد على حق الشعب

الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.

عام ١٩٨٠

- ٣٠ أبريل: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار تقدمت به تونس ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

عام ١٩٨٢

استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ٧ مرات:

- ٢٠ يناير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات على إسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية.
- ٢٥ فبراير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو على مشروع قرار أردني يطالب السلطات المحلية في فلسطين بممارسة وظائفها وإلغاء كل الإجراءات المطبقة في الضفة الغربية.
- ٢ أبريل: فيتو أمريكي يبطل مشروع قرار يدين إسرائيل في محاولة اغتيال رئيس بلدية نابلس «بسام الشكعة».
- ٢٠ أبريل: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار عربي بإدانة حادث الهجوم على المسجد الأقصى.
- ٩ يونيو: فيتو ضد مشروع قرار إسباني بإدانة الغزو الإسرائيلي للبنان.
- ٢٥ يونيو: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن الاجتياح الإسرائيلي للبنان.
- ٦ أغسطس: الولايات المتحدة تعرقل صدور قرار يدين إسرائيل جراء سياستها التصعيدية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في لبنان.

عام ١٩٨٣

- ١٥ فبراير: صوتت الولايات المتحدة ضد قرار يستنكر مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في «صبرا وشاتيلا» بلبنان.

عام ١٩٨٤

- ٦ سبتمبر: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد إصدار قرار يؤكد أن نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبق على الأقاليم المحتلة .

عام ١٩٨٥

- ١٢ مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لبناني في مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.
- ١٣ سبتمبر: واشنطن تستخدم الفيتو لإعاقة مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين.

عام ١٩٨٦

- ١٧ يناير: الولايات المتحدة تعيق بالفيتو مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب إسرائيل بسحب قواتها من لبنان.
- ٣٠ يناير: فيتو أمريكي ضد مشروع قانون لمجلس الأمن يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى ويرفض مزاعم إسرائيل باعتبار القدس عاصمة لها.
- ٧ فبراير: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار يدين اختطاف إسرائيل لطائرة ركاب ليبية.

عام ١٩٨٧

- ٢٠ فبراير: الولايات المتحدة تعترض بالفيتو على قرار يستنكر سياسة «القبضة الحديدية» وسياسة تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

عام ١٩٨٨

- ١٨ يناير: واشنطن تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، ويطالبها بوقف أعمال التعدي على الأراضي اللبنانية والإجراءات ضد المدنيين.
- ١ فبراير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد اقتراح في مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
- ١٥ أبريل: فيتو أمريكي ضد قرار لمجلس الأمن يدين إسرائيل لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.
- ١٠ مايو: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لنقض مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لإدانة الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان.
- ١٤ ديسمبر: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بإدانة الاعتداء الإسرائيلي الجوي والبري على الأراضي اللبنانية.

عام ١٩٨٩

- ١ فبراير: أوقفت الولايات المتحدة باستخدامها الفيتو جهود مجلس الأمن لإصدار بيان يرفض ممارسات إسرائيل في الأراضي

الفلسطينية المحتلة ويدعوها إلى الالتزام باتفاقية جنيف الخاصة بحقوق المدنيين في زمن الحرب .

- ١٨ فبراير: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي بإدانة إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.
- ٩ يونيو: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين إسرائيل لسياستها القمعية في الأراضي المحتلة.
- ٧ نوفمبر: الولايات المتحدة تعترض بالفيتو على قرار قدم لمجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

<u>عام ١٩٩٠</u>

- ١ يونيو: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي تقدمت به دول عدم الانحياز بإرسال لجنة دولية إلى الأراضي العربية المحتلة لتقصي الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

<u>عام ١٩٩٥</u>

- ١٧ مارس: بسب لجوء واشنطن إلى الفيتو مجلس الأمن يفشل في التوصل إلى قرار يطالب إسرائيل بوقف قراراتها بمصادرة (٥٣ دونما)، الدونم يعادل ألف متر مربع، من الأراضي العربية في القدس الشرقية.

<u>عام ١٩٩٧</u>

- ٤ مارس: واشنطن باستخدامها الفيتو تعيق صدور قرار يطالب إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية في شرق القدس المحتلة.

- ٢١ مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو عندما اعترضت على مشروع قرار يدين بناء إسرائيل للمستوطنات اليهودية في جبل «أبوغنيم» شرق مدينة القدس المحتلة.

عام ٢٠٠١

- ٢٧ مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين؛ لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.
- ١٤ ديسمبر: واشنطن تستخدم الفيتو وتجهض مشروع قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ويدين التعرض للمدنيين.

عام ٢٠٠٢:

- ٢٠ ديسمبر: واشنطن بالفيتو تحبط مشروع قرار اقترحته سورية لإدانة قتل القوات الإسرائيلية عدة موظفين من موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن تدميرها المتعمد لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية نوفمبر.

عام ٢٠٠٣

- ١٤ يوليو: فيتو أمريكي ضد قرار يطالب بإزالة الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل والذي يقوم بتقطيع أراضي وأوصال السلطة الفلسطينية وينتهك أراضي المواطنين الفلسطينيين.
- ١٦ يوليو: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لحماية الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» عقب قرار الكنيست الإسرائيلي بالتخلص منه.

عام ٢٠٠٤

- ٢٥ مارس: صوتت الولايات بالفيتو لإسقاط مشروع قرار يدين إسرائيل على قيامها باغتيال مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس الشيخ أحمد ياسين.
- ٥ أكتوبر: واشنطن تسقط بالفيتو مشروع قرار يطالب إسرائيل بوقف عدوانها على شمال قطاع غزة والانسحاب من المنطقة.

عام ٢٠٠٦

- ١٣ يوليو: بسبب الفيتو الأمريكيمجلس الأمن يفشل في تبني قرار يطالب بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ويطالب بوقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة.

عام ٢٠١٤

- ٣١ ديسمبر: رغم أن واشنطن لم تكن بحاجة لاستعمال حق النقض نتيجة عدم حصول فلسطين على ٩ أصوات كي يتم قبول المشروع الفلسطيني بإنهاء الاحتلال، إلا أنها استخدمته.

عام ٢٠١٧

- ١٨ ديسمبر: آخر فيتو أمريكي ضد القضية الفلسطينية، فقد استخدمته ضد مشروع قرار مصري يرفض إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب، وقد حاز المشروع المصري على تأييد ١٤ دولة من أصل ١٥ عضوة في مجلس الأمن الدولي.

٤٣ فيتو أمريكيا في خدمة إسرائيل

استخدمت الولايات المتحدة، اليوم الاثنين ، "الفيتو" رقم ٤٣ لصالح إسرائيل، بعد تصويتها ضد مشروع قرار مصري يرفض إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها من تل أبيب.

وصوتت ١٤ دولة، خلال جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي بناء على طلب من مصر، على مشروع القرار المصري الذي رفضته واشنطن وحدها.

وفيما يلي تاريخ "الفيتو" الذي استخدمته الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ضد القضية الفلسطينية:

عام ١٩٧٣

- ٢٦ يوليو: الولايات المتحدة تعترض على مشروع قرار تقدمت به الهند، وإندونيسيا، وبنما، وبيرو، والسودان، ويوغسلافيا، وغينيا، يؤكد على حق الفلسطينيين ويطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها.

عام ١٩٧٦

- ٢٥ يناير: واشنطن تستعين بالفيتو لمنع قرار تقدمت به باكستان، وبنما، وتنزانيا، ورومانيا، ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ يونيو/حزيران ١٩٦٧، ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

- ٢٥ مارس: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث يطلب من إسرائيل الامتناع عن أية أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.
- ٢٩ يونيو: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به كل من غويانا، وباكستان، وبنما، وتنزانيا، يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.

عام ١٩٨٠

- ٣٠ أبريل: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار تقدمت به تونس ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

عام ١٩٨٢

استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ٧ مرات:

- ٢٠ يناير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات على إسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية.
- ٢٥ فبراير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو على مشروع قرار أردني يطالب السلطات المحلية في فلسطين بممارسة وظائفها وإلغاء كل الإجراءات المطبقة في الضفة الغربية.
- ٢ أبريل: فيتو أمريكي يبطل مشروع قرار يدين إسرائيل في محاولة اغتيال رئيس بلدية نابلس "بسام الشكعة".
- ٢٠ أبريل: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار عربي بإدانة حادث الهجوم على المسجد الأقصى.
- ٩ يونيو: فيتو ضد مشروع قرار إسباني بإدانة الغزو الإسرائيلي للبنان.

- ٢٥ يونيو: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن الاجتياح الإسرائيلي للبنان.
- ٦ أغسطس: الولايات المتحدة تعرقل صدور قرار يدين إسرائيل جراء سياستها التصعيدية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في لبنان.

عام ١٩٨٣

- ١٥ فبراير: صوتت الولايات المتحدة ضد قرار يستنكر مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في "صبرا وشاتيلا" بلبنان.

عام ١٩٨٤

- ٦ سبتمبر: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد إصدار قرار يؤكد أن نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبق على الأقاليم المحتلة .

عام ١٩٨٥

- ١٢ مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لبناني في مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.
- ١٣ سبتمبر: واشنطن تستخدم الفيتو لإعاقة مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين.

الفصل الثامن

الدعم الامريكي لاسرائيل

لماذا تدعم أميركا إسرائيل بشكل لا محدود منذ ٧٠ عاما؟

قد لا يدرك كثير من المتابعين للسياسة الخارجية الأميركية أسباب دعم واشنطن "الأعمى وغير المحدود" لإسرائيل منذ نشأتها قبل ٧٠ عاما.

ويعرض الكثير من الخبراء والأكاديميين نظريات تحلل وتفسر لهذا الدعم النادر في خريطة العلاقات الدولية، ويرجع بعضهم ذلك إلى الترابط الديني بين الصهيونية والبروتستانتية، أو للتحالف القائم على المصالح الإستراتيجية بينهما، أو لدور اللوبي وجماعات اليهود الأميركيين.

وكشفت مشاركة للجزيرة نت في منتدى نظمته جامعة بوسطن أن هناك بعدا آخر أكثر أهمية وربما يفسر كل الأسباب السابقة، ويتعلق بحجم شعبية إسرائيل في الولايات المتحدة، والتي تزيد على شعبية الرئيس الأميركي.

وكشفت استطلاعات للرأي تجريها مؤسسة غالوب بصورة دورية سنوية منذ ١٩٧٥ أن شعبية إسرائيل تزيد على شعبية الرؤساء الأميركيين.

وأظهر استطلاع أجرته المؤسسة خلال الفترة من (٣ إلى ١٨) فبراير/شباط الماضي أن شعبية إسرائيل تبلغ ٧٥%، وهي ثاني أعلى نسبة بعد نسبة ٧٩% المسجلة في عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج.

وتزيد نسبة تأييد إسرائيل بين الأميركيين هذا العام على نسبة تأييد الأميركيين للرئيس جو بايدن حيث بلغت نسبة التأييد له ولسياساته ٥٣% مقابل معارضة ٤٣% طبقا لاستطلاع أجرته شبكة "سي إن إن" (CNN) على ١٠٤٤ أميركيا بين ٢١ و٢٥ من أبريل/نيسان الماضي.

ويرى بعض المعلقين أن التأييد الشامل يضر بالمصالح الأميركية في الوقت الذي لا تكترث فيه إسرائيل بمصالح واشنطن.

ويستشهد البعض بما اقترفته إسرائيل في حق الولايات المتحدة، مثل تدمير المدمرة ليبرتي في ستينيات القرن الماضي، مرورا بتسريب أسرار عسكرية وتكنولوجية أميركية للصين، إضافة للتجسس على الجيش الأميركي نفسه في عدة مناسبات، ورفضها التوصل لجهود واشنطن لسلام في الشرق الأوسط، وهو ما يضر بالمصالح الأميركية.

ودفع ذلك بالجنرال ديفيد باتريوس، القائد السابق للقوات الأميركية في أفغانستان، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، إلى القول إن الغضب العربي المطلق تجاه الولايات المتحدة الذي تسببه القضية الفلسطينية يحدد الدعم وقوة الشراكة الأميركية مع شعوب وحكومات المنطقة، وأن الجماعات المتطرفة تستغل هذا الغضب لتعبئة الدعم المؤيد لها، كما أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يعطى إيران نفوذا كبيرا في العالم العربي.

تفاوت التأييد بين الحزبيين والمتدينين

يختلف دعم الأميركيين لإسرائيل وفلسطين بشكل كبير طبقا لطبيعة الانتماء الحزبي، وذلك على الرغم من أن النظرة إلى إسرائيل نظرة إيجابية من قبل أغلبية جميع المجموعات الحزبية على مدى العقدين الماضيين، على الرغم من أنها تتلقى باستمرار درجات أعلى من جانب الجمهوريين.

وفي آخر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب، رأى ٨٥% من الجمهوريين إسرائيل بشكل إيجابي، مقارنة بـ٧٧% بين المستقلين و ٦٤% بين الديمقراطيين.

وكشفت استطلاعات مؤسسة غالوب أنه من المرجح أن يكون الأميركيون الأكثر تدينا من حيث حضور القداسات في الكنائس أكثر موالاة لإسرائيل.

وعبر ٧١% ممن يحضرون الشعائر الدينية عن دعمهم لإسرائيل وليس للفلسطينيين، في حين أن النسبة بين أولئك الذين لا يشاركون في القداسات كانت قد بلغت ٤٩% فقط.

وكشف استطلاع غالوب تأييد ٣٤% فقط من الأميركيين لضرورة ممارسة المزيد من الضغوط على الإسرائيليين، حيث يعتقد أكثر من ثلاثة أرباع الأميركيين أن السلام الفلسطيني الإسرائيلي مهم إلى حد ما، أو مهم جدا للولايات المتحدة.

إن دعم الجمهوريين لإسرائيل ثابت في جميع أسئلة غالوب للمشاركين، حيث يتعاطف ٨٠% من الجمهوريين مع الإسرائيليين أكثر من الفلسطينيين، وتريد أغلبية قوية من الولايات المتحدة أن تضغط أكثر على الفلسطينيين في المفاوضات، وأقل من نصفهم يفضلون إقامة دولة فلسطينية.

وينظر ٦٦% من الديمقراطيين إلى إسرائيل نظرة إيجابية، لكن الثلثين يؤيدون أيضا إقامة دولة فلسطينية، ويتعاطف أقل من نصفهم أكثر مع إسرائيل في النزاع.

إمكانية فرض حل للصراع

يكرر الرؤساء الأميركيون في اجتماعاتهم مع قادة اليهود الأميركيين أنهم لن يفرضوا حلا للصراع، ولن يقدموا على فرض حل على الإسرائيليين أو الفلسطينيين، ويؤكدون فقط أن دورهم يتمثل في عرض خطوط عريضة للتفاوض بين الطرفين.

ويمثل العامل الديني حجر الأساس الأهم في مصادر الدعم لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، وتؤمن الكثير من الجماعات الإنجيلية بضرورة التعجيل بسيطرة إسرائيل الكاملة على كل أرض فلسطين المقدسة، إيمانا منها بأن هذا يسرع من عودة المسيح الثانية.

وذكر والتر راسييل ميد الباحث بمجلس العلاقات الخارجية، خلال محاضرته بمنتدى بوسطن "أن التأييد الأميركي البروتستانتي لليهود وإسرائيل وجد قبل أن يطأ اليهود الدولة الأميركية الناشئة، وقبل أن تتأسس دولة إسرائيل".

ويرى ميد أن الأميركيين الأوائل من المتدينين البروتستانت كانوا يؤمنون بأنهم شعب مختار، وأن مسيحيتهم هي المسيحية الأفضل والأصح، وأن تأسيس الدولة اليهودية في إسرائيل يثبت أنهم شعب مختار أيضا مثل اليهود، وأن الرب يبارك أميركا، وأنهم مباركون من الرب، وأن نجاح الإسرائيليين هو نجاح للأميركيين.

بعض المعارضة

قبل انتهاء حكم الرئيس باراك أوباما في بداية عام ٢٠١٧، توصلت واشطن لاتفاق مع إسرائيل تقدم معه ٣٨ مليار دولار للجيش الإسرائيلي على مدى سنوات عشر، وهي أموال تستخدم للمساعدة المباشرة وغير المباشرة في العنف ضد الفلسطينيين الذي يقوم به جيش الاحتلال. ولم يعترض أعضاء الكونغرس على هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من قوة الدعم لإسرائيل بين الشعب والساسة في الولايات المتحدة، فقد عرفت بعض الأصوات المهمة طريقها لمعارضة إسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية.

ومثل رد فعل السيناتور بيرني ساندرز والسيناتورة إليزابيث وارين، المعارض للعنف الإسرائيلي والمطالب بوقف الهجمات الإسرائيلية على الفور، مفاجأة للكثير من المراقبين. وانضم أكثر من ٢٥ نائبا من أعضاء مجلس النواب لدعوات ساندرز ووارين.

ودعا ساندرز، إلى ضرورة وقوف أميركا مع "حقوق الفلسطينيين" وحياتهم مثلما تدعم حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها.

وقال ساندرز في مقال للرأي نُشر في صحيفة نيويورك تايمز أول أمس، إن "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها" عبارة يرددها الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء كلما تعرضت إسرائيل لهجوم صاروخي من قطاع غزة، ورغم تأكيده على هذا الحق للحكومة الإسرائيلية تساءل السيناتور الأميركي: "لكن ماذا عن حقوق الفلسطينيين؟".

ورأى السيناتور الأميركي أن لدى بايدن الفرصة لتبني مقاربة عادلة وأنه يجب أن تتبني أميركا سياسة أكثر عدلا بين طرفي النزاع.

ما هو سر الدعم الأميركي المتواصل لإسرائيل؟

.. فالعلاقة بين البلدين مبنية على مصالح استراتيجية ملموسة.. ويبدو أنها ستبقى كذلك في المستقبل المنظور.

إسرائيل تمثل نحو ٢٠% من الصادرات الأميركية إلى المنطقة

وعلى الرغم من أن إسرائيل تمثل ٢.٥% فقط من إجمالي سكان الشرق الأوسط إلا أنها تستهلك نحو ٢٠% من الصادرات الأميركية إلى المنطقة.

وبحسب البيانات الحكومية الأميركية، فقد بلغت الصادرات إلى إسرائيل نحو ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، في حين بلغ إجمالي الصادرات إلى الشرق الأوسط نحو ١٠٣ مليارات دولار.

كما بلغ العجز التجاري الأمريكي في السلع والخدمات مع إسرائيل ١٠.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في إسرائيل ٤٢.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، بينما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الإسرائيلي في الولايات المتحدة ١٠.٦ مليار دولار في العام ذاته.

إسرائيل تتمتع بحضور اقتصادي وتكنولوجي قوي على الساحة الأميركية

بحسب معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.. فقد ساعدت إسرائيل الولايات المتحدة على المنافسة اقتصادياً بشكل أفضل، كما ساهمت بمعالجة قضايا الاستدامة المتعلقة بالأمن المائي والغذائي، والطاقة المتجددة، والصحة العامة.

وتُقدم إسرائيل أيضاً مساهمات مهمة لأميركا في مجالات تبادل المعلومات الاستخبارية والإنتاج الصناعي الدفاعي.

إسرائيل في المركز الأول عالمياً باستثمارات البحث والتطوير

تحتل إسرائيل المرتبة الأولى في العالم في مقياسين علميين رئيسيين – استثمار البحث والتطوير كنسبة مئوية من "الناتج المحلي الإجمالي"، وعدد المهندسين/العلماء لكل فرد – بالإضافة إلى المرتبة الخامسة في براءات الاختراع للفرد والسابع في الابتكار.

كما أنها تحتل المرتبة الأولى في نصيب الفرد من الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي والثالثة في إجمالي الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، بعد الولايات المتحدة والصين فقط.

وبناءً على ذلك، ستكون الشراكات الثنائية بين البلدين بشأن الذكاء الاصطناعي ضرورية للاستفادة من هذه التكنولوجيا التحويلية.

وبحسب آخر بيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بلغت نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير في إسرائيل ٥.٧%

و٥.٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي لتتفوق على جميع بلدان المنظمة بما فيها أميركا وألمانيا والمملكة المتحدة.

بيل غيتس: الابتكار الجاري في إسرائيل أمر بالغ الأهمية لمستقبل أعمال التكنولوجيا

أنشأت أكثر من ٣٠٠ شركة تكنولوجيا أميركية مراكز للبحث والتطوير في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تقوم الشركات الإسرائيلية التي تسعى إلى الانتشار عالمياً بتوقيع شراكة مع نظيراتها في الولايات المتحدة، مما يسفر عن عمليات تبادل تكنولوجي وخلق عشرات الآلاف من الوظائف في أميركا.

ولهذا السبب لاحظ بيل غيتس في عام ٢٠٠٦ أن "الابتكار الجاري في إسرائيل أمر بالغ الأهمية لمستقبل أعمال التكنولوجيا".

وإسرائيل هي موطن لأكبر مركز تطوير لشركة Intel في العالم ومساهمتها في تطوير التكنولوجيا العالمية للشركة كبيرة. على سبيل المثال، تم تطوير معالجات ®Intel Core™ من الجيل السابع والثامن بشكل رئيسي في إسرائيل.

بناء أقوى كمبيوتر عملاق للذكاء الاصطناعي في إسرائيل

كشفت شركة Nvidia في شهر مايو أيار من عام ٢٠٢٣ إنها تقوم ببناء أقوى كمبيوتر عملاق للذكاء الاصطناعي في إسرائيل لتلبية طلب العملاء المتزايد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وقال جلعاد شاينر، نائب الرئيس الأول في Nvidia، أن الشركة عملت مع ٨٠٠ شركة ناشئة في إسرائيل وعشرات الآلاف من مهندسي البرمجيات لتطوير هذا الكمبيوتر العملاق.

سر التحالف القوي بين أميركا وإسرائيل

في عام ٢٠٢٢، قال الأكاديمي الأميركي والتر راسل ميد " أن النظرية القائلة بأن عصابة سرية تسيطر على السياسة الخارجية الأميركية تجاه إسرائيل هي نظرية سخيفة بشكل لا يصدق".

وأوضح "ميد" ، وهو أستاذ السياسة الخارجية في جامعة Yale ، " إسرائيل لم تتطور بقوة بسبب تحالفها مع أميركا، لقد حصلت على تحالف أميركي لأنها أصبحت قوية. وهذا شيء مهم حقًا يجب فهمه حول هذا التاريخ والذي لا يفهمه معظم الناس" .

ولا شك فيه، أن جزءًا مهمًا من القوة التي يتحدث عنها "ميد" هي القوة الاقتصادية والعلمية التي ذكرنا بعضها في هذا التقرير.

وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم في علاقات الدول خلال العقود الماضية، إلا أن المنطق الاستراتيجي لأي تحالف لم يتغير.. وهو المصالح الاقتصادية المُتبادلة.

لماذا تتمسك أمريكا بدعم إسرائيل؟..

يؤكد الدعم المستمر من الولايات المتحدة لإسرائيل، على أن العلاقة بين البلدين ليست مجرد علاقة دولية بالشكل المتعارف عليه، إذ يمتد الأمر إلى صداقة وشراكة قوية منذ عام ١٩٤٨، حيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تعترف بإسرائيل دولة مستقلة في ١٤ مايو ١٩٤٨، عندما أصدر الرئيس هاري ترومان، بيان اعتراف بإسرائيل عقب إعلانها الاستقلال في التاريخ نفسه، وعقب هذا تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، عندما قدم السفير الأمريكي، جيمس غروفر ماكدونالد، أوراق اعتماده في ٢٨ مارس ١٩٤٩ ليصبح أول سفير لأمريكا في الدولة العبرية.

دعم الولايات المتحدة إسرائيل في حرب غزة

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا، دعمها الكامل لسلطات الاحتلال الإسرائيلية في حربها على قطاع غزة، وهو ما أكد عليه الرئيس الأمريكي جو بايدن أثناء زياته الأخيرة لإسرائيل، وقامت الولايات المتحدة، بإرسال حاملة الطائرات جيرالد فورد، إلى شرق المتوسط، كنوع من أنواع الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، وهذا الدعم يعود لأكثر من ٧٠ عامًا حيث بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عام ١٩٤٩ بملايين الدولارات.

والسؤال الآن، لماذا كل هذا الدعم المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل؟

لماذا تدعم أمريكا إسرائيل؟

ترتكز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تجارة ثنائية سنوية تصل إلى نحو ٥٠ مليار دولار من السلع والخدمات، وهناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي ترسخ العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، منها اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية للعام ١٩٨٥، لتصبح الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لإسرائيل منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة في العام ١٩٨٥، بحسب وزارة الخارجية الأمريكية.

وأشار محمد أنيس، الخبير الاقتصادي، إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مبنية على أسس سياسية وليست اقتصادية استثمارية فقط.

الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل

وأضاف أنيس، في تصريحات خاصة لـ«الوطن»، أن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تواجد استثمارات أمريكية في إسرائيل، لم يكن الدافع

وراء ذلك هو أن إسرائيل فرصة ذهبية للاستثمار، إذ إن الأمر ليس إلا دعمًا للجانب الإسرائيلي بطريق غير مباشر.

تمويلات أمريكية لشركات البرمجة

وتابع الخبير الاقتصادي، بأنه منذ فترة الخمسينيات تتواجد الشركات الأمريكية في إسرائيل، وإن كان هذا غير واضحًا في هذه الفترة، إلا أنه الآن أصبحت هذه الشركات الأمريكية المتواجدة في إسرائيل معروفة ومعلنة، وهو ما جعل إسرائيل تحتل المركز الثاني على مستوى العالم من حيث عدد كبير من الشركات الناشئة، مثل (ألفابت، أبل، مايكروسوفت، ميتا، إنتل) حيث يتواجد جزء كبير من قسم الأبحاث الخاص بهذه الشركات في إسرائيل، يضاف إلى ذلك شركات السوفت وير والبرمجة سواء كانت شركات إسرائيلية بتمويل أميركي أو شركات أمريكية متواجدة في إسرائيل، وهذا القطاع من القطاعات الهامة والقوية جداً في إسرائيل، وفي إسرائيل يوجد أكبر مركز تطوير لشركة Intel في العالم.

دعم أمريكي لقطاع الزراعة الإسرائيلي

وأوضح أنيس، أن هناك أيضًا تمويلات أمريكية لقطاع الزراعة الإسرائيلي من إدخال التكنولوجيا الحديثة في عملية الزراعة، مما ساهم في إحداث نقلة وتطوير الزراعة في إسرائيل بتقنية عالية، وذلك التمويل من خلال مبادرات تمويلية أمريكية لشركات ناشئة إسرائيلية في قطاع الري والزراعة.

الصادرات الأمريكية إلى إسرائيل

وبلغت الصادرات الأمريكية إلى إسرائيل نحو ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، فيما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في إسرائيل ٤٢.٥

مليـار دولار فـي عـام ٢٠٢٢، والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر الإسـرائيلي فـي الولايات المتحدة ١٠.٦ مليار دولار في نفس العام، بحسب بيانات اقتصادية.

تواجد تكنولوجي إسرائيلي قوي في أمريكا

وتقدم إسرائيل للولايات المتحدة، دعما في بعض المجالات الهامة، منها تبـادل المعلومـات الاسـتخبارية والإنتـاج الصـناعي الـدفاعي، بالإضـافة إلـى معالجـة قضـايا الاسـتدامة المتعلقـة بـالأمن المـائي والغذائي، والطاقـة المتجددة، والصحة العامة، بحسب بيانات اقتصادية.

خطة أمريكا الشيطانية لخدمة إسرائيل..

تواصـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة دورهـا التـاريخى فـى دعـم الكيـان الإسـرائيلى، باعتبارهمـا جـزءا لا يتجـزأ مـن بعضـهما الـبعض، ويواصـل النظـام الأمريكى الحالى دعم كل جرائم الإبادة والمجازر التى تقوم فى قطـاع غزة، فـى محاولـة من الإدارة الأمريكية لتحقيق أكبر مكاسب سياسية تعوضـها ما شـهدته خلال الشهور الماضية فى كل الملفات وعلـى رأسـها ملف أوكرانيا والمواجهات مع روسيا، بل وصـرح الرئيس الأمريكـى بايـدن فـى أكثر من مناسبة أنـه يدافـع عـن إسـرائيل قبـل أى شـىء آخـر، وبالتـالى هـو يسـعى كمـا قـال أيضـا لـدعم إسـرائيل «لـو لـم تكـن هنـاك إسـرائيل لاخترعنـا إسـرائيل»، وهـو يتوافـق مـع فكـرة تأسيس إسرائيل منذ البداية ومع وعد بلفور، الوعد البريطانى بالحماية الأمريكيـة منـذ ١٠٠ سـنة تقريبـا، الـذى أعطـى أرض فلسـطين لليهـود، لإقامـة قوميـة صـهيونية على الأرض، والنظر للجماعات الأخرى أنها جماعات منزوعة الحق السياسـى، مقابـل الشـعب اليهـودى، الـذى يملـك كـل مقومـات الدولـة علـى حـد زعمهم.

ويمكـن فـى السـياق الموجـود أمامنـا وضـع تصـور بـ٥ مسـارات رئيسـية عملـت عليهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـى دعـم الاحـتلال الإسـرائيلى منـذ

اندلاع أزمة ٧ أكتوبر، ومحاولة حصار العالم بالأكمل لصالح وجهة النظر الإسرائيلية الأحادية، والتى تساعد الاحتلال الإسرائيلى على تنفيذ جرائمه دون وازع من ضمير أو إنسانية.

المسار السياسى.. دعم وتهديد وتوعد بالمحاسبة

مع بدء اندلاع الأزمة فى قطاع غزة، تحركت الإدارة الأمريكية فى دعم الاحتلال الإسرائيلى بشكل سياسى متكامل، فخرجت تصريحات بايدن سابقة لتصريحات نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى، فى ضرورة المواجهة الحاسمة، تبعه فى نفس السياق كل مؤسسات الإدارة الأمريكية، وعلى رأسها بلينكن وزير الخارجية، الذى قام بجولة مكوكية فى عدد من دول العالم لمحاولة إقصاء المسؤولين عن الوقوف ضد ما تفعله إسرائيل فى حق الشعب الفلسطينى، غير أنه فى زيارته لتل أبيب تخلى عن السياسة بشكل كبير، وقالها صراحة إنه جاء لإسرائيل يهوديا، وبذلك قام بفكرة التجييش النفسى لكل ما سيقوله بعد ذلك، كما أن اللقاء مع الرئيس السيسى حاول فيه وضع وجهة نظره، غير أن الرئيس السيسى كان واضحا وبلغة معلنة تماما، فقال له بأن اليهود تم اضطهادهم فى الغرب وليس فى المنطقة العربية، وهذا يتطابق كليا مع قصة المحرقة التى حدثت فى أوروبا، وبالتالى جاء الخطاب السياسى الأمريكى منحازا تماما لوجهة النظر الإسرائيلية، ومروجا لها فى كل الأوساط السياسية.

المسار الدبلوماسى.. تهديد بالقانون والفيتو للجميع

لم يتراجع النظام الأمريكى خطوة للوراء فى دعم الاحتلال الإسرائيلى، وبطبيعة الحال كانت هناك إجراءات عملية توافقت مع الخطاب السياسى، ومن تلك الإجراءات التعامل الدبلوماسى، فكان هناك حق الفيتو الذى استخدمه الأمريكان لمواجهة أى قرار إنسانى يدعم وقف إطلاق النار، ودخول المساعدات، كما وقفت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة،

تدافع عن حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، ومحاولة إجهاض أى قرار جمعى يذكر ما تفعله إسرائيل من جرائم، مما جعل مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة يعتبر أن عدم صدور قرار يخص وقف إطلاق النيران، هو انتصار لما تفعله إسرائيل، ويتوافق كليا مع الإجراءات التى يقوم بها جيش الاحتلال، كما كانت جولات وزير الخارجية الأمريكى أيضا تسير فى نفس السياق الدبلوماسى العالمى، الذى يحاول تصدير وجهة النظر الإسرائيلية، دون أى اعتبار أو ذكر لحقوق الشعب الفلسطينى، وآلاف الشهداء الذين سقطوا من الجرائم الوحشية والضربات المكثفة والمتوالية من الجانب الإسرائيلى.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع المنظمات الصهيونية فى تهديد كل المسؤولين فى المنظمات الأممية، بهدف إثنائهم عن الحديث حول غزة والجرائم التى تتم ضد الشعب الفلسطينى، وحاولت تغيير كل خطابات المسؤولين الأمميين لصالح الرؤية الإسرائيلية فقط.

المسار الإعلامى.. أبواق الشيطان تنشر الكذب والتدليس

كانت الإدارة الأمريكية الحالية تحتاج لأبواق إعلامية تؤيد سياستها المعلنة، والتى تحاول ردع الجميع بها، وهو ما دفع القنوات لأن تفرض على مذيعيها ارتداء الأسود فى الأيام الأولى من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتصدير فكرة أن إسرائيل مظلومة، وأن ما تم ضدها عمل وحشى لا يجب أن يمر، وقدمت القنوات الإخبارية والبرامجية الأمريكية، وسائل التدليس والكذب بكل ما تعنيه الكلمة، فجاءت الرؤية الإسرائيلية فقط هى المعروضة على الشاشات، حتى حاولت القنوات أن تفرض استطلاعات رأى لصالح ما تفعله الإدارة الأمريكية دون النظر لأعداد الشهداء الفلسطينيين، وحاولت حصار المشهد فى يوم ٧ أكتوبر فقط، وواصلت وسائل الإعلام الأمريكية استضافة المسؤولين الإسرائيليين بنسب كبيرة، وعلى العكس تماما كانت ترفض استضافة

كل الآراء التى تدعم وجهة النظر الفلسطينية، حتى أن لحظة الإفراج عن الأسيرتين الإسرائيلتين نورت ويوخفد، وبعدما أدلت الأخيرة بتصريحات فور خروجها من الأسر، لصالح المقاومة الوطنية، منعت وسائل الإعلام الأمريكية التناول الإعلامى لتصريحاتها، وذلك بعد اعتبار أن تلك التصريحات تصب فى صالح القضية الفلسطينية، بل إن موقع والا الإسرائيلى، ذكر بأن ما فعلته السيدة المفرج عنها فى دقائق أضاع جهود الأيام السابقة كلها، وهى جهود الكذب والتضليل وتشويش المعلومات الحقيقية.

أيضا من وسائل الدعم المباشرة للاحتلال الإسرائيلى، قامت الأنظمة الأمريكية بالتعاون مع وسائل التواصل الاجتماعى مثل فيس بوك، بوضع تقييدات على الحسابات الخاصة بالمواطنين، ومنع أى عبارات تأتى لصالح القضية الفلسطينية، مقابل دعم المحتوى الذى يدعم وجهة نظر إسرائيل، وعمل الفيس بوك على حظر مئات الآلاف من البوستات والتعليقات، بهدف تغيير الصورة لصالح إسرائيل فقط، مما جعل بعض الدول تخاطب فيس بوك رسميا، وتطالبه بالتراجع عن السياق الذى يتخذه منذ اندلاع الأزمة.

المسار الاجتماعى.. حصار المواطنين الأمريكيين لعدم الدفاع عن الإنسانية

حاول النظام الأمريكى ومؤسساته بكل الطرق محاصرة المواطنين الأمريكان نفسيا، وذلك عبر كل المسارات السابقة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية، حتى يصل لنتيجة واحدة فقط، هى أن إسرائيل مظلومة، وحدث فيها فقط ما تم، وبذلك صنع واقعا اجتماعيا مغايرا، يجعلهم غير قادرين على الدفاع عن القضية فى مفهومها الشامل والعام، بل تم إقصاء دخول المساعدات الإنسانية فى البداية، ومحاولة تحييد كل المقدمين للمساعدات، ولولا الضغط المصرى لكان هناك مشهد مأساوى لا يمكن تخيله، لذلك واصلت الإدارة

الأمريكية الضغط فى المسار الاجتماعى، لصناعة مجتمعات مؤيدة لما تفعله الإدارة فى حق الفلسطينيين، ودون النظر للوازع الإنسانى، والقوانين الدولية المتعلقة بالجرائم التى تتم ضد الفلسطينيين.

وواصلت الإدارة الأمريكية الضغط بكل الوسائل فى ذلك المسار وهو المسار الأخطر، باعتباره مسارا وجدانيا وذهنيا، يستهدف ترسيخ صور مغلوطة وغير حقيقية عن المشهد فى غزة، مما يدفع المواطن فى الولايات المتحدة الأمريكية، يقف عند يوم ٧ أكتوبر، ولا يرى ما عداه من الأيام الأخرى، وهو الأمر الذى دفع أحد أعضاء حكومة الحرب الإسرائيلية لوصف قادة المقاومة الوطنية بمجرمى حرب لأنهم يحتجزون ٢٠٠ فرد من إسرائيل، ولم يدرى وهو يقول ذلك بأن المستشفيات فى قطاع غزة تم تدميرها واستشهد أكثر من ٨ آلاف شهيد و١٥ ألف مصاب، وآلاف المفقودين، بالإضافة للمرضى الطبيعيين الذين لا يجدون مكانا لهم، وكأن كل ذلك لا يعتبر جرائم حرب كبرى.

المسار العسكرى.. قتل الفلسطينيين بأموال الأمريكيين وإشرافهم

يعتبر المسار العسكرى فى دعم الاحتلال الإسرائيلى، من أخطر وأقوى المسارات التى اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية فى الدعم المتواصل، حتى أن بايدن خصص أكثر من ١٤.٥ مليار دولار، لدعم الاحتلال الإسرائيلى، وهو رقم ضخم للغاية فى جملة الدعم الكبير من الولايات المتحدة للإسرائيليين، وتضمن الدعم تعاونا استخباراتيا كاملا، بهدف كشف القطاع بشكل أكبر أمام القوات الإسرائيلية، مع تعويض القبة الحديدية بالصواريخ التى فقدتها منذ بداية الأزمة، وكذلك إمداد الإسرائيليين بذخائر خاصة موجهة للأنفاق، بل إن بعض التقارير العسكرية تؤكد أن هناك بعض الأسلحة التى وصلت إسرائيل أحدث من الأسلحة التى ذهبت لأوكرانيا، مع الفارق أن أوكرانيا تحارب جيشا نظاميا

وهو الجيش الروسى، أيضا واصلت الإدارة الأمريكية الدعم بشكل مباشر، فأرسلت جيمس جيلين، القيادى فى قوات المارينز، وصاحب التاريخ الأسود فى الموصل بالعراق، متغافلين أيضا أن معركة الموصل مختلفة عن معركة الأنفاق فى غزة، كما أن هناك إمدادا بقوات المارينز وصلوا لألفين عنصر، مهمتهم المشاركة فى العمليات، على عكس ما يتم الترويج له بأنهم فقط مشرفون، وبالتالى فهناك إشراف كامل من المخابرات الأمريكية وتواجد ميدانى من قوات المارينز وأحد أشهر قياداتهم.

حاملتا طائرات.. مقاتلات وصواريخ وأنظمة رادار

أيضا مع بداية المعركة أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية حاملتى الطائرات فورد وايزنهاور، وهما من أقوى الحاملات لديها وتضم أكثر من ٥ آلاف فرد فى كل منهما، مع حمولة أكثر من ٦٠ طائرة فى كل واحدة وهى طائرات متنوعة ما بين قتالية وهجومية ودرون، مع تواجد طردات ومدمرات معاونة، ومنظومات رادار ودفاع جوى واستخبارات، وكلها أنظمة لا تقارن بحجم قطاع تصل مساحته لـ٣٦٠ كيلومتر، بالإضافة لمنظومتى الصواريخ باتريوت وثاد، وهى أيضا لا تقارن بحجم العدائيات فى قطاع غزة، مع أنهم يشيرون إلى أن كل ذلك التواجد بهدف الردع الإقليمى، ويقصدان به حزب الله وسوريا وإيران.



الفصل التاسع

فلسطين وقرارات الجنائيه الدوليه



تحقيق الجنائيه الدوليه

دفعت جرائم الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى دول عديدة، وهى جنوب إفريقيا وبنجلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي وفنزويلا والجزائر، بالتقدم بطلب رسمى للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة إسرائيل، لما تقوم به من جرائم حرب وهدم للمستشفيات والمدارس ودور العبادة، وكل أشكال الإبادة للشعب الفلسطيني، وكل ما هو متعلق بجرائم حرب ارتكبها الاحتلال الإسرائيلى منذ ١٣ يونيو ٢٠١٤.

وهذه ليست المرة الأولى التى تبادر هذه الدول لمحاكمة إسرائيل، ففى وقت سابق صرح رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، بأن بلاده قدمت طلبا للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فى جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل فى قطاع غزة.. «الأهرام العربى» ترصد مع عدد من الخبراء السياسيين فى دول المغرب العربى، توقعات هذه الخطوة وتفسيرها، عبر السطور المقبلة.

فى البداية يتحدث د. عبد القادر حمدونى جامعة قرطاج بتونس، قائلا: رفع دعوى لمحكمة الجنايات الدولية، فرصة أمام العالم الحر لإدانة جرائم الكيان الصهيونى، ومحاسبة قادته، حيث تواصل دولة الاحتلال، منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ ارتكاب سلسلة من الجرائم فى حق الشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك فى غزة أم الضفة أم القدس.

ويمضى حمدونى فى الحديث قائلا: والمتتبع لهذه الجرائم، يلاحظ أن إسرائيل ارتكبت كل الجرائم المجرمة دوليا، وفق المواثيق والمعاهدات الدولية من جرائم حرب إلى جرائم ضد الإنسانية، وقتل المدنيين واستهداف الأطفال والنساء وقصف المستشفيات والمدارس ودور العبادة، وهدم العمارات على رؤوس سكانها من المدنيين، وقطع الكهرباء والوقود عن المستشفيات وتدمير

سيارات الإسعاف، واقتحام مستشفى الشفاء وقطع الماء والغذاء عن السكان، واعتقال الأطفال والنساء، وكل واحدة من هذه الجرائم تقود مرتكبيها إلى المثول أمام محكمة الجنايات الدولية، سواء نتيجة تحرك المحكمة والمدعى العام لديها من تلقاء نفسها أم نتيجة لدعوى ترفعها دول أو منظمات، وهيئات وأفراد أم جميعهم فى نفس الوقت. واليوم وبعد مرور حوالى شهر ونصف والهيئات الدولية وبعض المنظمات الحقوقية تلازم الصمت، قررت مجموعة من الدول وهى جنوب إفريقيا وبنجلاديش وجزر القمر وجيبوتى وبوليفيا، والتحقت بها فنزويلا التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، طالبة محاكمة قادة إسرائيل، بسبب الجرائم التى تم ارتكابها فى حق الشعب الفلسطيني.

ويضيف: يتساءل عدد من الملاحظين خصوصا المتشائمين منهم، عن الجدوى من رفع هذه الدعوى، والجميع يعلم أن هذه ليست الجريمة أو المجزرة الأولى التى ترتكبها دولة الكيان الصهيونى، منذ نشأتها، فتاريخها مقترن بالدماء الفلسطينية خصوصاً والعربية عموما وبرغم الأدلة والإثباتات والشهادات التى توثق لهذه الجرائم، فإن المجتمع الدولى والرافضين لجرائمها، لم يستطيعوا جر قادة إسرائيل إلى هذه المحكمة. فالمسألة لا تتعلق بالكامل القانونى فقط، بل هى انعكاس لموازين القوى الدولية، التي تساند الاحتلال نفسه، فهذا الكيان الصهيونى، ومنذ تأسيسه يتمتع بحصانة وحماية ومساندة مطلقة من عدد من الدول الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن المحكمة فى حد ذاتها خاضعة لهذه الضغوط والحسابات فى أكثر من ملف وقضية، ولعل تصريحات المدعى العام لهذه المحكمة كريم خان، حول ما يحدث فى غزة، تؤكد ذلك، فقد ساوى بين الضحية والجلاد، وركز فى تصريحه على ما تعرض له المدنيون الإسرائيليون يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ .

ويتساءل الخبير السياسى، مستفسرا: ما الفائدة من التوجه إلى هذه المحكمة؟.. ويجيب قائلا:للمسألة بعد سياسى وإعلامى دعائى، فإقدام هذه الدول على رفع دعوى ضد ما ترتكبه إسرائيل من جرائم وجرائم، سيدفع بعدد من البلدان إلى الالتحاق بالمبادرين وسيفتح الباب أمام هيئات ومنظمات مدنية ومهنية فى العالم وفى الغرب، خصوصا على التحرك لإسناد هذا التوجه، ومع قيام عدد كبير من المحامين الأوروبيين بالإعلان عن قرارهم، بجمع الملفات والوثائق اللازمة للتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، ضد جرائم الكيان ومحاسبة قادته، وهى فرصة للمدافعين عن القضايا العادلة، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية للكشف عن كل الجرائم والمجازر والانتهاكات المرتكبة فى حق الفلسطينيين، وفضح سياسات المكاييل المعتمدة من عدد من الدول الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وارتباط عدد من الهيئات الدولية بالقرار الأمريكي.

ويرى عثمان الحاج عمر، أمين عام حزب البعث التونسى، أن الجنائية الدولية أو محكمة «الملاذ الأخير»، كما يسميها البعض تحكم علينا، وليس لنا، ويستكمل الحديث قائلا: القانون الدولى أو بالأحرى القواعد التأسيسية له، صاغتها الدول الغربية لحماية مصالحها وهى التى عندما يلتبس الأمر تقوم بتأويله، والأدهى من ذلك فليس هناك سلطة تنفيذية لفرض احترامه بل هذه الدول الغربية نفسها، هى من تفرض احترام ما تختاره من قواعد واحترام هذه الدول الغربية هى بالأساس بريطانيا، العقل المدبر للاستعمار منذ القرن ١٩ والولايات المتحدة فى القرن ٢٠، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وتكوين الأمم المتحدة، ومن سوء الحظ الصين والاتحاد السوفيتى بالأمس وروسيا اليوم، أنهما تخلتا عن لعب دور فى هذا المجال إلا عندما يتعلق الأمر بمصالحهما المباشرة، فقد دمر العراق واغتيلت قيادته وفككت دولته ودمرت منجزاته أمام

أعينهما، وكذلك ليبيا وتفتتت دولة الصومال وهذه فلسطين على طاولة الجزار ولا يتحرك لهما جفن، ورأينا كيف ألقى القبض على قادة يوغسلافيا السابقة، وقادة رواندا وكيف كان البشير يتنقل سرا ولا يزور إلا دولا يأمن عدم إلقائها القبض عليه وتسليمه، فهل هناك دولة مثلا تستطيع أو تفكر حتى فى القبض على بايدن باعتباره مجرم حرب، أو بوش الأب والابن، ورامسفيلد وغيرهم من مجرمى الحرب الدوليين أو أنطونى بلير أو ساركوزى بالطبع، هذا غير ممكن حتى تصوره.

ويضيف: بالتأكيد أنه ما كان يمكن القبض على بوتين، حتى لو حضر القمة الروسية –الإفريقية فى جنوب إفريقيا، وقد هددت روسيا بالفعل بحرب عالمية لو اعتقل رئيسها لكنه تراجع لما سيحدثه حضوره من مشاكل داخلية لدولة جنوب إفريقيا، ففضل التغيب، فلا نعتقد أن هذه المؤسسات وجدت ليكون لها اختصاص مطلق، فالاختصاص المطلق ما زال من سوء الحظ لميزان القوى، وقد وصفه صدام حسين بسياسة المكيالين، وهذا مجسد على مستوى المؤسستين الأساسيتين فى الأمم المتحدة، حيث قرارات الجمعية العامة أو قرارات العدد الأكبر من الدول، لا نفاذ لها وقرارات مجلس الأمن وحتى داخل مجلس الأمن موقف الخمس الكبار هو المحدد، الذى ينفذ نحن، فلن يحمى مصالحنا الاتكال على الغرب، أو الخضوع له والتعويل عليه، تحمينا إرادتنا ووحدتنا.

ويؤكد نفس الرأى السابق عبد الباسط السمارى، الخبير السياسى التونسى قائلا: إن بعث دولة الكيان كتكفير عن جرائم الأوروبيين، إزاء اليهود التى ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، لا يزيد على مغالطة كبرى لشعوب أوروبا وأمريكا، والشعوب غير المسلمة فى آسيا وإفريقيا، لذلك من السهل إصدار قرار أممى لارتكاب جريمة اغتصاب أرض العرب فى فلسطين.

ويضيف السمارى قائلا: إن الدوافع الحقيقية لهذه الجريمة، التى لا تسقط بالتقادم، هى أولا تأييد استعمار الدول العربية والإسلامية، بزرع أكبر قاعدة عسكرية تفصل بين عرب ومسلمى آسيا عن عرب ومسلمى إفريقيا، ثانيا: وضع اليد على ثروات هذه الشعوب واستباحة أراضيها عبر الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، ثالثا وهو ما يدفعهم لارتكاب جرائم الإبادة والتطهير والتمييز العنصرى، وهو ما أقر به بوش الابن علنا وبالتالى وأمام نجاح الغرب فى تدجين المحكمة الدولية فى إدانة الحكام، الذين لا يسيرون فى ركب الولايات المتحدة، وعلى رأسهم بوتين من جهة، وأمام ضغط شعوب العالم خصوصا شعوب الغرب التى تمكنت من رؤية الحقيقة، أصبح من المستحيل التصدى لرفع الدعوى من أجل مقاضاة أى حاكم متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، لأن الحول دون ذلك يؤدى حتما إلى إدانة عالمية أوتوماتيكية لأمريكا والغرب.

ويضيف السمارى، قائلا: إن نسف المحكمة الدولية، إحدى الأذرع المهمة جدا، التى دجنتها أمريكا لبسط نفوذها المطلق على العالم، لكننى وللأسف لست متفائلا فيما يخص إدانة المحكمة الدولية لنتنياهو وحكومته، لأن ذلك يدعو لإدانة حكومات الكيان الصهيوني، منذ ١٩٤٨ إلى اليوم والتى ارتكبت نفس الجرائم، التى لا تسقط بالتقادم وبالتالى يمكن من تتبع الغرب، وعلى رأسهم أمريكا التى أمعنت فى ارتكاب أفظع الجرائم فى حق كل شعوب العالم، خصوصا الشعوب العربية والمسلمة وأفغانستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان والصومال والسودان وغيرها، لا تزال تعانى من آثار هذه الجرائم.

ويستكمل الحديث محمد سعيد سوسى، كاتب سياسى مغربى قائلا: بالفعل تقدمت أكثر من دولة إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فى المجازر، التى يرتكبها العدو الإسرائيلى فى غزة، وهو ما أعلنته رسميا المحكمة الجنائية، التى قال المدعى العام لديها كريم خان إن مكتبه تلقى "طلبا للتحقيق

بشأن الوضع فى دولة فلسطين صادر عن الدول الأطراف الخمس، جنوب إفريقيا، وبنجلادش، وبوليفيا، وجزر القمر، وجيبوتي".

ويستنكر سوسى هذا الإجراء متسائلا: فى الوقت ذاته ما التأثير الذى يمكن أن تحدثه هذه الدول على المحكمة الجنائية الدولية، العاجزة أصلا عن التحقيق فى طلبات سابقة؟.. العالم اليوم يقف عاجزا عبر مختلف هيئاته الأممية عن تفعيل دوره فى حماية المدنيين والتحقيق فى جرائم الحرب والإبادة، لا بل إنه يعجز حتى عن إصدار قرار بوقف إطلاق النار فى غزة، نحن أمام حالة شاذة اسمها إسرائيل، تعتبر نفسها فوق القوانين والمواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وبالتالى أى حديث عن مبادرات دول وإن كانت محمودة ومطلوبة، إلا أنها غير كافية، ولن تكون ذات جدوى فى المستقبل القريب.

ويتابع: بالتأكيد أن نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، يشرعن لأى دولة طرف أن تحيل إلى المدعى العام، حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم التى تدخل فى اختصاص المحكمة، قد ارتكبت أو ترتكب، وتطلب من المدعى العام التحقيق فى الحالة، لغرض تحديد ما إذا كان ينبغى اتهام شخص محدد أو أكثر بارتكاب مثل هذه الجرائم، لكن بالتأكيد هذه المحكمة ستسكت وسيتم إخراسها، كما حدث مرارا لأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة، تقف خلفها إسرائيل وأخيرا لا يمكن إلا تحية هذه الدول على موقفها وتحركها.

ويلتقط أطراف الحديث فارس لونيس، أستاذ العلوم السياسية الجزائرى قائلا: جاء طلب دول (جنوب إفريقيا، جيبوتي، جزر القمر، بوليفيا، بنجلاديش، فنزويلا) لمحاكمة قادة وشخصيات من الكيان الإسرائيلى، على إثر الجرائم والإبادة الجماعية المرتكبة فى حق الشعب الفلسطيني، خصوصا أن جل أركان الإبادة الجماعية مثبتة مع ما يقوم به الكيان الإسرائيلى فى غزة خاصة

وفلسطين عامة، وهو ما يتوافق مع ما جاء فى القانون الدولى الإنسانى الخاص بالإبادة الجماعية، ابتداء من النية المثبتة مرورا إلى التصريح اللفظى، وصولا إلى الفعل الذى يتعرض إليه الفلسطينيون، فتم تشريدهم وانتشرت المجاعة والعطش والتهديد باستخدام الأسلحة المحظورة، وهو فى حد ذاته يمثل إرهابا.

ويضيف لونيس قائلا: فما يقوم به الكيان الإسرائيلى اليوم يستهدف الفلسطينيين بغية التطهير، بكونهم جماعة وطنية وعرقية ودينية، بطريقة عنصرية مقيتة، فالجرائم الصهيونية اليوم خلفت أكثر من ٢١ ألف شهيد، أغلبهم من الأطفال "أكثر من ٧ آلاف"، والرضع والنساء والشيوخ والمرضى بالمستشفيات. ألم يحن حتى الآن إثبات أركان الإبادة الجماعية الصهيونية من قبل دعاة الإنسانية وحماة حقوق الإنسان فى العالم؟ أم أن الأمر يتعلق بالكيان الإسرائيلى الغاصب ذى الحماية الإمبريالية؟ فى مقابل شعب أعزل يريد العيش واستقلال بلده ودولته، وممارسة شعائره الدينية والعقيدية، لذلك من هذا المنظور ولأجل هذه ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية وقياداتها الداعمة لإسرائيل والرافضة للمصادقة على قوانين المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الكيان الإسرائيلي، جاهدة لتعطيل وإفشال مطلب المحاكمة والتصدى له، هذا فى الوقت الذى تتزايد مطالب المجتمع الدولى والمجتمعات فى كل دول العالم وحتى فى أمريكا، المنادية بتحرير فلسطين وتجريم الكيان الإسرائيلى الذى تشكل فى مطلب رسمى إلى محكمة الجنايات الدولية، بتجريم ومحاكمة قادة الكيان الإسرائيلى الذى ينتظر الدعم من بقية الدول حتى يتم تفعيل هذا المطلب.

ويستكمل الحديث د. بهلولى أبو الفضل، أستاذ العلوم السياسية الجزائرى، قائلا: فيما يخص تقديم أكثر من دولة لهذه الدعوى، تكفى من الناحية القانونية على أنها تقديم البلاغات، تقدم إلى المدعى العام للمحكمة

الجنائية الدولية، وله السلطة التقديرية فى إطلاق التحقيق، كما أن المدعى العام مقيد من خلال الدائرة التمهيدية، وسبق للمدعى العام أن صرح بأنه عين شخصية لمباشرة التحقيق، إلا أن هذه الدول لها رابط قانونى مع المحكمة، من شأنها أن تشكل ضغطا على المحكمة لتحريك والسرعة فى التحقيق، لكن هذا لا يعنى إطلاقا إصدار أوامر بالقبض إلى غاية انتهاء من التحقيق، وبالتالى فهو أمر له عدة خيارات، ويمكن إطالة التحقيق أو البطء فيه، والخوف أن يشار إلى أن الكيان الصهيوني، هو الآخر تعرض إلى هجمات من قبل حماس، وبالتالى يتساوى الجلاد مع الضحية، فاعتقادى أن المحكمة الجنائية الدولية لن تتحرك فى جرائم الإنسانية ضد الكيان الصهيوني.

ويضيف بهلولى قائلا: الثقة مفقودة فى المحكمة وتعاملها بالازدواجية والانتقائية، وفى سبب إنشاء المحكمة جاء بعد فضائح والجرائم البشرية، وكذلك الإفلات من العقاب هو خطر يهدد البشرية، وما يؤلم أن المحكمة لا تفعل جراء الأفعال البشعة شيئا، حيث إن ثلث أعضاء الأمم المتحدة، ليسوا أعضاء فى نظام روما للمحكمة الجنائية، وعليه نظام روما لم يحقق العالمية، والمحكمة لا تشكل نصف سكان العالم، لأن الدول لديها الحق السيادى فى الانضمام إلى معاهدة روما، وهناك انتقادات كبيرة للمحكمة، لأن نجاحاتها كانت قليلة، وهناك جرائم ترتكب فى أماكن لكن بدون تحرك المحكمة، كما أن الإجراءات طويلة وحتى نتائجها نفس الشيء أيضا، ولاحظنا مرور سنوات على التحقيق فى قضايا فلسطين من قبل المحكمة لا سيما وأن اختصاص المحكمة لم ينفذ فى فلسطين، وهذا ما أدى إلى تزايد الإفلات من العقاب، حيث إن المحكمة غير قادرة على تنفيذ ولايتها دون تعاون الأطراف، فالكيان الصهيونى لم يبرم اتفاقية بشأن تنفيذ أحكام المحكمة، وفى هذه الحالة لابد من إنشاء محكمة جنائية دولية، خصوصا ويتم التنسيق بينها وبين المحكمة الجنائية الدولية خصوصا أن

الأخيرة لم تحقق شيئا، ولم تتحرك فى جرائم، كما أن محكمة الجنائية الدولية أصدرت ٥٢ مذكرة توقيف، منها ٤٧ الأفارقة وهناك نية من دول إفريقية للانسحاب من المحكمة.

ويرى أستاذ العلوم السياسية، أن الحل فى تصوره، هو تقديم مرتكبى الجرائم للمحاكمة وعدم إفلاتهم من العقاب، هو أن تقدم مجموعة الدول العربية والإسلامية وحركة عدم انحياز مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يضمن المشروع إنشاء محكمة جنائية خاصة دولية، لمحاكمة مرتكبى جرائم فى قطاع غزة.

ويضيف قائلا: الاحتمال الثانى أن تقوم محاكم إقليمية بمحاكمة المجرمين، على أن تنسق مع المحكمة الجنائية الدولية، فالأمم المتحدة ومجلس الأمن فشلا فى صون السلم والأمن الدوليين فى الشرق الأوسط، ولاسيما فى فلسطين، حيث إن القضية الفلسطينية مجدولة منذ ٧٥ سنة، أمام الهيئة الأممية وبدون حل بل أكثر من ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية استعملت أكثر من ٤٦ مرة حق الفيتو، ضد قرارات فى صالح القضية الفلسطينية.

وتتحدث د جميلة شطيطح، رئيس سفراء الديمقراطية والسلم الاجتماعى بالجزائر، قائلة: كل ما يحدث من مجازر وحروب إبادة جماعية على قطاع غزة، خلال هذه الفترة، سيكتبه التاريخ بحروف من دم، وكل واحد منا يحمل بداخله إنسانا سينتفض، ويطالب بإيقاف مجزرة القرن على عجالة، وهذا ما قمنا به نحن «رئاسة سفراء الديمقراطية والسلم الاجتماعى فى الجزائر، التى تنتمى إلى منظمة دولية غير حكومية، وتهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على السلم الاجتماعى، حيث قمنا فى تاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، بإطلاق مبادرة رفع شكوى باسم المجتمع المدنى ضد جرائم الحرب، التى يقوم بها الكيان الصهيونى فى قطاع غزة، حيث إن الشكوى ستكون ضد الآتية أسماؤهم:

شخص "**نتنياهو**"؛ رئيس الوزراء الاسرائيلى الذى قام بأفعال شنيعة وارتكب جرائم حرب، جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. شخص "**عميحاى الياهو**"؛ وزير التراث الإسرائيلى الذى وصف أن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة هو أحد الخيارات للقضاء على الفلسطينيين. شخص "**يوآف جالانت**"؛ وزير الدفاع الإسرائيلى الذى أمر بفرض حصار كامل على قطاع غزة قائلا: "نحن نحارب حيوانات بشرية". شخص "**جو بايدن**"، الرئيس الأمريكى الذى يقوم عن طريق الكونجرس بتقديم الأسلحة للإسرائيليين ودعمهم بالأموال وبالتصريحات، وعليه أن يتحمل مسئوليته القانونية تجاه تصريحاته وأفعاله، التى تدينه كشريك فى هذه الجرائم الدولية، التى تحدث فى إقليم فلسطين المحتلة.

وتضيف شطيطح، قائلة: وبموجب هذه الشكوى نطالب المدعى العام لمحكمة الجنايات الدولية، بألا يكتفى بلجنة تحقيق واحدة فقط، بل يتوجب عليه إرسال لجان تحقيق على عجالة، كما فعل تماما فى حرب روسيا ضد أوكرانيا، وعليه أن يتوقف عن الكيل بمكيالين، وعلى هذه اللجان أن تباشر تحقيقاتها ابتداء من تاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٣. كما نطالب المدعى العام أيضا بإصدار مذكرة اتهام، ومذكرة توقيف دولية بحق الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم دولية متمثلة فى جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، جرائم إبادة جماعية، وجرائم عدوان فى الإقليم الفلسطينى، بالإضافة إلى تهمة جرائم التهجير القسرى للشعب الفلسطينى، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولى الإنسانى وقانون حقوق الإنسان.

وتتابع: قد واصلنا بصفتنا رئاسة سفراء الديمقراطية، والسلم الاجتماعى فى الجزائر بالضغط، وقمنا بالإعلان عن مبادرتنا فى حصة "منتدى الحوار" التى تم بثها على المباشر بعنوان "ندوة نصرة غزة"، فى قناة الحوار بتاريخ ٢٨

أكتوبر ٢٠٢٣، وقمنا من خلالها بدعوة فاعليات المجتمع المدنى للاتحاد، ورفع شكوى ضد جرائم العدوان الصهيونى فى غزة، وإيداعها لدى محكمة الجنايات الدولية، ورفعنا نداء عاليا وقويا للمجتمع المدنى من أجل أن يقوم بدوره الكبير فى المدافعة، والمرافعة عن القضية الفلسطينية العادلة الشريفة.

وتمضى فى الحديث رئيسة سفراء الديمقراطية، قائلة: وبعد ندائنا الذى كان على المباشر، جاءت فى اليوم الموالى لتصريحاتنا، زيارة المدعى العام "كريم أحمد خان" لمعبر رفح بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث قام بتصريحات هو الآخر، من خلالها قام بدعوة المجتمع المدنى والحقوقيين، وكل من يملك شهادة بأن يودعها سواء عبر موقع المحكمة الجنائية الدولية، أم بالانتقال إلى محكمة الجنايات الدولية بـ "لاهاى" حتى يكون لها زخم.

وتستكمل: كما أطلقنا أيضا بتاريخ ١٠ أكتوبر٢٠٢٣، "مبادرة مشروع قانون دولى جديد، يجرم التطبيع مع الكيان الصهيونى"، ونحن اليوم ندعو جميع المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة الحقوقية منها، والمنظمات التى تدافع عن حقوق الإنسان، إلى تبنى هذا المشروع ومرافقته حتى يصبح حقيقة على أرض الواقع.

وتوضح أنه بخصوص التصريحات، التى تقول إن الجزائر سترفع دعوى قضائية ضد إسرائيل، فإن رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية «عبد المجيد تبون»، بحكم أنه القاضى الأول فى البلاد، تقدم بدعواه إلى مقاضاة إسرائيل أمام الجنايات الدولية تكلم كلاما مهما جدا وله وقع كبير، لأنه مباشرة بعد "نداء الرئيس تبون"، جاء تصريح الرئيس الكولومبى "جوستافو بيترو"، الذى قال إنه يدعم ويساند مبادرة الجزائر برفع دعاوى قضائية ضد إسرائيل فى محكمة الجنايات الدولية، وكلام الرؤساء على المستوى الرسمى وعلى المستوى العالى جدا، سيؤخذ بمأخذ الجد، ويكون له فعل سياسى قوى، يجعل الدول

تتحرك وتتضامن مع هذه التصريحات كما أن دائرة المنضمين لدعوة الرئيس "تبون"، ستتسع أكثر وأكثر.

وتضيف: بعد نداء الرئيس «تبون»، قام مجموعة من الحقوقيين والناشطين السياسيين بالتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية بـ «لاهاى»، حيث كان هناك تمثيل من محامين فرنسيين ومعهم مشاركة جزائرية، وقاموا بتقديم شهادات، كما أن نقابة الجزائر العاصمة للمحامين، قامت هى الأخرى بتشكيل فريق من محامين فى إطار هذا العمل القانونى من أجل توثيق المعلومات والدعائم والمستندات، من أجل إحراج المدعى العام والضغط عليه، ونحن اليوم مطالبون كفاعليات مجتمع مدنى وحقوقيين ومواطنين وكل الفاعليات السياسية، وغيرها بالضغط عبر الذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية بـ"لاهاى"، وتكوين فرق مختصة برصد وتوثيق الصور والتصريحات قبل أن يتم حذفها.

ويرى جمال بن عبد السلام، رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، أنه أمام الجرائم التى ترتكبها دولة الكيان الصهيونى فى حق الشعب الفلسطينى، التى تجاوزت كل حدود العقل، وأمام حالات الإفلات من العقاب الذى يتمتع به هذا الكيان، منذ احتلال فلسطين بفضل الغطاء الأمريكى اللا مشروط لهذا الإجرام، وبرغم القرارات الدولية الصادرة فى حقه، ونظرا لتجاهل القانون الدولى الإنسانى والأعراف الدولية، وقواميس الأديان السماوية، كان لزاما على الدول العربية والإسلامية وشرفاء العالم، إيجاد منفذ لوضع حد لهذه الإبادة الجماعية وسياسة الأرض المحروقة والتهجير الجبرى للفلسطينيين، وممارسة كل أساليب الضغط على الشقيقة مصر لقبول المهجرين إليها، أن يتحركوا فى الأطر المتاحة والممكنة.

ويستكمل الحديث، قائلا: من هذا المنظور جاءت المبادرة الجزائرية التى أطلقها الرئيس عبد المجيد تبون، بضرورة التحرك نحو محكمة الجنايات الدولية

لمتابعة هذا الكيان الغاصب بتهم ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، هذه الجرائم ثابتة وموثقة مع سبق الإصرار والترصد، وهى متعددة كل واحدة منها كافية، لإدانة هذا الكيان المجرم، وأن الجانب القانونى لتحريك الدعوى والوصول إلى إيداعها لدى المحكمة يحتاج توفير جملة شروط، واتخاذ مجموعة إجراءات التقاضى لدى هذه المحكمة صاحبة الاختصاص، الذى انبرى مجموعة من المحامين الجزائريين للاضطلاع بهذه المهمة، ومباشرة الإجراءات العملية، وينوى هؤلاء الاتصال بمحامين أكفاء من الدول العربية الشقيقة، وبمحامين أجانب لتحضير ملف ثقيل وعميق يستوفى جميع الشروط فى الإجراءات والشكل والموضوع، لتجاوز عقبات ومناورات العدو الصهيونى وداعميه لمنع وصول الملف لمرحلة قبول الدعوى، وفى هذا المجال فإن المبادرة الجزائرية، تحتاج دعما قويا عربيا وإسلاميا، ثم حشد الدعم من الدول الأخرى الأعضاء فى المحكمة، لتوفير النصاب لتمرير الدعوى، فأول الغيث جاء من دعم دولة كولومبيا للمبادرة الجزائرية، كما أظهرت القمة العربية الإسلامية الأخيرة، ميلا كثيرا من الدول الأعضاء لتفعيل هذا الإجراء، مما يعطى الأمل فى تفعيل المبادرة الجزائرية فى الأيام المقبلة.

ويؤكد الصحفى سليمان عبدوش، رئيس جمعية صحفيى الجزائر العاصمة، أن هناك فريقا من المحامين فى الجزائر، يستعد لمخاطبة المدعى العام فى المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين، ويستكمل حديثه قائلا: وذلك فى خطوة تلى نداء الرئيس عبد المجيد تبون بتحريك شكوى ضد الجرائم الصهيونية لعدم جعل الاحتلال يفلت من العقوبة هذه المرة. وأعلن بيان لنقابة المحامين تنصيب مجموعة عمل لإعداد وتحضير كل الوسائل القانونية، الكفيلة بتحديد وحصر كل الحقائق وإثباتاتها، التى تشكل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفقا لأحكام

المواد ٦ و٧ و٨ من نظام روما الأساسى، المرتكبة من قبل كل متورط من الكيان الصهيونى فى حق الشعب الفلسطينى.

وكان الرئيس الجزائرى قد أوضح أن هذه الدعوى تأتى اعتبارا بأن الملاحقة القضائية الدولية الفاعلة تبقى الملاذ الوحيد لأشقائنا الفلسطينيين لتحقيق العدالة الدولية، واستعادة حقوقهم المشروعة فى إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتساءل تبون فى قاعة مليئة برجال القضاء عن العدالة فى العالم والحق للشعوب المضطهدة وعلى رأسها الشعب الفلسطينى، فى ظل ما يجرى فى الأراضى المحتلة من عدوان . واعتبر أن كل المعايير الأخلاقية والإنسانية والدينية والقانونية قد انهارت فى فلسطين المحتلة أمام ما يشهده العالم يوميا من مجازر وحشية ترتكبها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطينى الشقيق، أمام مرأى وصمت عالمى رهيب، وكان الرئيس الجزائرى فى تصريحات أخيرة له قد شدد على ضرورة نفى صفة الإرهاب عن المقاومة الفلسطينية التى تناضل من أجل تحرير أرضها، مبرزا أن الجزائريين عانوا كذلك خلال ثورتهم ضد الاستعمار الفرنسى من وصف الإرهاب.

وكان الرئيس الكولومبى، جوستافوبيترو، قد أكد أن بلاده تدعم الرئيس الجزائرى عبد المجيد تبون، لرفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، ضد الكيان الصهيونى، الذى يقترف مجازر ضد الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضى، وكتب الرئيس بيترو فى منشور له، إن جمهورية كولومبيا ستسهم فى تلبية دعوة الجمهورية الجزائرية لرفع دعوى قضائية لدى المحكمة الجنائية الدولية، ضد رئيس وزراء الكيان الصهيونى بسبب مجازره ضد الأطفال والمدنيين والشعب الفلسطينى وارتكابه جرائم حرب.

ويستكمل الحديث د.رضوان بوهيدل، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، قائلا: الجزائر بادرت برفع دعوى قضائية ضد الكيان

الصهيونى، لما يرتكبه من جرائم حرب فى ظل سكوت دولى رهيب، بما فيه الجزائر لا سيما فى أن الجزائر داعمة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى، ظالما أو مظلوما منذ قديم الأزل وبداية الأزمة، والآن تقدمت الجزائر بدعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية، مؤكدة بأن موقف الجزائر ثابت ضد المساومة وضد التطبيع مع الكيان الصهيونى، لدرجة أننا سنقاضيه دوليا، ويكفى ما شاهده العالم من مجازر على المباشر لتكوين ملف من الوثائق والصور والفيديوهات توثق الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى، بما فى ذلك من قصف للمساجد والمستشفيات والمدارس وسيارات الإسعاف، وهذا دليل كافٍ لإدانة الكيان الصهيونى، مثلما يقوم الغرب دائما باستغلال المحكمة الجنائية، فإننا سنوظف المحكمة الجنائية لمساندة الحق.

جنوب أفريقيا تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية

اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل بممارسة أعمال إبادة جماعية في قطاع غزة وطالبت محكمة العدل الدولية بإصدار أمر لفرض تعليق عاجل للحملة العسكرية. إسرائيل ردت على لسان رئيس حكومتها نافية هذه التهم بوصفها "زائفة ولا أساس لها".

تقول جنوب أفريقيا إن الهجوم الجوي والبري الإسرائيلي يهدف إلى "القضاء على السكان" في قطاع غزة.

تقول جنوب أفريقيا إن الهجوم الجوي والبري الإسرائيلي يهدف إلى "القضاء على السكان" في قطاع غزة.

في اليوم الأول من جلسات الاستماع التي تُعقد على مدى يومين في قضية مقامة أمام محكمة العدل الدولية، أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة، قالت جنوب أفريقيا الخميس (١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤) إن الهجوم

الجوي والبري الإسرائيلي يهدف إلى "القضاء على السكان" في قطاع غزة، واتهمت إسرائيل بممارسة أعمال إبادة جماعية.

وقال تمبيكا نجكوكايتوبي المحامي لدى المحكمة العليا في جنوب أفريقيا: "نية تدمير غزة تمت رعايتها على أعلى مستوى في الدولة (الإسرائيلية)". **وذكر أن زعماء إسرائيل السياسيين والعسكريين، ومنهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من بين "المحرضين" على ما وصفها بـ "الإبادة الجماعية"**. وأضاف: "هذا واضح من الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا الهجوم العسكري".

استراتيجية جنوب أفريقيا

ولكي تدافع جنوب أفريقيا عن اتهامها إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية، أشارت إلى حملة القصف الإسرائيلية المتواصلة وإلى تعليقات وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت الذي قال في بداية الحرب إن إسرائيل ستفرض حصارًا تامًا في إطار معركتها أمام "حيوانات بشرية".

وقال نجكوكايتوبي: "الأدلة على نية ارتكاب الإبادة الجماعية ليست مروعة فحسب، بل إنها أيضًا هائلة ولا تقبل الجدال".

وتعرّف "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" لعام ١٩٤٨ الإبادة الجماعية بأنها "الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية".

حكم عاجل

من جانبها قالت عادلة هاشم، المحامية بالمحكمة العليا في جنوب أفريقيا: "يوميًا، هناك خسائر متزايدة وغير قابلة للتعويض في الأرواح والممتلكات والكرامة والإنسانية للشعب الفلسطيني"، وأضافت: "لا شيء سيوقف المعاناة إلا بأمر من هذه المحكمة".

واختتمت جنوب أفريقيا مرافعتها بالمطالبة بفرض تدابير طارئة لوقف الحرب. وتستمع المحكمة غدًا الجمعة (١٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤) إلى رد إسرائيل.

ومن المتوقع أن يصدر حكم في وقت لاحق من هذا الشهر بشأن الإجراءات العاجلة، لكن المحكمة لن تصدر حكمها فيما يتعلق باتهامات الإبادة الجماعية في الوقت الراهن، إذ قد تستغرق هذه الإجراءات سنوات.

وقرارات المحكمة نهائية وغير قابلة للاستئناف، لكن المحكمة لا تملك تنفيذها.

رايتس ووتش: على العالم ضمان امتثال إسرائيل لقرار المحكمة

في غضون ذلك أشادت تيرانا حسن، المديرة التنفيذية لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، بدور جنوب أفريقيا لإحالة الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة إلى محكمة العدل الدولية وطالبت بضرورة الامتثال لأي قرار يصدر عن المحكمة.

.وأضافت حسن: "إذا لم تمتثل إسرائيل لإجراءات أو أوامر المحكمة، فحينها سيتعين على المجتمع الدولي أن يضمن ممارسة أي ضغط ممكن لدفعها نحو تنفيذ الإجراءات فعليًا".

يشار إلى أنّ "هيومن رايتس ووتش" أصدرت اليوم تقريرها العالمي الذي يرصد الانتهاكات في جميع أنحاء العالم. واتهمت المنظمة إسرائيل أمس باستخدام تجويع المدنيين وسيلة للحرب في قطاع غزة وهو ما يشكل "جريمة حرب". بيد أنّ إسرائيل نفت هذا الاتهام بشدة.

العدل الدولية تفرض "تدابير مؤقتة" على إسرائيل ولا قرار بوقف الحرب

وقد أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها، حيث رفضت -في حكمها الصادر اليوم الجمعة- الطلب الإسرائيلي برفض الدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا.

وصوتت أغلبية كبيرة من أعضاء لجنة المحكمة المؤلفة من ١٧ قاضيا لصالح اتخاذ إجراءات عاجلة تلبي معظم ما طلبته جنوب أفريقيا باستثناء توجيه الأمر بوقف الحرب على غزة.

وقالت المحكمة في النص الذي تلاه القضاة إن على إسرائيل أن تتخذ "كل الإجراءات التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأفعال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية".

وذكرت المحكمة أنها تقر بحق الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية، مؤكدة أن الشروط متوفرة لفرض تدابير مؤقتة على إسرائيل.

وأضافت المحكمة أن على إسرائيل الالتزام بتجنب كل ما يتعلق بالقتل والاعتداء والتدمير بحق سكان غزة وأن تضمن توفير الاحتياجات الإنسانية الملحة في القطاع بشكل فوري.

وبموجب الحكم أيضا يتعين على إسرائيل أن ترفع تقريرا إلى المحكمة في غضون شهر بشأن كل التدابير المؤقتة.

وقالت المحكمة إن على إسرائيل أن تتأكد فورا من أن جيشها لا يرتكب الانتهاكات المذكورة سابقا.

جنوب أفريقيا ترحب

ورحبت جنوب أفريقيا –صاحبة الدعوى– بالإجراءات المؤقتة التي فرضتها المحكمة على إسرائيل، واصفة الحكم بأنه "انتصار حاسم لسيادة القانون ومنعطف مهم في البحث عن العدالة للشعب الفلسطيني".

وقالت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ناليدي باندور –في مؤتمر صحفي أمام مقر المحكمة في لاهاي– إن بلادها فعلت كل ما يلزم لحماية أرواح آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة.

لكنها أضافت "كنا نود من المحكمة أن تصدر قرارا بوقف إطلاق النار في غزة".

جريمة حرب أم ضد الإنسانية أم إبادة جماعية.. ما تهمة العدالة الدولية المحتملة لإسرائيل؟

قالت مجلة "لوبس" إن شكوى الإبادة الجماعية التي قدمتها جنوب أفريقيا لمحكمة العدل الدولية ضد إسرائيل تأمل من خلالها أن تأمر المحكمة تل أبيب باتخاذ إجراءات احترازية لحماية المدنيين، لكنها استبعدت ذلك.

ما تأثيرات قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل؟

قالت صحيفة "فايننشال تايمز" إن الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، حظيت بمتابعة وثيقة وبقدر من الجدل السياسي لم يسبق له مثيل في العالم.

دعوى بأميركا تتهم إدارة بايدن بالمشاركة في الإبادة الجماعية بغزة

تنظر محكمة أميركية غدا في دعوى رفعتها منظمات حقوقية فلسطينية وفلسطينيون في غزة وبالولايات المتحدة ضد إدارة الرئيس جو بايدن بسبب تورطها –حسب الدعوى– في الإبادة الجماعية في القطاع.

مواقف الدول من قرار محكمة العدل الدولية بشأن إسرائيل

توالت ردود الفعل الدولية على قرار محكمة العدل الدولية الذي أمر إسرائيل بالعمل على منع ارتكاب أي عمل يُحتمل أن يرقى إلى "الإبادة الجماعية" في قطاع غزة وإلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية إليه.

وقالت المحكمة إن إسرائيل التي تسيطر على كل معابر دخول المساعدات الدولية إلى قطاع غزة الذي تفرض عليه حصارًا تامًا، يجب أن تتخذ "خطوات فورية" لتمكين توفير "المساعدات الإنسانية التي يحتاجها الفلسطينيون بشكل عاجل". ولا تملك هذه الهيئة أي وسيلة لتنفيذ قراراتها.

ولم تصدر المحكمة قرار يتعلق بوقف العمليات العسكرية في غزة، وهو المطلب الأساسي لجنوب إفريقيا ضمن الإجراءات الطارئة التي طالبت بها.

واشنطن: "يتفق مع رؤيتنا"

قالت الولايات المتحدة، الجمعة، إن قرار محكمة العدل الدولية بشأن الحرب بين إسرائيل وحماس يتفق مع رؤية واشنطن بأن إسرائيل لها الحق في اتخاذ إجراء وفقا للقانون الدولي لضمان عدم تكرار هجوم السابع من أكتوبر.

أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية"نحن ما زلنا نعتقد أن اتهامات بوقوع إبادة جماعية ليست لها أساس، ونلاحظ أن المحكمة لم تصدر قرارًا بشأن وقوع إبادة جماعية أو دعوة لوقف إطلاق النار في قرارها، بل دعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزون لدى حماس"، وفقًا لما صرح به المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية.

الاتحاد الأوروبي: نتوقع الامتثال التام لأوامر المحكمة

قال الاتحاد الأوروبي إنه يتوقع من إسرائيل وحركة حماس الامتثال التام لأوامر محكمة العدل الدولية.

كما دعت المحكمة حماس وجماعات مسلحة أخرى إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن.

ترحيب مصري

رحبت مصر بقرار محكمة العدل الدولية بشأن فرض إجراءات طارئة على إسرائيل في حربها على قطاع غزة.

أكدت مصر على أنها كانت تتطلع لأن تطالب محكمة العدل الدولية بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة مثلما قضت المحكمة في حالات مماثل".

وشددت القاهرة على على ضرورة احترام وتنفيذ قراراتها.

السعودية:

أعربت وزارة الخارجية السعودية عن ترحيب المملكة بالقرار الرّامي إلى وقف أيّة ممارسات وتصريحات تهدف إلى الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر، مع رفض رد الدعوى المقدمة من جنوب أفريقيا.

أشادت الخارجية السعودية "بجهود جمهورية جنوب أفريقيا برفع دعوى ضد الانتهاكات المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، مشددةً على أهمية اتخاذ المجتمع الدولي المزيد من التدابير لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ومحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلي على كافة انتهاكاتها الممنهجة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني".

دعوة فلسطينية لضمان تنفيذ القرار

رحب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي بالإجراءات المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، قائلا إن قضاة المحكمة حكموا لصالح الإنسانية والقانون الدولي.

ودعا المالكي جميع الدول إلى ضمان تنفيذ جميع التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة، بما في ذلك إسرائيل، مؤكدا أن هذا تعهد قانوني ملزم.

وأشار إلى أن قرار محكمة العدل الدولية يثبت أن "لا دولة فوق القانون".

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي:

قرار محكمة العدل الدولية اليوم ضد إسرائيل يؤكد على جرائمها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ضرورة قيام المجتمع الدولي بكافة مؤسساته ومنظماته لضمان امتثال إسرائيل لهذا القرار، والوقف الفوري لهجمات الألة العسكرية الإسرائيلية الهمجية على قطاع غزة، ووقف تهجير الأشقاء الفلسطينيين وتوفير كافة المساعدات ومستلزمات الحياة الكريمة لهم.

الأردن يرحب ويدعو لوقف الحرب

رحبت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، بالقرار التاريخي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في القضية التي رفعتها جمهورية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة وخرق التزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

أكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير د.سفيان القضاة أهمية قرار المحكمة هذا النظر في ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وإقرار تدابير إجرائية فورية تشمل وقف إسرائيل ارتكاب جرائم قتل الفلسطينيين وإلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي بهم وإخضاعهم لظروف معيشية تستهدف التدمير المادي لهم وتوفير الاحتياجات الإنسانية.

وشدد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل فوري لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وما يسببه من كارثة إنسانية، وما يمثله من خرق فاضح

للقـانون الـدولي والقـانون الـدولي الإنسـاني وتجـاوز لكـل الحـدود القانونيـة والأخلاقية والإنسانية.

ثمن الجهود الكبيرة والمقدرة التي بذلتها جمهورية جنوب أفريقيا الصديقة.

حكومة جنوب أفريقيا: مانديلا يبتسم في قبره

قال رونالد لامولا وزير العدل في جنوب أفريقيا إن الزعيم الجنوب أفريقي الراحل نيلسون مانديلا "سيبتسم في قبره" بعد أمر محكمة العدل الدولية بفرض تدابير طارئة على إسرائيل بسبب حربها في غزة.

نرحـب بـالإجراءات المؤقتـة التـي فرضـتها محكمـة العـدل الدوليـة علـى إسرائيل.

الحكم انتصار حاسم لسيادة القانون ومنعطف مهم في البحث عن العدالة للشعب الفلسطيني.

- فعلنا ما يلزم لحماية أرواح آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة.
- لا يمكن تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية بدون وقف إطلاق النار.
- كنا نود من المحكمة أن تصدر قرارا بوقف إطلاق النار في غزة.
- نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وندعوه إلى عدم فقدان الأمل.
- علينا أن ندعو إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي.
- ينبغي تطبيق وقف إطلاق النار في غزة ولو بطريقة غير مباشرة.

تركيا: قرار قيم

رحب الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بقرار محكمـة العدل الدوليـة القاضي بأن على إسرائيل بذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في غزة.

وكتب اردوغان على موقع "اكس" "اعتبر قرار الأمر القضائي المؤقت الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بشأن الهجمات اللاإنسانية في غزة قرارا قيما وأرحب به".

إسبانيا: نطالب بتنفيذه

الحكومة الإسبانية رحبت بقرار محكمة العدل الدولية.

وقال رئيس الوزراء الاشتراكي الاسباني بيدرو سانشيز في رسالة على منصة "إكس"، "نرحّب بقرار محكمة العدل الدولية ونطلب من الأطراف تنفيذ الإجراءات الموقتة التي صدرت عنها".

وأضاف "سنواصل الدفاع عن السلام وإنهاء الحرب والإفراج عن الرهائن والوصول إلى المساعدات الإنسانية وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل حيث يتعايش البلدان بسلام وأمن".

فرنسا: ندعم المحكمة

باريس تؤكد التزامها بالقانون الدولي ودعمها لمحكمة العدل الدولية.

فرنسا تعتزم الإشارة إلى الخطورة الاستثنائية لجريمة الابادة التي تستوجب إثبات وجود نية مسبقة.

تدعو لوقف لإطلاق النار في غزة وتذكر إسرائيل بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

ردود الفعل بشأن قرار محكمة العدل الدولية الخاص بدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل

أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ كل ما في وسعها من تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية في حربها ضد حركة حماس في قطاع غزة، لكنها لم تصل إلى حد الدعوة إلى وقف لإطلاق النار فوري.

رئيسة محكمة العدل الدولية جوان دونوغو (وسط) قبيل إعلان الحكم بشأن قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل، التي رفعتها جنوب أفريقيا، في لاهاي.

قالت محكمة العدل الدولية في قرارها الجمعة بخصوص القضية التي تقدمت بها جنوب أفريقيا، إنه يتعين على إسرائيل ضمان عدم ارتكاب قواتها إبادة جماعية واتخاذ إجراءات لتحسين الوضع الإنساني للمدنيين الفلسطينيين في القطاع. وفيما يلي أبرز ردود الأفعال بشأن هذا القرار.

جنوب أفريقيا: "نصر حاسم"

صرح سيريل رامافوزا رئيس جنوب أفريقيا الجمعة قائلا إنه "يتوقع من إسرائيل الالتزام بحكم محكمة العدل الدولية بأن تتخذ تدابير لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في غزة".

وأضاف "شعب جنوب أفريقيا لن يقف متفرجا على جرائم ترتكب بحق شعب آخر".

وأردف رئيس جنوب أفريقيا قائلا "نؤمن بقوة أنه بعد قرار محكمة العدل لا بد من تنسيق الجهود لوقف إطلاق النار". هذا، وأشادت جنوب أفريقيا أيضا "بالنصر الحاسم" لحكم القانون الدولي، بعد أن قضت محكمة العدل الدولية

لصالح طلبها فرض إجراءات طارئة على إسرائيل بسبب عملياتها العسكرية في غزة.

وقالت على لسان وزارة خارجيتها إن "اليوم يمثل انتصارا حاسما لسيادة القانون الدولي ومنعطفا مهما في السعي لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني".

إسرائيل: تهمة الإبادة "مشينة"

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الجمعة إن تهمة الإبادة الجماعية الموجهة لإسرائيل في محكمة العدل الدولية "مشينة".

وأضاف أن إسرائيل ستفعل كل ما هو ضروري للدفاع عن نفسها. وقال في بيان باللغة الإنكليزية "مثل كل دولة، لإسرائيل حق أصيل في الدفاع عن نفسها". وتابع "المحاولة الدنيئة لحرمان إسرائيل من هذا الحق الأساسي هي تمييز صارخ ضد الدولة اليهودية، وقد تم رفضها عن استحقاق".

الولايات المتحدة: مزاعم الإبادة "لا أساس لها"

ومن جانبه، قال متحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد صدور القرار "ما زلنا نعتقد أن مزاعم الإبادة الجماعية لا أساس لها من الصحة ونشير إلى أن المحكمة لم تتوصل إلى قرار بشأن الإبادة الجماعية أو تدعو إلى وقف إطلاق النار في حكمها".

السلطة الفلسطينية: "لا دولة فوق القانون"

واعتبرت السلطة الفلسطينية أن طلب محكمة العدل الدولية من إسرائيل أن تبذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة، "يذكر العالم أن لا دولة فوق القانون".

وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في مقطع فيديو "إن القرار المصيري لمحكمة العدل الدولية يذكر العالم أن لا دولة فوق القانون وأن

العدل يسري على الجميع ويضع حدا لثقافة الإجرام والإفلات من العقاب لإسرائيل والتي تمثلت بعقود من الاحتلال والتطهير العرقي والاضطهاد والفصل العنصري".

حركة حماس: "إبادة جماعية" مستمرة

ورحبت حركة حماس بقرار محكمة العدل الدولية في طلب جنوب أفريقيا فرض تدابير طارئة على إسرائيل بسبب حربها في قطاع غزة.

ودعت حماس أيضا المجتمع الدولي إلى مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرارات المحكمة ووقف ما وصفته بأنه "إبادة جماعية" مستمرة بحق الفلسطينيين.

مصر: "احترام وتنفيذ" القرارات

رحبت مصر الجمعة بقرار محكمة العدل الدولية بشأن فرض إجراءات طارئة على إسرائيل في حربها على قطاع غزة.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية المصرية "أكدت جمهورية مصر العربية على أنها كانت تتطلع لأن تطالب محكمة العدل الدولية بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة مثلما قضت المحكمة في حالات مماثلة" مشددة على ضرورة احترام وتنفيذ قراراتها.

الأردن: "تنفيذ القرارات فورا"

ورحبت الخارجية الأردنية بقرار المحكمة مؤكدة "ضرورة تنفيذ هذه الإجراءات التدبيرية بشكل فوري لوقف قتل الأبرياء في غزة وتدمير كل مقومات الحياة فيه".

السعودية: "محاسبة" إسرائيل

ومن جانبها، قالت وزارة الخارجية السعودية الجمعة في بيان إن الرياض رحبت بقرار محكمة العدل الدولية فيما يخص طلب جنوب أفريقيا فرض تدابير

طارئة على إسرائيل بسبب حربها في قطاع غزة. ودعت المملكة إلى "محاسبة" إسرائيل، مطالبة الدولة العبرية ببذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة.

وأعربت وزارة الخارجية في بيان عن "تأييد المملكة لما صدر عن محكمة العدل الدولية، وتؤكد الرفض القاطع لممارسات الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية"، مشددة على "أهمية اتخاذ المجتمع الدولي المزيد من التدابير لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ومحاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلي على كافة انتهاكاتها الممنهجة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني".

قطر: "انتصار للإنسانية"

رحبت قطر بقرار محكمة العدل الدولية التي طالبت إسرائيل ببذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة، معتبرة أنه "انتصار للإنسانية".

وقالت وزارة الخارجية القطرية في بيان إنها "ترحب بالتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية ... وعدّتها انتصارا للإنسانية وسيادة حكم القانون والعدالة الدولية".

تركيا: "قرار قيم"

ورحب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقرار محكمة العدل الدولية القاضي بأن على إسرائيل بذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في غزة.

وكتب أردوغان على موقع "إكس" "أعتبر قرار الأمر القضائي المؤقت الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بشأن الهجمات اللاإنسانية في غزة قرارا قيما وأرحب به".

إيران: مثول إسرائيل أمام العدالة

ومن جانبه، دعا وزير الخارجية الإيراني إلى مثول السلطات الإسرائيلية أمام العدالة بعدما أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع أعمال الإبادة الجماعية في غزة.

وقال الوزير حسين أمير عبد اللهيان على منصة إكس الجمعة "إن سلطات النظام الإسرائيلي الزائف... لا بد أن تمثل أمام العدالة على الفور لارتكابها الإبادة الجماعية وجرائم حرب غير مسبوقة بحق الفلسطينيين".

الاتحاد الأوروبي: تنفيذ "كامل وفوري"

وأكد الاتحاد الأوروبي أنه يتوقع تنفيذا "كاملا وفوريا" لقرار محكمة العدل الدولية الذي طلبت فيه من إسرائيل أن تبذل كل ما في وسعها لمنع وقوع أي أعمال إبادة في قطاع غزة.

وجاء في بيان مشترك لمسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل والمفوضية الأوروبية أن قرارات "محكمة العدل الدولية ملزمة للأطراف وعليها الالتزام بها. ويتوقع الاتحاد الأوروبي تنفيذها الكامل والفوري والفعال".

فرنسا: يجب "إثبات النية"

وأكدت فرنسا أن قرار محكمة العدل الدولية بشأن غزة "يعزز تصميمها" على العمل من أجل وقف إطلاق النار، وأضافت أن جريمة الإبادة الجماعية، التي تتهم بعض الدول إسرائيل بارتكابها، تتطلب "إثبات النية".

إسبانيا: "إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.."

ومن جهتها، رحبت إسبانيا، إحدى أكثر الدول الأوروبية انتقادا لإسرائيل منذ بدء الحرب بينها وبين حماس، الجمعة بقرار محكمة العدل الدولية.

وقال رئيس الوزراء الاشتراكي الإسباني بيدرو سانشيز في رسالة على منصة إكس "نرحب بقرار محكمة العدل الدولية ونطلب من الأطراف تنفيذ الإجراءات المؤقتة التي صدرت عنها".

وأضاف "سنواصل الدفاع عن السلام وإنهاء الحرب والإفراج عن الرهائن والوصول إلى المساعدات الإنسانية وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل حيث يتعايش البلدان بسلام وأمن". فرانس٢٤/ أ ف ب/ رويترز

الفصل العاشر

العزلة الدولية للولايات المتحده الامريكيه

العزلة الدولية للولايات المتحده الامريكيه

أثارت ردود الفعل العربية والإسلامية الغاضبة، تجاه الموقف الأمريكي من أزمة غزة–إسرائيل، تساؤلات عدة بشأن مستقبل الأمن والسلم الدوليين في الشرق الأوسط تحت الرعاية الأمريكية.

أدت الحرب الدائرة في غزة إلى نتائج كارثية على المستوى الإنساني، عجزت خلالها جميع المؤسسات والهيئات الأممية، ليس عن وقف مؤقت للحرب فقط، وإنما عن ممارسة دورها التقليدي في الحفاظ على دماء وأرواح أكثر من عشرة آلاف مدني فلسطيني، جلهم من الأطفال والنساء. رغم قناعة شعوب المنطقة بحتمية التأييد الأمريكي لإسرائيل في صراعها التاريخي مع الفلسطينيين، وفق منطق المصلحة، إلا أنهم، ولأول مرة منذ عقود، يجدون أنفسهم في مواجهة حالة بحث معقدة، عن الهوية الحضارية المعهودة للولايات المتحدة، في التعامل مع القوانين الدولية والقضايا الحقوقية والإنسانية، وإذا بهم، أمام واقع مفاجئ ومعكوس، تقوم خلاله إدارة الرئيس بايدن، باسترضاء إسرائيل، عبر منح رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو الضوء الأخضر، لتحقيق طموحاته وأهدافه الانتقامية في قطاع غزة، بلا قيد أو شرط.

بدا واضحاً منذ بدء الأزمة، مدى فقدان واشنطن قدرتها على ضبط مؤشرات التوازن تجاه خلفيات الحدث وتطوراته؛ فسهولة تهافت المسؤولين الأمريكيين، على تل أبيب، وسرعة البت في مطالبها المادية والمعنوية، بالتزامن مع تحريك آليات عسكرية إلى المنطقة، في مقابل تجاهل حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وتقرير مصيره، في ظل قرار فرض العقوبات المتعددة على قادة حماس، أظهر للحلفاء والغرماء، تخلي الولايات المتحدة

الأمريكية عن حيادها الموضوعي، كقوة عظمى مسؤولة عن حسم النزاعات، وورطها كطرف أساسي وشريك في سفك دماء الأبرياء من المدنيين.

زاد من وتيرة السخط الشعبي تجاه ردود الفعل الأمريكية، عدم تحري واشنطن، طبيعة النهج المقرر اتباعه من قبل القيادة الإسرائيلية في الرد العسكري على عملية السابع من أكتوبر، و الوقوف على مدى مناسبته أو عدم مناسبته لأمن الفلسطينيين والأسرى، قبل اتخاذ قرار الدعم الحربي واللوجيسيتي، إلى جانب اعتماد الإدارة الأمريكية مقاربات غير مقبولة، إقليمياً ودولياً، لتعليل الإبادة الجماعية للفلسطينيين، وذلك من قبيل الترديد المتكرر لعبارة "من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها" إلى جانب التصديق المطلق لرواية تل أبيب المضللة حول تفاصيل العملية، وبدلاً من أن تسعى الولايات المتحدة إلى تطويق الأزمة عبر قرارات أممية ملزمة بوقف الحرب، إذا بها تعرقل أي قرار يفضي إلى ذلك، وهو ما وظفته آلة البطش الإسرائيلية، أسوأ توظيف، وأصبح معه البيت الأبيض، معزولاً عن الحقيقة وعن الصورة الكاملة.

من تجليات هذه الوضعية، أنه بعد شهر من سفك الدم الفلسطيني، اكتشفت إدارة بايدن أنها وضعت شعوب وحكومات العالم أجمع، أمام معضلة أخلاقية غير مسبوقة في غزة، باتت بسببها قناعات الغالبية العظمى من هذه الشعوب، وفي مقدمتها العرب والمسلمون، تؤمن بعدم جدوى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، في حماية المستضعفين وقت الحروب والأزمات، بل وبعدم قابلية هذه القوانين ابتداءً، للتطبيق عملياً، طالما تسلطت عليها المصالح الخاصة بـ"شرطي العالم"، و بحليفته إسرائيل، وهي القناعات التي عززتها المآلات الكارثية المُشاهدة، من منع الماء والغذاء والدواء والوقود، بالتزامن مع القصف براً وبحراً وجواً.

من المؤسف حقاً، أن وجهات النظر الرسمية لكثير من المسؤولين الأمريكيين، لا تزال تؤكد انتصارهم لمحدودية الآثار المستقبلية المترتبة على الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل في هذه الحرب، وأنها لن تشكل خطورة على أمن البلاد، وهو ما يبدو معه أن الولايات المتحدة، لم تتعلم بعدُ من أخطائها السابقة في العراق وأفغانستان وغيرهما؛ لأن الحقيقة التي لا شك فيها، هي أن كل الأمريكيين، مهددون على المديين المتوسط والبعيد، بعزلة دولية على كل الأصعدة والمستويات، لا لشيء، سوى لأن سلوك حكومتهم الراهنة، أفقد البلاد حوارها الحضاري مع العالم، وساهم في صناعة عداوات دفينة، يُتوقع لها أن تتحول بفعل الدماء البريئة المهدرة في المنطقة، إلى (إرهاب عابر للحدود)، وبخلاف ذلك، يمكن أن تشهد خريطة التحالفات الدولية والإقليمية، تحولات غير مسبوقة، سينعم خلالها منافسو واشنطن بمكاسب تجارية واستراتيجية موجعة للمستقبل الأمريكي، ومن ثم، يجب أن تبادر واشنطن بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وأن تراجع سياساتها المبنية على منطق الاغترار بالقوة، قبل أن تجد نفسها ضحية الحليف القريب قبل البعيد.

الولايات المتحدة في عزلة على الساحة الدولية بسبب دعمها لإسرائيل

واشنطن (أ ف ب) – عندما تسلّم الرئيس الأميركي جو بايدن السلطة قبل ثلاث سنوات أعلن بنبرة ملؤها الحماسة أنّ "أميركا عادت!" لتحمّل مسؤولياتها الدولية بعد السياسة الانعزالية التي انتهجها سلفه دونالد ترامب، لكنّ واشنطن تجد نفسها اليوم في عزلة دولية متزايدة بسبب دعمها الراسخ لإسرائيل.

ومنذ بدأت الحرب بين إسرائيل وحماس إثر هجوم غير مسبوق شنّته الحركة الفلسطينية انطلاقاً من قطاع غزة على جنوب الدولة العبرية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، اضطرت واشنطن أكثر من مرة لأن تقف لوحدها في

المحافل الدولية للدفاع عن حليفتها. وفي مجلس الأمن الدولي، على سبيل المثال، استخدمت الولايات المتّحدة مرّتين متتاليتين حق النقض لمنع صدور قرارين يدعوان إلى "وقف إطلاق نار إنساني" في القطاع الفلسطيني.

لكنّ الدولة الأقوى في العالم خرجت الجمعة، على استحياء، من عزلتها في مجلس الأمن الدولي بقرارها عدم وأد قرار يدعو إلى إدخال مساعدات إنسانية "على نطاق واسع" إلى القطاع.

وخلافاً للموقف الذي اتّخذه بعض من أقرب حلفائها مثل بريطانيا وفرنسا واليابان التي صوّتت لصالح القرار ـ امتنعت الولايات المتّحدة عن التصويت، وكذلك فعلت روسيا.

وقبل ذلك بأسبوع، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لم تجد الولايات المتّحدة بين سائر شركائها الأوروبيين سوى النمسا وجمهورية التشيك في التصويت ضدّ قرار يدعو إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة.

ولا ينفكّ هذا الوضع ينعكس سلباً على صورة الولايات المتحدة في العالم.

قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد بدت على الشاشة أسماء الدول التي صوّتت على قرار غير ملزم يدعو إلى "وقف إطلاق نار إنساني فوري" في غزة خلال جلسة في نيويورك في ١٢ ك١/ديسمبر ٢٠٢٣.

وتقول ليزلي فينجاموري الخبيرة في مركز تشاتام هاوس للأبحاث في لندن إنّ "الطريقة التي يُنظر بها إلى كلّ هذا في بقية العالم هي أنّ الولايات المتّحدة تهتمّ بالإسرائيليين والأوكرانيين"، وتعير اهتماماً أقلّ للشعوب غير الغربية.وخلافاً لسلفه الجمهوري الذي دعم إسرائيل بدون أيّ تحفّظ، فقدّ بايدن صبره أكثر من مرة مع الدولة العبرية إلى حدّ أنّه أخرج إلى العلن خلافاته مع حكومة بنيامين نتانياهو .وفي معرض دفاعه عن الحرب التي تخوضها إسرائيل

ضدّ حماس، حضّ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن العالم على ممارسة ضغوط على الحركة الفلسطينية وليس على الدولة العبرية فحسب،.

لكنّ فينجاموري تقول إنّ هذه الرواية القائلة بأنّ بايدن "يعانق نتانياهو بينما يضغط في السرّ" على إسرائيل لا تستقيم لوقت طويل.

- "انحياز تامّ" -

وأظهر استطلاع للرأي أجرته منظمّة "المستقلّة" على عيّنة من الشعوب العربية ونشرت نتائجه في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أنّ ٧% فقط من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن دور الولايات المتّحدة كان إيجابياً في الحرب بين إسرائيل وحماس.

وقبل ٢٠ عاماً أدّى غزو العراق إلى الإضرار بسمعة الولايات المتّحدة في العالم. ويقول منقذ داغر، المسؤول في منظمة "المستقلّة"، إنّ أميركا كانت حتى وقت قريب "لا تزال تمثّل هذه الصورة لبلد يجسّد (...) الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير (...) الكثير من القيم التي تليق بالحلم الأميركي الشهير".

لكنّ سيل المشاهد المروّعة من غزة، والتي يتمّ تداولها بشكل جماعي على شبكات التواصل الاجتماعي، "قلب الوضع رأساً على عقب"، بحسب ما يضيف.

ويعتبر داغر أنّ هذا الأمر أظهر للعرب "انحياز الولايات المتحدة التامّ للإسرائيليين وعدم احترامهم لحقوق الإنسان عندما يتعلّق الأمر بالفلسطينيين".

وأول من استفاد من هذا التحوّل في الرأي العام هو الصين وروسيا، لكنّ المستفيد الأبرز هي إيران.

وكثّفت الصين جهودها الدبلوماسية بشكل كبير في المنطقة، لكنّ إدارة بايدن حاصرتها من خلال حضّها على استخدام نفوذها لدى طهران لوقف

الهجمات التي يشنّها المتمرّدون الحوثيون انطلاقاً من المناطق الخاضعة لسيطرتهم في اليمن على سفن تجارية في البحر الأحمر.

وفي حين أنّ الصين لديها وجوداً عسكرياً محدوداً في الشرق الأوسط، فقد أنشأت الولايات المتّحدة أخيراً تحالفاً عسكرياً انضمّت إليه أكثر من ٢٠ دولة لحماية حركة السفن في المنطقة.

ويقول براين كاتوليس، من معهد الشرق الأوسط للأبحاث، إنّ العديد من الدول العربية التي تندّد بسياسة واشنطن الخارجية "هي نفسها التي تستفيد من المنظومة الأمنية التي أرستها الولايات المتحدة".

ويضيف "ألاحظ شكلاً معيّناً من الفصام في كثير من التصريحات الآتية من العالم العربي، فهم لا يستطيعون العيش معنا، لكنّهم لا يستطيعون العيش بدوننا أيضاً".



الفصل الحادي عشر

الحروب والنزاعات والصراعات الدوليه للولايات المتحده الامريكيه



الهجوم الأمريكي على اليابان

الهجوم الأمريكي على اليابان ، تسمى رسمياً عند الحكومة الأمريكية الحملة العسكرية على اليابان ، هي حملة عسكرية جوية وبحرية تقوم بها القوات الأمريكية للهجوم على الأراضي اليابانية كمرحلة الأخيرة في حرب المحيط الهادئ من شهر يونيو سنة ١٩٤٤م إلى أن أستسلمت اليابان في شهر أغسطس ١٩٤٥م بعد الهجوم النووي على مدينتي هيروشيما وناجازاكي

أشهر المعارك داخل اليابان

خاض أهم المعارك التي خسرت اليابان أهم أراضيها ، واجتياح القوات الأمريكية عن طريق البحر هما معركة ايو جيما مابين شهر فبراير ومارس سنة ١٩٤٥م ، ومعركة أوكيناوا من شهر أبريل إلى يونيو سنة ١٩٤٥م ، والتي أصبحت في وقتها منطقة عسكرية أمريكية قبل أن تعيد الأراضي إلى الحكومة اليابانية مع إبقاء قاعدتها العسكرية في أوكيناوا منذ عام ١٩٤٥م إلى يومنا هذا.

الغارات الجوية

قامت القوات الجوية الأمريكية بعمل غاراتها العسكرية على المنشآت المدنية والتي تسبب بإبادة أكثر من ٢٠٠ ألف ياباني معظمهم من المدنيين وتشريد أكثر من مليون إنسان ، وكانت أشهرها الغارة الجوية على طوكيو ، وكانت بدأت الفكرة منذ عام ١٩٤٢م بعد الهجوم على بيرل هاربر .

نصف قرن على الهزيمة الأمريكية بفيتنام

مع اقتراب الذكرى الفعلية الخمسين لانتهاء الحرب الوحشية التي شنتها الولايات المتحدة في فيتنام لنحو ٢٠ عاما، نستعرض سبع أسباب للهزيمة الأمريكية الكبرى في هذه الحرب.

لم يهدد الفيتناميون الولايات المتحدة ولم يأتوا إليها من أقصى الشرق، بل هي من أتتهم من أقصى الغرب بقضها وقضيضها، متحججة بأنها تخشى من تفشي "عدوى الشيوعية".

فسّر حينها العالم السياسي الأمريكي من أصول ألمانية، هانز مورغنثاو، الدوافع الأمريكية لتلك الحرب الهوجاء بأن واشنطن، أسيرة في حبائل منطق الحرب الباردة، وهي "تدخلت بشكل كبير" في فيتنام، على الرغم من أن "التهديد الشيوعي للمصالح الأمريكية من فيتنام بعيد في أسوأ الأحوال"، وعلى الرغم من أن "الحاجة إلى التدخل وفرص التدخل الناجح كانت محدودة أكثر بكثير مما كنا نعتقد".

وهكذا في ١٥ يناير ١٩٧٣، توقف الجيش الأمريكي وحلفاؤه عن القيام بعمليات قتالية في فيتنام. جاء ذلك بعد أربع سنوات من مفاوضات جرت في باريس، وتوصل أطراف الحرب إلى اتفاقات محددة.

وبعد بضعة أيام، في ٢٧ يناير، تم توقيع معاهدة سلام. وبحسب الاتفاقات التي تم التوصل إليها، تم جلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية، بعد أن فقدت ٥٨ ألف شخص قتلوا في تلك الحرب منذ عام ١٩٦٥.

دفعت الولايات المتحدة في تلك الحرب بأكثر من نصف مليون جندي، واستخدمت كل ما في ترسانتها من أسلحة رهيبة، لكنها أُنهكت ودفعت إلى لملمة فلولها ومغادرة فيتنام بلا رجعة.

السبب الأول للهزيمة الأمريكية في الحرب الفيتنامية تعكسه تسمية أطلقها العسكريون الأمريكيون على تلك الحرب وهي "ملهى الأحراش الجهنمي".

وعلى الرغم من التفوق الساحق في الأسلحة وفي عدد القوات الأمريكية التي بلغت ٥٤٠ ألف شخص في عام ١٩٦٨، إلا أنهم فشلوا في كسر إرادة الفيتناميين واخضاعهم.

ولم تتمكن سياسة الأرض المحروقة التي أسقطت خلالها الطائرات الأمريكية ٦.٧ مليون طن من القنابل على فيتنام، من "إرجاع الفيتناميين إلى العصر الحجري"، فيما كانت خسائر الجيش الأمريكي وحلفائه تتزايد باستمرار. خلال تلك الحرب، فقد الأمريكيون ٥٨٠٠٠ شخص قتلوا في الأحراش، و٢٣٠٠ في عداد المفقودين، وأكثر من ١٥٠٠٠٠ جريح، كما خسرت الولايات المتحدة ٧٣٨ مليار دولار انفقتها على تلك الحرب الطويلة والضروس.

يرجع السبب الثاني للهزيمة لتدني معنويات الجيش الأمريكي. كان التهرب من الخدمة العسكرية خلال حملة فيتنام ظاهرة واسعة الانتشار إلى حد ما في أمريكا. ويمكن في هذا السياق أن نتذكر الملاكم الأمريكي الشهير محمد علي كلاي، الذي رفض الخدمة في الجيش الأمريكي، وعوقب بتجريده من جميع الألقاب، وتم وقفه عن المشاركة في المسابقات لأكثر من ثلاث سنوات.

ويتمثل السبب الثالث في الخسائر الاقتصادية الهائلة والتي عبّر عنها مقاتل فيتنامي سابق في حديث مع المؤرخ الأمريكي ديفيد هاكوورث بقوله: "كنا نعلم أن مخزونكم من القنابل والصواريخ سوف ينضب في وقت أقرب من معنويات مقاتلينا"، مضيفا قوله في هذا السياق: "نعم ، كنا أضعف من الناحية المادية، لكن روحنا القتالية وإرادتنا كانتا أقوى منكم. كانت حربنا عادلة، لكن حربكم لم تكن كذلك. مشاة بحريتكم يعرفون ذلك والشعب الأمريكي كذلك".

هذا الموقف يتبناه المؤرخ فيليب ديفيدسون، الذي كتب قائلا: "طوال الحرب، لم تفكر الولايات المتحدة كثيرا في العواقب السياسية والاقتصادية والنفسية لعملياتها العسكرية. لم يأبه أحد لمقتل المدنيين، والدمار غير الضروري، ومع ذلك فقد أدى كلاهما إلى تأثير سياسي سلبي".

رابع سبب يكمن في أن الحرب التي خاضها الفيتناميون ضد الغزاة الأمريكيين كانت حربا شعبية، وكان معظم الفيتناميين إلى جانب المقاتلين. لقد زودوهم بالطعام والمعلومات الاستخباراتية، وبالرجال.

ويقتبس ديفيد هاكورث الخبير الأمريكي في هذا السياق مقولة للزعيم الصيني ماو تسي تونغ تقول إن "الشعب بالنسبة للمقاتلين مثل الماء للأسماك: أزل الماء ستموت الأسماك".

السبب الخامس يمكن تلخيصه في أن الحرب الفيتنامية عمليا كانت بين محترفين وهواة، فقد كان جنود وضباط الجيش الفيتنامي أفضل استعدادا بكثير من الأمريكيين للحرب في الأدغال، حيث أنهم كانوا يقاتلون من أجل تحرير الهند الصينية منذ الحرب العالمية الثانية. في البداية، كانت اليابان عدوتهم، ثم فرنسا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

سادس أسباب الهزيمة الأمريكية مرده الاحتجاجات الواسعة المناهضة للحرب، ومزاج المجتمع الأمريكي الكاره لتلك الحرب، فقد اهتزت الولايات المتحد بآلاف المظاهرات الاحتجاجية ضد الحرب في فيتنام. وتجلت ذروة الحركة المناهضة للحرب فما يسمى بـ"مسيرة البنتاغون"، حين احتشد في واشنطن في أكتوبر ١٩٦٧ ما يصل إلى ١٠٠ ألف شاب احتجاجا على الحرب. علاوة على كل ذلك، انتشر إدمان المخدرات والانتحار والهروب من الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الأمريكي. وعانى قدامى المحاربين من "متلازمة فيتنام"، التي تسببت في انتحار الآلاف من الجنود والضباط السابقين.

السبب السابع يتمثل بطبيعة الحال، في المساعدات التي قدمتها الصين والاتحاد السوفيتي، والتي شدّت من عضد الفيتناميين، فقد زود الاتحاد السوفيتي فيتنام بأسلحه متطورة حينها. وتقدر تلك المساعدة السوفيتية بمبلغ يتراوح بين ٨–١٥ مليار دولار، في حين تجاوزت التكاليف المالية لحرب الولايات المتحدة في فيتنام، بناء على الحسابات الحديثة، تريليون دولار أمريكي.

إضافة إلى الأسلحة، أرسل الاتحاد السوفيتي متخصصين عسكريين إلى فيتنام. وشارك من يوليو ١٩٦٥ إلى نهاية عام ١٩٧٤، حوالي ٦٥٠٠ ضابط وجنرال سوفيتي في القتال، بالإضافة إلى أكثر من ٤٥٠٠ جندي سوفيتي. كما تلقي أكثر من ١٠ آلاف من الجنود الفيتناميين تدريباتهم في المدارس العسكرية والأكاديميات في الاتحاد السوفيتي.

في مثل هذا اليوم دك "الملاك الأمريكي الرحيم" يوغسلافيا بقذائف مشعة وقنابل عنقودية

اتسمت الحملة الجوية التي نفذها الناتو ضد يوغسلافيا بين ٢٤ مارس إلى ١٠ يونيو ١٩٩٩، بعنف مفرط، واستخدمت فيها الولايات المتحدة قذائف مشعة وقنابل عنقودية وأسمتها "الملاك الرحيم".

قصفت الولايات المتحدة في تلك الحملة التي نفذتها قوات جوية تابعة لحلف شمال الأطلسي من دون تفويض من الأمم المتحدة، المنشآت العسكرية والمدنية على حد سواء، ودمرت عن قصد قطاعات من اقتصاد الخصم.

جاء التدخل الأجنبي للقوى الغربية تتويجا لحرب كوسوفو التي اندلعت في فبراير ١٩٩٨ على خلفية انتفاضة للانفصاليين الألبان في كوسوفو.

كوسوفو وميتوهيا تُعد أراضي صربية تاريخية. خلال الحرب العالمية الثانية، احتلت إيطاليا الفاشية المنطقة، ثم نقلتها إلى حليفتها ألبانيا، فيما كانت المنطقة في ذلك الوقت، مأهولة بالسكان الألبان المسلمين.

الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية، حين ظهرت يوغسلافيا الاشتراكية في البلقان، وكانت تضم ٦ جمهوريات، وعادت كوسوفو وميتوهيا إلى صربيا.

في النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ عدد المسلمين يتجاوز عدد الصرب في كوسوفو، بسبب الهجرة من ألبانيا وارتفاع معدل الولادات. وفيما لم يتطور الاقتصاد في المنطقة، ازدهرت تجارة الأسلحة وأسواق المخدرات.

لم يرض الألبان ولا اليوغسلاف على هذا الوضع، وشب نزاع عرقي. في المحصلة، أعلن ألبان كوسوفو، بسبب ميزتهم العددية، أنهم يريدون الانفصال عن يوغسلافيا وإقامة جمهورية مستقلة وطرد جميع الصرب ومواطني الجبل الأسود والغجر مما وصفوها بأراضيهم التاريخية.

اشتعلت الحرب في المنطقة، وبدأ الألبان حربهم من أجل الانفصال بواسطة جيش تحرير كوسوفو، وهي منظمة سيئة السمعة، تذكر الولايات المتحدة ذاتها أن تمويلها تم في ذلك الوقت من خلال بيع الأعضاء البشرية والمخدرات.

بين ألبان كوسوفو والجيش والشرطة اليوغوسلافيين، اشتعلت حرب ضروس تخللتها عمليات تطهير عرقي على نطاق واسع.

القوات الحكومية معتمدة على تجهيزاتها الأفضل انتصرت، إلا أن الوضع أصبح أكثر توترا بشكل خاص بعد الحادث الذي وقع في قرية راشاك في ١٥ يناير ١٩٩٩، حين وقع اشتباك مسلح كبير بين وحدات من قوات الأمن اليوغسلافية ومسلحي جيش تحرير كوسوفو.

عّلقت المفاوضات التي عقدت في فبراير ومارس ١٩٩٩ في "رامبوييه" و"باريس" بفرنسا في ١٩ مارس، ولم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق، حيث رفض رئيس جمهورية يوغسلافيا الاتحادية سلوبودان ميلوسيفيتش التوقيع على مرفقات عسكرية لاتفاق تسوية الأزمة.

في ٢٤ مارس ١٩٩٩، من دون موافقة من مجلس الأمن الدولي، بدأ حلف الناتو حملة جوية ضارية على أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، واتخذ قرار إطلاق العملية من قبل الأمين العام لحلف الناتو آنذاك خافيير سولانا.

السبب الرسمي لبدء العمليات العسكرية أُرجع إلى وجود القوات الصربية على أراضي مقاطعة كوسوفو وميتوهيا، علاوة على اتهام السلطات الصربية بالتطهير العرقي.

في الحملة الجوية شاركت ثلاثة عشر دولة للحلف بطائراتها الحربية، من بينها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج والبرتغال وإسبانيا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، فيما قامت الوحدة الأمريكية بـ ٧٥ ٪ من جميع عمليات قوات التحالف.

غزو العراق

٢٠ عاما على غزو العراق.. أحدث تقديرات تكلفة الحرب منذ ٢٠٠٣

– تبدأ كل حرب تقريبا بسبب واضح ظاهريا، وبتقييمات متفائلة حول نتائجها ومدتها وتكاليفها. هكذا كانت الحال مع حرب العراق عام ٢٠٠٣، التي شنتها الولايات المتحدة تحت ادعاءات وجود أسلحة دمار شامل يتم إنتاجها وتخزينها من قبل بغداد، وثبت لاحقا كذب هذه المزاعم.

كانت إدارة جورج بوش مقتنعة، وطمأنت الشعب الأميركي والعالم، بأن الحرب ستخلف عددا قليلا من الضحايا المدنيين والعسكريين، وستؤدي إلى "نصر" سريع تليه إعادة الإعمار، وتحويل العراق إلى حكومة ديمقراطية، وتركه ببنية تحتية أفضل. لكن، حسب ما وثق "مشروع تكاليف الحرب" (Cost of War) بجامعة براون (Brown University) الأميركية، فإن هذه الافتراضات المتفائلة تواجه سجلا من الوفيات، والتكاليف المرتفعة والمستمرة، والدمار الإقليمي.

ويصدر "مشروع تكاليف الحرب" في جامعة براون تحديثا دوريا لدراسة عن تكلفة الحرب في العراق، ويظهر التحديث الأخير أن الحرب كلفت الخزانة الأميركية حتى الآن ما لا يقل عن ٢.٨٩ تريليون دولار، أي ما يقرب من ٢٦ ألف دولار لكل دافع ضرائب فدرالي، هذا بالإضافة لضحايا وقتلى تخطى عددهم ربع مليون شخص أغلبهم من المدنيين العراقيين.

تتكون ميزانية حروب الولايات المتحدة من تكاليف مباشرة للإنفاق العسكري على العمليات من قبل وزارة الدفاع، والمهام المساعدة من وزارة

الخارجية. وهناك أيضا تكاليف إضافية، بما فيها ميزانية تمويل الرعاية الطبية ورعاية المعوقين من "المحاربين القدامى".

ويُقدر إجمالي التكاليف حتى الآن بنحو ١.٧٩ تريليون دولار، ولا يشمل الأموال المطلوبة للسنة المالية ٢٠٢٤. وإذا تم تضمين تكاليف الرعاية الطبية ورعاية المعوقين "للمحاربين القدامى" المستقبلية، فستصل هذه التكاليف إلى نحو ٢.٨٩ تريليون دولار. ولا يشمل الرقم المذكور هنا الإنفاق الأميركي على تكاليف المساعدات الخارجية وإعادة الإعمار.

ونتج عن الإنفاق المرتفع على الحرب في العراق ضياع فرص بديلة للاقتصاد الأميركي، ولم يستفد هذا الاقتصاد في الهياكل الأساسية العامة، مثل الطرق والمدارس ومشروعات البنية التحتية، في مقابل استفادة الصناعات العسكرية.

التكلفة البشرية

الحساب الكامل لتكاليف السنوات العشرين الماضية من الحرب في العراق يشمل التكلفة البشرية، حيث قتل وجرح الآلاف من الجنود العراقيين والسوريين والأميركيين والأجانب، إضافة للقتل المباشر للمدنيين والمقاتلين في منطقتي الحرب (العراق وسوريا).

وتضمنت تقديرات مشروع "تكاليف الحرب" أعداد القتلى والضحايا في أثناء محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، واعتبرهم التقرير نتاجا غير مباشر للغزو الأميركي للعراق.

ووفق جامعة براون في الفترة بين مارس/آذار ٢٠٠٣ ومارس/آذار ٢٠٢٣، فإن عدد قتلى الجيش الأميركي بلغ ٤٥٩٩ شخصا، أما قتلى موظفي البنتاغون المدنيين فبلغ ١٥ شخصا، وعدد القتلى من المتعاقدين الأميركيين فوصل إلى ٣٦٦٩ شخصا.

وقدرت الجامعة عدد قتلى الضحايا المدنيين في كل من سوريا والعراق بنحو ٣٤٩ ألف شخص خلال الفترة المحددة. وأن عدد القتلى في صفوف الصحفيين في البلدين ٣٥٧ شخصا.

حصيلة أكبر

ولكن هناك حصيلة لما يُعرف باسم "الموت غير المباشر" بسبب النزوح، وضعف الوصول إلى مياه الشرب الآمنة، ونقص الرعاية الصحية، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، رغم تحسن بعض مؤشرات الصحة في العراق، بما في ذلك وفيات الأطفال والرضع.

لكن حتى اليوم، أكثر من ٧ ملايين شخص من العراق وسوريا لا يزالون لاجئين، ونحو ٨ ملايين شخص نازحون داخليا في البلدين. ولم يفصّل التقرير خلفيات هذا اللجوء والنزوح أو يربط بعضه على الأقل بالأزمة في سوريا بعيدا عن محاربة تنظيم الدولة.

تكلفة أخرى بيئية

كما أن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المحلية والعواقب البيئية، بما فيها انبعاثات غازات الدفيئة (التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري) المرتبطة بالحرب، سيستمر لفترة طويلة.

ويُشير تقدير جامعة براون إلى تكلفة بيئية عالية يتحملها العراق ممثلة في انبعاث ٩٨ إلى ١٢٢ مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (MMTCO2e) من العمليات العسكرية الأميركية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢١ في منطقة الحرب.

التدخلات الأميركية بالصومال منيت غالبا بالفشل

منذ العام ١٩٩٢ تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر بالصومال، لكنها واجهت انكسارات أكثر من الانتصارات.

ففي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢ أطلقت الولايات المتحدة عملية أطلقت عليها "إعادة الأمل"، قالت إن الغرض منها مساعدة ضحايا المجاعة وإعادة السلام في الصومال الممزق بسبب معارك أمراء الحرب فيه، غير أنها اضطرت للانسحاب من هناك بعد مقاومة الصوماليين لها بعنف.

وقادت واشنطن قوة دولية ضمت ٣٨ ألف جندي بينهم ٢٨ ألف أميركي في إطار اهتمام متزايد بمنطقة القرن الأفريقي عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، كما كانت إدارة الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون تسعى لإثبات قدرة القوات الأميركية على تنفيذ مهام إنسانية.

وفي مايو/ أيار ١٩٩٣ تولت الأمم المتحدة قيادة عملية حفظ السلام في إطار مهمة أطلق عليها "عملية الأمم المتحدة في الصومال" (UNOSOM. وكانت المهمة تهدف إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية وتوفير الأمن في الموانئ والمطارات والطرق الرئيسة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.إلى جانب الجنود الأميركيين شاركت قوات من باكستان ونيجيريا وفرنسا وإيطاليا. غير أن العملية الدولية كسابقتها الأميركية منيت بفشل ذريع وقتل ١٥١ جنديا أمميا.أما الجيش الأميركي فقتل منه ٣٠ جنديا في معارك مع قوات الجنرال محمد فرح عيديد الذي نفذ العديد من الهجمات ضد الأميركيين في جنوب مقديشو. أما أكثر الأيام دموية للقوات الأميركية في الصومال فكان الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول حيث أسقطت مروحيتان أميركيتان وانتهت بمقتل ١٨ جنديا سحلت جثث بعضهم في شوارع مقديشو.

وكانت الصدمة التي سببها هذا المشهد للأميركيين السبب الرئيس في إعلان بيل كلينتون سحب قواته وغادر آخر جندي أميركي الصومال في نهاية مارس/ آذار ١٩٩٤. واختارت واشنطن على مدى عقد من الزمان أن تنأى بنفسها عن الصومال الذي سادته الفوضى وغاب فيه الحكم المركزي وبدا منسيا من المجتمع الدولي.

تريليونا دولار وعشرات الآلاف من القتلى والجرحى.. هذه حصيلة ٢٠ عاما من الفشل الأميركي في أفغانستان

الحصيلة الأميركية المادية والبشرية كانت ثقيلة جدا في أفغانستان حيث أطول حروب الولايات المتحدة

واشنطن– أصدر "مشروع تكاليف الحرب" (Cost of War) في جامعة براون تحديثا لتحليلات دورية تُظهر أن حرب أفغانستان كلفت الخزانة الأميركية حتى الآن ما لا يقل عن ٢.٢٦١ تريليون دولار، أي ما يقرب من ١٦ ألف دولار لكل دافع ضرائب فدرالي.

لكن التقرير يشير إلى أن هذه التكاليف هي أقل من الواقع، لأن الأرقام لا تشمل الأموال التي يبقى دفع تكلفتها فيما يتعلق بتكاليف الرعاية الصحية المستقبلية لقدامى المحاربين في أفغانستان ولا مدفوعات الفائدة المستقبلية على الأموال التي تم اقتراضها لتمويل بقاء القوات الأميركية هناك لما يقرب من ٢٠ عاما.

ويقدر التحليل أن ٢٤١ ألف شخص لقوا مصرعهم في حرب أفغانستان، من بينهم ٢٤٤٢ من أفراد الجيش الأميركي، وانتحار أضعاف هذا الرقم.

إضافة إلى مقتل ما يقرب من ٤ آلاف متعاقد أميركي، كما أشارت إلى مقتل ١١٥٠ شخصا بين عسكريين ومتعاقدين من دول التحالف الدولي،

إضافة لمقتل نحو ١٤١ ألف أفغاني، من بينهم ٤٣ ألفا من عناصر طالبان، وما يقرب من ٦٠ ألفا من عناصر الشرطة والجيش الأفغاني، إضافة إلى ٣٨ ألف مدني أفغاني. ونجم عن الحرب إصابة ما يقرب من ٤٠ ألف أميركي، إضافة إلى مئات الآلاف من الأفغان.

ولا تشمل هذه الأرقام أقل الوفيات غير المباشرة الناجمة عن الجوع والمرض ونقص المياه، وأكثر من ذلك الناجمة عن الأضرار التي لحقت بها خلال الحرب.

أسئلة بلا أجوبة

وبقيت تكلفة الحرب في أفغانستان سؤالا بلا إجابة رسمية واضحة في العاصمة الأميركية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتكلفة المادية. وتنقسم تكلفة الحرب إلى شق يتعلق بالخسائر البشرية، وآخر يرتبط بالتكلفة المادية.

وكانت تقارير نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" كشفت أن تكلفة الحرب في أفغانستان وصلت إلى تريليوني دولار، في حين أشارت تقارير أخرى، حكومية وغير حكومية، إلى أن التكلفة المادية للحرب لم تتخطَّ حاجز التريليون دولار، وينبع التناقض لاختلاف طرق الحساب، وتضمين بعض العناصر وتجاهل أخرى.

وأكدت صحيفة "نيويورك تايمز" أن عدد الجنود الأميركيين الذين شاركوا في حرب أفغانستان على مدار الـ٢٠ عاما الماضية بلغ ٦٠٠ ألف جندي على فترات مختلفة، ولا يوجد منهم في أفغانستان حاليا إلا عدة آلاف يحمون سفارة بلادهم في كابل، وينقلون الدبلوماسيين والمتعاقدين الأميركيين لخارج أفغانستان.

تكلفة مالية غير واضحة

ولا تتفق الجهات الأميركية الحكومية المختلفة على وجود تكلفة واضحة ومحددة للحرب الأميركية في أفغانستان، والتي أصبحت أطول حرب في التاريخ الأميركي.

وأوضح سفير سابق خدم في عدة دول بالشرق الأوسط، وطلب عدم ذكر اسمه، أن من الصعوبة "التوصل إلى رقم محدد يعكس التكلفة المادية الدقيقة للحرب في أفغانستان، أو غيرها من الحروب".

ويضيف أن "لكل جهة حكومية طريقتها في حساب ما قامت به وأنفقت عليه، ولا يتم تجميع كل هذه الأنشطة من جهة حكومية واحدة، أي أن بعض التقديرات تكون لها مصداقية أكبر من غيرها".

وعلى سبيل المثال، لم تذكر الصحف الأميركية نفقات تكلفة علاج المصابين والمعاقين نتيجة الحرب، أو تكلفة مصروفات وزارة الأمن الداخلي المتعلقة بمكافحة ومحاربة الإرهاب في تقاريرها.

ويشير السفير السابق إلى أن "بعض عناصر التكلفة المادية ستستمر عددا من السنين بعد الانسحاب، وهناك الآلاف من المصابين الأميركيين الذين سيستمرون في تلقي العلاج ومكافآت ومعاشات مالية".

نفقات الحرب الامريكية على افغانستان

ويعتقد السفير السابق أن "واشنطن هدفت إلى القضاء على تنظيم القاعدة، وتحقق هذا الهدف إلى حد كبير، كما أن واشنطن أدركت بعد كل هذه السنوات من الحرب أن حركة طالبان جزء من المجتمع الأفغاني لا يمكن لها القضاء عليه عسكريا".

ويوجّه معارضو الانسحاب الأميركي انتقادات حول ٤ قضايا:

انتصرت طالبان وسيطرت على البلاد.

أفغانستان ما زالت المنتج الأول للأفيون في العالم.

أغلب الشعب الأفغاني يعاني من الفقر.

انتصار أفغانستان يعني التخلي عن المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية، خاصة في مجال التعليم.

رئيس أركان الجيش الأمريكي يقر أن بلاده خسرت "الحرب" في أفغانستان

بعد شهر على انتهاء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما رافقه من تخبط وفوضى، أقر رئيس الأركان الأمريكي الجنرال مارك ميلي الأربعاء بأن الولايات المتحدة "خسرت" الحرب التي استمرت ٢٠ عاما في ذلك البلد. وقال الجنرال ميلي خلال جلسة استماع في مجلس النواب "من الواضح والظاهر لنا جميعا أن الحرب في أفغانستان لم تنته بالشروط التي أردناها، مع وجود طالبان في السلطة في كابول".

رئيس الأركان الأمريكي الجنرال مارك ميلي خلال جلسة استماع في مجلس النواب في واشنطن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

في جلسة استماع أمام لجنة برلمانية، اعترف رئيس الأركان الأمريكي ميلي الأربعاء أن بلاده خسرت "الحرب" التي استمرت في أفغانستان التي استمرت ٢٠ عاما في البلاد. ويأتي ذلك بعد شهر على انتهاء الانسحاب الأمريكي من هذا أفغانستان وما رافقه من تخبط وفوضى.

وكان قادة البنتاغون قد أقروا أمام مجلس الشيوخ الثلاثاء بأنهم قللوا من شأن الإحباط الذي أصيب به الجيش الأفغاني بعد اتفاق تم التوصل إليه في شباط/فبراير ٢٠٢٠ بين إدارة الرئيس دونالد ترامب وطالبان.

وقال الجنرال ميلي خلال جلسة استماع في مجلس النواب "من الواضح والظاهر لنا جميعا أن الحرب في أفغانستان لم تنته بالشروط التي أردناها، مع وجود طالبان في السلطة في كابول".

وإذ قال إن بلاده خاضت "حربا خاسرة"، أضاف "لقد كانت كذلك، بمعنى أننا أنجزنا مهمتنا الاستراتيجية لحماية أمريكا من تنظيم القاعدة، ولكن من المؤكد أن الوضع النهائي يختلف تماما عما أردناه".

وأضاف "عندما يحدث شيء من هذا القبيل، تكون هناك عوامل تفسيرية كثيرة"، مشيرا إلى أن هذا "الفشل الاستراتيجي" كان "نتيجة لسلسلة قرارات استراتيجية تعود إلى زمن بعيد".

واستشهد الجنرال ميلي خصوصا بالفرص الضائعة لاعتقال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن أو قتله بعد وقت قصير من بدء التدخل في أفغانستان في ٢٠٠١، وغزو العراق في ٢٠٠٣، وفشل واشنطن في منع باكستان من أن تصبح "ملاذا" لطالبان، وسحب الجيش الأمريكي في السنوات الأخيرة مستشاريه العسكريين من الوحدات الأفغانية.

انسحاب فوضوي

وتطورت العملية العسكرية الانتقامية الأمريكية التي بدأت بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إلى مشروع ضخم لإعادة بناء أفغانستان منعا لعودة طالبان إلى السلطة. لكن هذا الأمر حدث في النهاية في ١٥ آب/أغسطس إثر هجوم خاطف شنته الحركة المتشددة.

وعجل انهيار الجيش والحكومة الأفغانيين بانسحاب الجيش الأمريكي والمدنيين الأفغان الذين تعاونوا معه، وتخلل عملية الانسحاب في أيامها الأخيرة هجوم انتحاري استهدف محيط مطار كابول وتبناه تنظيم "الدولة الإسلامية".

ونص ذلك الاتفاق على انسحاب جميع الجنود الأجانب من أفغانستان قبل ١ أيار/مايو ٢٠٢١ مقابل ضمانات أمنية وبدء مفاوضات مباشرة غير مسبوقة بين المتمردين وحكومة كابول.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في المحادثات الأفغانية–الأفغانية، قرر الرئيس جو بايدن احترام الاتفاق وتأخير الموعد النهائي لإنجاز الانسحاب إلى ٣١ آب/أغسطس.

دور امريكا في تقسيم السودان

هذه هي الحلقة الخامسة من حلقات غير منتظمة عن دور الولايات المتحدة في تقسيم السودان.

كانت الحلقة الاولى مباشرة بعد انفصال الجنوب: راي كتبته انا، ونشرته صحيفتا "نيويورك تايمز" و "انترناشونال هيرالد تربيون" تحت عنوان: "دور وطني الثاني في تقسيم وطني الاول".

وكانت الحلقة الثانية تقرير جفري قيتلمان، مراسل صحيفة "نيويورك تايمز"، بعد ان حضر حفل استقلال الجنوب في جوبا. ومما كتب: "تعاونت شخصيات امريكية مشهورة مع جمعيات مسيحية امريكية، وسياسيين امريكيين، لمساعدة حركة ضعيفة على تحقيق ما فشلت حركات انفصالية في دول اخرى تحقيقه، وهو الانفصال ... ظل السودان هاجساً للغرب لأكثر من مائة سنة. أنها مسألة تدعو للتساؤل. لماذا كل هذا الاهتمام بجنوب السودان؟ لماذا من دون مناطق الحرب الاخرى في العالم؟ لماذا من دون ما تشهد أفريقيا من حمامات دم في ليبيريا والصومال وغيرهما؟"

وكانت الحلقة الثالثة وثيقة من وثائق موقع "ويكيليكس" في الانترنت. ارسلتها السفارة الاميركية في الخرطوم سنة ٢٠٠٦ الى واشنطن عن اجتماع

في الخرطوم لقادة الحركة الشعبية مع جنداي فريزر، السوداء، مساعدة الشئون الافريقية لوزيرة الخارجية الاميركية كونداليزا رايس، السوداء ايضا. ومما جاء في الوثيقة، قالت فريزر لياسر عرمان، ومالك عقار، ودينق الور، عندما تحدثوا عن ان جون قرنق كان يريد الوحدة، ان الاميركيين لا يريدون الوحدة. وقالت ان هدف الولايات المتحدة هو تغيير الحكم في السودان، وليس فقط تغيير الحكومة ("قفرننس" وليس "قفرنمنت"). وقالت ان المصالح الاميركية اهم من صداقة اميركا للجنوبيين. وحسب الوثيقة، لم يعلق اي واحد من الثلاثة على هذا، ناهيك عن رفضه.

وكانت الحلقة الرابعة تقريرا ارسله من الجنوب الان بوسيل، صحافي امريكي يعيش في نيروبي، ويزور الجنوب من وقت لآخر. ويعمل مع مجموعة صحف شركة "ماكلاتشي" الاميركية، ويكتب في صحف امريكية اخرى. عنوان التقرير: "جيش جنوب السودان الذي تسانده الولايات المتحدة هو جزء من المشكلة هناك."

وهذه الحلقة الخامسة ايضا تقرير كتبه بوسيل، بمناسبة مرور سنة على استقلال جنوب السودان. وعنوانه: "لوبي الدولة الفاشلة في واشنطن".

تحالف الحزبين الامريكيين:

"... في جوبا، في جنوب السودان، يتفق الحزبان الامريكيان الجمهوري والديمقراطي ربما مثلما لا يتفقان حول اي مكان أخر.

قبل سنة، في احتفالات استقلال جنوب السودان، حضرت سوزان رايس، السفيرة الامريكية في الامم المتحدة، بالنيابة عن الرئيس باراك أوباما (الديمقراطي). وجلست الى جوار كولن باول، وزير خارجية الرئيس السابق بوش الابن (الجمهوري). وكان هناك القس فرانكلين غراهام (من قادة المسيحيين المتطرفين). ورغم انه يظل ينتقد الحزب الديمقراطي، في ذلك اليوم،

هنأ حكومة الحزب الديمقراطي لانها "حققت نجاحا كبيرا في السياسة الخارجية: ميلاد دولة جنوب السودان المستقلة ... "

في ذلك اليوم، ولدت معجزة جنوب السودان بفضل السياسة الامريكية، في جو من التفاؤل الكبير. ولدت تتويجا لإكثر حملة اميركية خارجية فعالة خلال العشرين سنة الماضية.

بدات هذه الحملة الاميركية عندما اغدق اثنان من اعضاء الكونقرس تأييدا بلا حدود للحركة الشعبية بقيادة جون قرنق: النائب الجمهوري فرانك وولف، والنائب الديمقراطي دونالد بين.

وفي جوبا، يوم استقلال جنوب السودان، قابلت النائب بين. وقال لي أنه زار جنوب السودان اول مرة في عام ١٩٨٩. وخلال زيارة اخرى سنة ١٩٩٣، قابل سالفا كير اول مرة، وكان قائدا للمتمردين داخل الاحراش.

وقال لي النائب بين (توفي قبل ثلاثة شهور): "بدات اجند المؤيدين لجنوب السودان داخل الكونقرس مع نواب من مختلف الاتجاهات السياسية. منهم الذين لم اعرفهم كثيرا، ومنهم الذين لم اتفق معهم في الرأي. خرجت من نطاق "بلاك كوكس" (مجموعة النواب السود). وجمعت مؤيدين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وخلال ثلاثة رؤساء (كلنتون، وبوش، واوباما). هذا الجهد هو الذي حقق هذا الاستقلال... "

خيبة الامل:

"... اليوم، مع عيد الاستقلال الاول، الاحظ شيئين:

اولا: بدون الدعم الامريكي العملاق، ما كان جنوب السودان سيصبح مستقلا.

ثانيا: يبدو ان الحب الامريكي لجنوب السودان سينتهي بخيبة امل.

اليوم، اكتب من جوبا، والاحظ اختفاء الابتهاج الذي رافق استقلال جنوب السودان. والاحظ ان سجل السنة الاولى كان كارثة، بكل المقاييس، حتى لو استعملنا ادني المقاييس.

الدور الإسرائيلي والأمريكي في الحرب السورية

عندما اندلعت الثورة السورية في ١٥ آذار من عام ٢٠١١ فوجئ النظام السوري بها، فهو الذي كان يحكم البلاد بالحديد والنار فعمل منذ بداية الثورة على إظهارها كحركة تخريبية يقوم بها القلة من المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض الدول العربية والغربية وهدفهم هو تخريب سوريا (وكأن سوريا بعهد الأسد كانت سويسرا) وإسقاط النظام الممانع الذي يقف بوجه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأطماعهم في سوريا وسائر الدول العربية. لكن ما لبثت أن سقطت ورقة التوت عندما وصفت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية في إحدى إصداراتها في بداية الثورة السورية بشار الأسد بملك ملوك إسرائيل وبإن إسرائيل ليس لديها النية بالتدخل في الصراع السوري ولكن إسرائيل هنا كانت تمارس الكذب بأحقر صورة لأنها لم تقف يوماً على الحياد في الصراع السوري بل على العكس كانت من أبرز الدول التي ساعدت على تأجيجه خدمة لمصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية. الدور الأمريكي في الصراع السوري دور سلبي جداً فأمريكا كانت وما زالت تقوم بسياستها في الملف السوري على مراعاة المخاوف الإسرائيلية التي ترى بإقامة دولة ديمقراطية تكون فيها الكلمة الفصل للشعب السوري تهديداً وجودياً لها، فلذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الصراع على منع السلاح النوعي الكاسر للتوازن عن الثوار وضغطت بكل الاتجاهات وعلى كل الدول الداعمة لثورة الشعب السوري من أجل عدم تسليح الثوار بمضادات طيران تستطيع تحييد طيران الأسد الذي عاث في السوريين قتلاً وذبحاً وتنكيلاً وتشريداً. من

وجهة النظر الشخصية نرى بأن أكبر الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الدول الداعمة لثورة الشعب السوري هي الرهان على دور الولايات المتحدة الأمريكية ووضع كامل بيضها في السلة الأمريكية متناسين بإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترسم سياستها الشرق أوسطية إلا بما يراعي المصالح الإسرائيلية.

وأما الخط السياسي الأمريكي العام سيستمر كما هو إدامة زخم الصراع من أجل تدمير جميع خصوم إسرائيل، العرب وتركيا وحزب الله وإيران وتدمير المنطقة وقتل التعايش بين مكوناتها لتبقى إسرائيل القوة الوحيدة في الشرق الأوسط.

دور الامريكي في حرب ١٩٧٣

حرب أكتوبر .. وما كشفت عنه وثائق الأرشيف الأميركي بعد نصف قرن؟

الاستخبارات الأميركية فشلت في إدراك التهديد الوشيك بحرب أكتوبر (الصحافة العربية)

واشنطن– قبل ٥٠ عاما، وفي السادس من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، شنّت القوات المصرية والسورية هجمات منسقة على قوات الاحتلال الإسرائيلي في سيناء ومرتفعات الجولان، لتبدأ معها ما باتت تُعرف بـ"حرب أكتوبر" أو ما تطلق عليها واشنطن "حرب يوم الغفران".

وانتهت هذه الحرب قبل انقضاء أكتوبر/تشرين الأول عندما فرضت واشنطن وموسكو، من خلال الأمم المتحدة، وقف إطلاق النار على الأطراف المتحاربة.

وتشير وثائق الأرشيف الأميركي المجمّعة من مكتبة الرئيس ريتشارد نيكسون والبيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية –إضافة لوكالة الاستخبارات

المركزية- إلى تأثير هذه الحرب وبشكل جوهري على العلاقات الدولية، ليس فقط من خلال اختبار متانة الانفراج في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة، ولكن أيضا من خلال إجبار الأخيرة على وضع الصراع العربي الإسرائيلي على رأس أجندة سياستها الخارجية.

ودفعت تبعات الحرب المباشرة، وعلى رأسها خطر عدم الاستقرار الإقليمي، وأزمات الطاقة، وتوتر علاقات القوتين العظميين، لجعل الدور العملي الأميركي بالمنطقة أمرا لا مفر منه في حسابات صانعي السياسة بالبيت الأبيض. وتوفر المواد الأرشيفية الأميركية -التي رفعت عنها السرية خلال السنوات الأخيرة، والتي تُقدر بآلاف الوثائق- معلومات مهمة وتفاصيل دقيقة حول السياسات والتصورات والقرارات الأميركية خلال أيام حرب أكتوبر.

كما تتطرق هذه الوثائق لزوايا مهمة على شاكلة الأهداف المصرية والسورية، وعلاقات القوى العظمى مع الأطراف المتحاربة، وإخفاقات الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، ودور موسكو وواشنطن في تصعيد القتال وتخفيفه، وتأثير شخصيات رئيسية -وقتذاك- مثل وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر والرئيس المصري أنور السادات.

الوثائق الأميركية التي رفعت عنها السرية، عكست التالي:

فشل الاستخبارات الأميركية في إدراك التهديد الوشيك للحرب، ووفق مسؤول الاستخبارات بالخارجية راي كلاين "كانت الصعوبة التي واجهناها جزئيا أننا تعرضنا لغسيل دماغ من قبل الإسرائيليين الذين غسلوا أدمغة أنفسهم".

التحذيرات المسبقة من هجوم مصري سوري محتمل وتلقاها الإسرائيليون، ونصيحة كيسنجر لرئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير لتجنب القيام بهجمات وقائية.

الحالة الأولية من الارتباك في مجتمع الاستخبارات الأميركي فور وقوع القتال.

قرارات كيسنجر المبكرة بتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل، وفي الوقت ذاته البقاء على اتصال مع القادة العرب، لتعظيم النفوذ الدبلوماسي الأميركي.

تقليل كيسنجر في البداية من شأن التهديدات العربية بفرض حظر نفطي وخفض الإنتاج.

صدمة كيسنجر ورفضه اتباع تعليمات نيكسون بالتنسيق المشترك مع الاتحاد السوفياتي لفرض تسوية سلمية.

السجل الكامل لمحادثات كيسنجر في ٢٠-٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ مع السوفيات والإسرائيليين حول قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار.

وبعد فترة وجيزة من بدء القتال، تطورت الحرب إلى أزمة دولية، لأسباب ليس أقلها أن واشنطن وموسكو كان لهما مصالح كبيرة بالمنطقة.

وبالنسبة لكلتا القوتين العظميين، كانت المصداقية اعتبارا مركزيا، وكما قال الرئيس نيكسون، بعد عدة أسابيع من الحرب "لا أحد يدرك تماما حجم المخاطر: النفط وموقعنا الإستراتيجي".

وكانت هاتان الدولتان قد سلحتا بالفعل حلفاءهما العرب والإسرائيليين، وأطلقت كلتاهما عمليات نقل جوي ضخمة للحفاظ على قوة المتصارعين بساحة المعركة.

ورغم أن المصريين والسوريين عانوا انتكاسات بساحة المعركة، فإن تصميمهم على مواجهة الهجوم الإسرائيلي المضاد الحازم أبقى القتال مستمرا. وبسبب غضبها من الجسر الجوي الأميركي، حظرت الدول العربية المصدرة للنفط شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، مما أدى إلى أزمة طاقة كبيرة.

وفي حين اعترفت كل من موسكو وواشنطن بخطر المواجهة، ودعمتا بشكل متقطع وقف النار، إلا أن التزاماتهما السياسية جعلتا هذا الدعم ملتبسا مع عواقب مزعزعة للاستقرار. وتصاعدت توترات القوى العظمى بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لوقف النار في ٢٢ أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٧٣ إلى النقطة التي نظمت فيها إدارة نيكسون حالة التأهب النووي، ولكن مع كل الضغوط، حال الانفراج دون حدوث صدام خطير. وفي أواخر أكتوبر، بدأ كبار الضباط الإسرائيليين والمصريين الاجتماع لوضع تفاصيل وقف النار الذي بلغ ذروته، بعد تورط كيسنجر في اتفاقية فض الاشتباك "سيناء الأولى" في يناير/كانون الثاني ١٩٧٤. وتماشيا مع التوجه القومي للسادات، كان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية هدفه الرئيسي، وقد تحقق إلى حد كبير قبل اغتياله عام ١٩٨١.

ومع ذلك، فإن قضايا أخرى من حرب ١٩٦٧ –كالسيطرة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان وعلى الضفة الغربية– لا تزال محل نزاع ومصدر توتر خطير حتى يومنا هذا.ونهاية الأمر، تقاطعت أزمة "ووترغيت" بالولايات المتحدة والفضيحة المالية التي أسقطت سبيرو أغنيو نائب الرئيس مع حرب أكتوبر. ودفعت استقالة الأخير والحاجة إلى تعيين نائب رئيس جديد إلى تشتت انتباه نيكسون.

في حرب ١٩٧٣.. أميركا منحت إسرائيل ٢٢ ألف طن سلاح

بشكل مفاجئ يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، شنت القوات المصرية هجوما مباغتا على المواقع الإسرائيلية بمنطقة سيناء المحتلة. وعقب نجاحها في نسف أجزاء واسعة من خط بارليف الترابي بالإعتماد على خراطيم الضغط العالي، تقدم المصريون صوب سيناء عبر محاور متعددة مكبّدين القوات الإسرائيلية خسائر فادحة. وبالتزامن مع الهجوم المصري، شن السوريون هجوما

على الجيش الإسرائيلي وتقدموا صوب هضبة الجولان التي احتلها الإسرائيليون منذ العام ١٩٦٧.

هجوم مباغت

إلى ذلك، مثّل الهجوم المصري السوري يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ صدمة للأميركيين والإسرائيليين الذين لم يتوقعوا هجوما مباغتا بهذا الحجم. وأمام تزايد حدة التوتر والصدمة التي خلفها الهجوم المصري السوري، اتخذ وزير الخارجية الأميركي، ومستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، هنري كيسنجر الإجراءات اللازمة لتزويد الإسرائيليين بالذخائر وصواريخ إيه آي إم-٩ سايدويندر (AIM-9 Sidewinder) المتطورة عبر إحدى القواعد البحرية الأميركية بولاية فرجينيا. من جهة ثانية، اتخذ كيسنجر هذه الإجراءات بشكل سري لتجنب إظهار مشاركة الولايات المتحدة الأميركية بشكل علني بالنزاع العربي الإسرائيلي. يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أمرت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا ماير بتجميع نحو ٢٠ رأس نووي استعدادا لإمكانية توجيه ضربة نووية ضد كل من سوريا ومصر. وقد تزامن هذا القرار من غولدا ماير مع رفض دول غرب أوروبا مد يد العون لإسرائيل وتزويدها بالسلاح.

٢٢ ألف طن من السلاح

يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أمر الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ببدء تنفيذ عملية نيكال غراس (Nickel Grass) لتزويد إسرائيل بالسلاح وتعويض خسائرها من العتاد. وانطلاقا من ذلك، تحدث الأميركيون عن إنشاء جسر جوي نحو إسرائيل كرد على تزويد السوفييت للمصريين والسوريين بالسلاح. عبر هذا الجسر الجوي الذي استمر لأكثر من ٣٠ يوما، زودت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل بما يتجاوز ٢٢ ألف طن من العتاد

العسكري. وقد تضمن هذا العتاد كميات كبيرة من الدبابات والمدافع والقذائف. فضلا عن ذلك، اعتمد الأميركيون على طائرات شحن من نوع سي-١٤١ ستارليفتر (C-141 Starlifter) وسي-٥ جلاكسي (C-5 Galaxy) لنقل السلاح نحو إسرائيل لتساهم بذلك في تغيير مجرى الحرب.

إلى ذلك، أثبت الجسر الجوي الأميركي هشاشته بسبب العديد من العوامل. فمع بداية نقل العتاد العسكري نحو إسرائيل، فرضت الدول العربية المصدرة للنفط حظرا نفطيا على الولايات المتحدة الأميركية، وعددا من حلفائها، وهو ما أدى لشلل تام بالعديد من القطاعات الأميركية. فضلا عن ذلك، أثبتت عمليات نقل السلاح عدم استعداد الأميركيين لنقل كميات كبيرة من العتاد لمسافات بعيدة. وقد اضطر الأميركيون حينها للاعتماد على البرتغال كنقطة عبور وتواصل لمواصلة نقل السلاح نحو إسرائيل. أيضا، لم تكن طائرات الشحن الأميركية قادرة على نقل كميات كبيرة من الدبابات والمدافع بشكل سريع نحو إسرائيل بسبب حجمها وطاقة استيعابها.

التنافس الأمريكي – الصيني.. إدارة الصراعات الدولية

ربما كانت حالة "البحث عن صراع" بمثابة الشعار الذي تبنته القوى الدولية الحاكمة، خلال العقود الماضية، سواء في مرحلة ما قبل الحرب العالمية، عندما هيمنت القوى الاستعمارية، والتي اعتمدت إشعال المناطق المستهدفة بالصراعات، سواء على المستوى الإقليمي، أو الداخلي لتكون ذريعتها، عبر مفهوم "الحماية"، والذي ارتبط بالدول المستضعفة تارة، أو الأقليات في الداخل تارة أخرى، للدخول المباشر، عبر قواتها العسكرية، والسيطرة على مواردها وتوسيع دوائر نفوذها، بينما شهدت تلك الحالة، تغييرا جزئيا، مع الصعود الأمريكي، عبر مزيج من النهج السابق، القائم على فكرة "الاحتلال"، مع خلق أدوات جديدة، على غرار العقوبات الاقتصادية والحصار،

وغيرها من الأدوات، مع العمل على تقديم ذرائع جديدة، ربما قدمت غطاءً أيديولوجياً للحجج التقليدية، منها الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وغيرها.

إلا أن حالة "البحث عن صراع"، وفقا للرؤية الأمريكية، ربما شهدت العديد من المراحل، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي كان من لمفترض أنها أنهت أكبر الصراعات الدولية على قمة النظام العالمي، بين الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي في الشرق، لتخرج واشنطن على العالم، بمصطلح جديد، وهو "صراع الحضارات"، عبر مقالة نشرها السياسي الأمريكي الأبرز صموئيل هنتنجتون، بعد عام تقريبا من انهيار الكتلة الشرقية، يعتمد فيها على تحول وجهة الصراع العالمي، من الأيديولوجية (الرأسمالية والشيوعية)، نحو صورة جديدة، تقوم على التناحر بين الحضارة الغربية ونظيرتها الإسلامية، لتتحول النظرية إلى الواقع العملي، مع أحداث ١١ سبتمبر في عام ٢٠٠١ وما ترتب عليها من حروب دامت لسنوات ومازالت تداعياتها قائمة، بينما تحولت الدفة بعد ذلك نحو تأجيج الحالة الصراعية في نطاق أهلي، عبر ما يسمى بـ"الحروب بالوكالة"، بالإضافة إلى اندلاع "الربيع العربي"، والذي يمثل شرارة كادت أن تتسبب في إعادة رسم خريطة دول بأكملها. وهنا يبقى "البحث عن صراع"، بمثابة استراتيجية تبنتها واشنطن، للحفاظ على موقعها المهيمن على قمة النظام العالمي، حيث لم تقتصر في نطاق التطبيق على المناطق البعيدة جغرافيا أو دول الخصوم، وإنما امتدت إلى الحلفاء، وهو ما يبدو مؤخرا في الأزمة الأوكرانية، والتي انتقلت بالحالة الصراعية إلى قلب مناطق الغرب جغرافيا، وما حمله ذلك من تداعيات كبيرة، منها ما هو أمني واقتصادي، وسياسي، جراء مخاوف من احتمالات امتداد المعركة، وتفاقم أزمة اللاجئين، وصعود أزمات التضخم والغلاء، وتهديد أمن

الطاقة والغذاء، وذلك بهدف إجبارهم على الاستمرار في الدوران في الفلك الأمريكي. إلا أن رؤية واشنطن تبدو غير مجدية إلى الحد المتوقع في الآونة الأخيرة، خاصة مع صعود قوى جديدة، على رأسها الصين، والتي تحمل لواء استراتيجية جديدة، تقوم على مبدأ "إرساء الاستقرار"، عبر تقديم نفسها كوسيط يمكنه الوصول إلى حلول جذرية لأزمات طويلة الأمد، وهو ما بدا في الاتفاقية التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع إيران، برعاية بكين، ناهيك عما تحظى به من قبول روسي، للدخول على خط الأزمة الأوكرانية، وهو ما يمثل ورقة مهمة من شأنها منح الصين قدر من الثقة من قبل أوروبا في المرحلة الحالية، للقيام بدور الوسيط، خاصة مع عدم امتلاك واشنطن للمقومات التي طالما تمتعت بها لسنوات للقيام بالدور نفسه، وأهمها كونها القوى الوحيدة التي يمكنها تقديم الضمانات لأطراف الصراعات الدولية، في ظل حقبة الهيمنة الأحادية، وهو ما ساهم في غض الطرف عن مدى حيادية واشنطن تجاه أطراف النزاعات المختلفة، كما فتح أمامها مساحة للتحكم في وتيرتها، بحيث تحتفظ به عند حد معين، ولديها في الوقت نفسه القدرة على تأجيجه.

ولعل مبدأ "إرساء الاستقرار" بمثابة الاستراتيجية الصينية المضادة لحالة "البحث عن صراع"، حيث تسعى إلى تدشين عالم متعدد الأقطاب عبر تقديم نفسها للمجتمع الدولي كبديل للقيادة الأمريكية، أو على الأقل كـ"ضامن" جديد، في التعامل مع الأزمات الدولية، وهو ما يحمل العديد من الصور، ربما بدأت بعضها قبل سنوات، منها تبني مواقف الدول النامية، في مواجهة المعسكر الأخر، في قضايا المناخ، بينما يبقى الدخول المباشر والمنفرد على خط الصراعات الدولية في صورتها التقليدية، بمثابة نهجا آخر، يعزز قدرتها والثقة الدولية بها سعيا نحو دور أكبر في إطار الأزمة الدولية الأهم والأخطر في

المرحلة الحالية، وهو ما يبدو قريبا للغاية، في ظل مباركة روسية، وارتباك أوروبي، يصب في صالح بكين.

وهنا يمكننا القول بأن رؤية بكين تعمد نهجا مناوئا لاستراتيجية واشنطن، القائمة على تأجيج الصراعات، عبر مبدأ "إرساء الاستقرار"، لتجد أرضية دولية من شأنها إضفاء الشرعية العالمية لدورها في المستقبل، على الأقل خلال المرحلة الحالية، وهو الأمر الذي لا يعني تقويض الصراعات بصورة مطلقة، بما يناقض طبيعة العلاقات الدولية، وإنما على الأقل من شأنه تهدئة وتيرتها في المرحلة الحالية، تمهيدا للحقبة الجديدة، التي يتمخض عنها النظام الدولي الجديد.

السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن

السؤال الرئيس يتعلق بما إذا كان للسياسة الأمريكية تجاه الصراع الدائر في اليمن منذ ٢٠١٥ دور فاعل في حله، والتشديد واجب على وصف الدور بالفاعل لأن الدور موجود بطبيعة الحال بسبب المكانة العالمية للولايات المتحدة واهتمامها سواء بالمنطقة التي يجري فيها الصراع عامة أو باليمن خاصة، لكن السؤال يبقى مطروحًا حول مدى فاعلية هذا الدور، وهو سؤال تفترض أن هذه الفاعلية محدودة بسبب تذبذب السياسة الأمريكية، أو ارتباكها وعدم استقرارها، نتيجة مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية، والحقيقة أن هذه السمات تبدو وكأنها ظاهرة بنيوية في السياسة الخارجية الأمريكية على الأقل تجاه القضايا التي لا تحتل أولوية أولى في جدول أعمال هذه السياسة، فقد شهدت السياسة الأمريكية تجاه الثورة اليمنية في عام ١٩٦٢ التحولات ذاتها ما بين ولايتي الرئيسين "جون كيندي" و"ليندون جونسون" رغم انتماء كليهما للحزب الديمقراطي، فبينما اعترف "كيندي" بالنظام الجمهوري الذي أسسته الثورة، وسعى إلى فض الاشتباك بين الجمهوريين الذين كانت مصر تساندهم

عسكريًّا، والملكيين الذين كانت السعودية تدعمهم، اتبع "جونسون" الذي تولّى الرئاسة بعد اغتيال "كيندي" سياسة مختلفة تمامًا تقوم على تصعيد الدعم للملكيين، واستنزاف القوات المصرية في اليمن، وسنحاول إثبات فرضيتها من خلال عرض محددات السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن أولًا، ثم تطور السياسة الأمريكية تجاه هذا الصراع ثانيًا.

الفصل الثاني عشر
دور وهيمنة الولايات المتحده الامريكية
في تأجيج
الثورات والاضطرابات حول العالم

السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن

قبل الحديث عن السياسة الحديثة لأمريكا في الشرق الأوسط، يجدر بنا العودة إلى النظر ومراجعة على الأقل أخر مائة عام في الشرق الأوسط. فكلنا يعلم اتفاقية سايكس بيكو (عام ١٩١٦) حيث قام كل من السياسي البريطاني مارك سايكس والسياسي الفرنسي فرانسوا بيكو بتقسيم الدولة العثمانية على أساس حدود جغرافية واتبعوا سياسة فرق تسد، فرسموا الرايات لكل دولة، وأوجدوا حكاما لخدمتهم، ورسموا حدودا جديدة وأعلنوا استقلالا شكليا لكل دولة وتاريخ استقلال مزيف لكل دولة.

وتم تغيير مناهج التعليم لتواكب هذه الأحداث المزيفة. فأصبحت مجتمعاتنا تعاني من اضطهاد الحكام، معاناة للشعوب في كل نواحي الحياة، تعليمية، اقتصادية، اجتماعية، قضاء، صحة، وغيرها. حتى أطلق على دولنا بدول العالم الثالث. كل هذه التراكمات عبر سنوات عديده أدت إلى شرارة الحراك الشعبي وبداية الثورات الشعبية ضد هذه الأنظمة، فأدى ذلك إلى ما يسمى بالربيع العربي.

دعمت أمريكا فكرة الصراع الطائفي، وأبرزوها وكان هناك صراع سني شيعي، فخلقوا أزمات بين الشعوب هدفها هو سياسة فرق تسد وتقسيم المقسم

فتبعا للثقافة الأمريكية في استغلال وتوجيه طاقات شعوبهم داخليا، أرادوا استخدام نفس الألية لخدمة حربهم لتقسيم المقسم، فدعموا وأججوا الصراع الطائفي في بلادنا، فدعموا وأججوا فكرة وجود قطبين على وسائل الإعلام، القطب السني بقيادة السعودية والقطب الشيعي بقيادة إيران، وبذلك:

١. دعموا فكرة الصراع الطائفي بين القطبين، وأبرزوها وكان هناك صراع سني شيعي، فخلقوا أزمات بين الشعوب هدفها هو سياسة فرق تسد وتقسيم المقسم.
٢. محاولة امتصاص طاقات الشعوب وتحويلها من المسار الصحيح إلى مسار الصراع الداخلي لتفريق الشعوب.
٣. تقارب المصالح السعودية والإسرائيلية بشكل علني، حيث كما ذكرت أصبحت مصالح السعودية تلتقي مع مصالح إسرائيل في عدائها لإيران.

ولذلك نقلت أمريكا القرارات الإعلامية من القاهرة إلى الرياض، حيث أن القاهرة غير كفيلة على القيام بهذا المشروع في هذه المرحلة للأسباب السابقة، والسعودية دولة مهيئة لهذه المهمة في هذه المرحلة لتكون هي القطب المعادي للقطب الأخر لتأجيج هذا الصراع، فكما يختلف الحزبين الجمهوري والديمقراطي في أمريكا ولكن المحصلة أن كليهما يصبان في مصلحة أمريكا، وكذلك الأمر وللأسف أن اختلاف الاتجاهين أو القطبين السني والشيعي يصب هو كذلك في مصلحة أمريكا. ولكن يقول الله تعالى: "وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ". والله اعلم.

صحيفة أمريكية تكشف خطة تقسيم ٥ دولٍ عربيَّة إلى ١٤ دُويلةً

في دراسة تحليلية نشرتها صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية كشفت عن خريطة جديدة يمكن للعالم العربي أن يكون عليها بعد ثورات الربيع العربي التي شهدها وغيرت من أنظمة الحكم فيه.

لا زالتْ تبعاتُ "الربيع العربِي" تنذِرُ بالكثير، وفقَ ما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز الأمريكيَّة"، التِي تحدثت عن إمكانيَّة إعادة رسمِ الخريطة السياسيَّة في بلدان الحراك، بصورة تفضِي إلى تقسيمهَا إلى عدَّة دوليَات، فِي

أعقابِ ما عرفته من انقسَام، حُيَال حكَّامهَا الجدد، وهشاشة توافقهم على من خلفوهم.

بدءً بسوريا، توقعت "نيُويورك تايمز"، أن تنقسمُ البلاد التي تحولت ثورة أهلها السلميَّة المطالبة بالحريَّة لحربٍ أهليَّة، إلى ثلاث دولٍ، بسبب الصراع المذهبِي والدينِي؛ واحدةٌ منها للطائفة العلويَّة التي حكمت البلاد لعقود، وينتمِي إليها بشَّار الأسد، حيث رجحت الصحيفة أنْ ينشئَ العلويُّون دولتهم فِي الساحل السورِي على المتوسط، إلى جانب دولة للأكراد تمتدُّ لتلتئمَ بكردستان العرَاق، على أن ينضمَّ سنَّة سوريَا إلى المحافظات السنيَّة في العراق، لتشكيل دولة "سنستان".

أمَّا العراق الذِي يعانِي سلفًا، من نعرات طائفيَّة حادة غذَّاها الغزو الأمريكي، فمن المرجح، وفق الصحيفة الأمريكيَّة، أنْ يتحدَّ شماله مع شمال سوريَا، في دولة "الأكراد"، على أن يذهبَ الوسط "السنِي" إلى الوحدة مع سنة سوريَا، فيما سيبقى جنوب البلاد للشيعة.

وبشأن ليبيَا، فتوقعتْ "نيويورك تايمز" أنْ تدفع بها النعرات القبليَّة إلى الانقسام إلى ٣ دوليات، واحدة في الشمال الغربِي للبلاد، عاصمتها طرابلس، وأخرى في الشرق تتبعُ لبنغازِي، زيادة على دولة "فزان"، التابعة لسبها، التِي عرفت بولائهَا للقذافِي، خلال ثورة ١٧ فبراير ضد نظام القذافِي.

أمَّا اليمن الذِي يُعانِي الفقر والانقسام، فمن المرجح حسب الصحيفة ذاتها، أنْ يصبح يَمَنَيْن، يمنٌ شمالِي، وآخر جنوبِي، على أنْ تتجزأَ السعوديَّة بدورها، بسبب المذهبيَّة والقبليَّة، إلى خمس دوليات، "وهابستان" في الوسط، وأخرَى في الغرب تضمُّ مكة والمدينة وجدة، ودويلة في الجنوب، وأخرى في الشرق مع الدمام، إلى جانب دويلَة أخرَى في الشمَال.

يما يـرجحُ أنْ يصـبح الـيمن بأكملـه أو جنوبـه علـى الأقـل جـزءً مـن السعوديَّة، التِي تعتمدُ تجارتها بالكامل تقريبًا على البحر، حيث إنَّ من شأنِ إيجاد منفذٍ على بحر العرب أن يقلل الاعتماد الكامل على مضيق هرمز، التي تخشى السعودية من قدرة إيران على الاستيلاء عليه وحرمَان دول الخليج من عبوره.

ورأى محللـو الدراسـة بـأن التفتـت وسلسـلة الانقسـامات الناجمـة عـن النزاعات والخلافات الإثنية والطائفيـة، سيعيد رسم خريطـة الشرق الأوسط من جديد في صورة أكثر مأساوية منذ معاهدة "سايكس بيكو" في عام ١٩١٦ .

وجدير بالذكر أن هذا التقسيم الذي ذكرته جريدة نيويورك تايمز نقلا عن مركز دراسات تابع لها، قد استثنى الجزائر من الدول المعرضة للتقسيم بالرغم من الصراعات والنزاعات التي تهز تركيبتها المهددة بالانقسام والانشطار.

تحديات الهيمنة الامريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

تعد عناصر القوة والبقاء والهيمنة وامتلاكها من الأسباب الرئيسية لحدوث الصـراعات بـين الفواعـل الدوليـة،لا سيما تلـك الـدول التـي اصـطلحت عليهـا ادبيـات العلاقـات الدوليـة بـالقوى العظمـى وفـي مقـدمتها الولايـات المتحـدة الامريكيـة، ولـيس مبالغـة منـا ان قلنـا أن الكيانـات السياسية منذ تواجدها عبر الـزمن تتصـارع مـن أجـل العوامـل ذاتهـا، وبعـد تبنـي تلـك الكيانـات السياسـية لأيـديولوجيات معينـة فـي مجتمعاتهـا بـدأت صـراعاً مـن أجـل الهيمنـة والتوسـع والانتشار، مما أدى الى سقوط أيديولوجيات واستمرار بعضها الاخر بعد نشوب حروب عالمية ودولية مثل الحرب العالمية الأولى والثانية. وبعد نهاية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة عام ١٩٨٩م اثر تفكك الأولى الى خمسة عشر دولة، تولت الولايات المتحدة قيادة العالم بأيديولوجيتها الليبراليـة المنتصـرة، لتهـيمن علـى مسـار العلاقـات الدوليـة فـي نظـام سـمي

بالأحادية القطبية، ثم نظر مفكريها للأخطار التي قد تجابه الهيمنة الأمريكية، فكان مضمون هذه الأخطار "صدام الحضارات العالمية" ، وعليه فان هذه الدراسة تبحث في مكانة الولايات المتحدة في النظام السياسي الدولي في عالم صراع العقائد والأفكار والأيديولوجيات السابقة، والانتقال إلى عالم صراع الحضارات الحالي. وتبحث كذلك في محتوى تلك الأفكار السياسية

ومدى تأثيرها في التفاعلات الدولية. كما وتهدف إلى بيان السمات الرئيسية التي تتحكم في تفاعلات القوى الدولية وتحولاتها، لمعرفة مدى تأثر الهيمنة الأمريكية في ظل النظام السياسي الدولي القائم؟

دراسات سابقة عن الهيمنة الامريكية

١. **دراسة بعنوان: مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية**، د. مروة خليل محمد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية،.٢٠٢٠

تتناول دراسة الدكتورة مروة خليل محمد مدرس العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية في جامعة الإسكندرية البحث عن مفهوم الهيمنة بشكل عام، ولا سيما المحاولات الجادة التي تقوم بها القوى العظمى من اجل الهيمنة على النظام الدولي ونسق العلاقات الدولية للخروج من وطأة التسلط الأمريكي، كما تتناول الدراسة الهيمنة الامريكية ومسألة صعود الصين المتنامي.

٢. **دراسة بعنوان: فكرة الهيمنة الأمريكية** عند جوزيف ناي وبريجنسي، ا.م.د اسعد عبد **الوهاب** عبد الكريم، وهاشم زامل كايم، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ،٢٠١٨

.هذه الدراسة تناقش موضوع الهيمنة من وجهة نظر أهم المفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات جوزيف ناي وزبغينو بريجينسكي الذي عمل مستشارا للأمن القومي فترة إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، هذه الدراسة تسلط الضوء على الهيمنة كمصطلح من أجل التعرف على لمرجعيات الفكرية التي شكلت فكرة الهيمنة ورسختها في عقلية صانع القرار الأمريكي، كما تسلط الضوء على آراء كل من بريجينسكي وجوزيف ناي بهذا الصدد.

٣. **دراسة بعنوان: العلاقات الدولية دراسة تحليلية في المفاهيم والاصول**– التاريخ و المراحل–الاحداث و الظواهر– المناهج و النظريات، شمال حسين مصطفى، ،أربيل، .٢٠٢٠

تمثل هذه الدراسة مصدرا أساسيا يرجع اليه الباحثون في تخصص العلاقات الدولية فهي تجمع في طياتها كل ما له ارتباط بمواضيع العلاقات الدولية والنظريات الوضعية وما بعد الوضعية، كما خصص الكاتب

العديد من الفصول التي تتناول مواضيع تعد من صميم وجوهر العلاقات الدولية، مثل موضوع الامن الدولي وسعي الدول نحو الهيمنة، بالإضافة الى تناوله لموضوع النظام الدولي والمآخذ التي تحيط بمفهوم

النظام الدولي، اذ يتجاوز هذا الكتاب الفا من الصفحات حرص الكاتب فيها ان يكون ملتزما بالجانب النظري في مجال علم العلاقات الدولية، ولأننا حينما نركز في دراستنا على موضوع الهيمنة، فأننا بالتأكيد سنتناول في عدة مواضع رؤية المدارس الفكرية التنظيرية الى القوى العظمى وموضوعة توازن

القوى، الامر الذي يعني ضرورة اللجوء لهذا الكتاب من اجل الاستفادة القصوى منه.

٤. **دراسة بعنوان: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد،**

يورغ سورنسن، ترجمة أسامة الغزولي، منشورات عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ،.٢٠٢٠

يتناول هذا الكتاب الجدل القائم حول النظام الدولي وطبيعته بعد الحرب الباردة، وموضوع هشاشة الدول بالإضافة إلى تراجع خطر الحرب بين الوحدات الدولية ومن ثم موضوع توزيعات القوة والنظام الدولي، اضافة إلى مسألة التدخل والنظام والمشروعية، والمسالة الأهم تتمحور حول إعادة النظر في النظام العالمي الجديد.

٥. دراسة **بعنوان: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي** دراسة في فلسفة السياسة، محمد يوسف الحافي، أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة، جامعة الإسكندرية، كليةالآداب، برنامج الدراسات العليا .٢٠١٤ –٢٠١٣

تتناول هذه الدراسة الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة الدولية ومجلس الأمن الدولي من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتوضح السياسات الانفرادية

التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عدد من الدول بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١كما تقدم الدراسة رؤية استشرافية لمستقبل الصراع الدولي وما يتبعه من تغير في العلاقات الدولية في إطار الأمم المتحدة وخارجها، ولكون موضوع دراستنا يرتبط بمستقبل الهيمنة الدولية ونمط النظام الدولي القادم، فإننا لابد أن نتطرق في بعض المواضع إلى دور الأمم المتحدة

بوصفها المنظمة الدولية التي لا زالت عاملة في إطار النظام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية و إلى الآن بالرغم من أدائها الضعيف بسبب

ضغوطات الدول العظمى لا سيما تلك التي تتمتع بحق النقض "الفيتو ".

ونتناول مفهوم الهيمنة والصراع الدولي

حيث لا يزال مفهوم الهيمنة يتم دراسته والتعمق فيه رغم التعاريف الكثيرة التي وردت بصدده، وقلما نجدخطوطا موحدة في تفسيرها، فكل باحث ومتخصص يفسره حسب المدخل النظري الذي يتخذه لدراسة الموضوع، وعليه لا تظهر دراسات الهيمنة على أنها مجال موحد، بل تخضع الهيمنة لخطوط ومسارات منفصلة وفق مداخل العلاقات الدولية، فنظرة المدرسة الواقعية تختلف عن نظرة المدرسة المثالية فيما يتعلق بالهيمنة، وكذلك الامر بالنسبة للنظريات الأخرى سواء الوضعية منها او ما بعد الوضعية.

وسنتطرق الى بيان وتوضيح مفهوم الهيمنة كمدخل نظري، اضافةً الى التمييز بين هذا المصطلح وغيرها من المفاهيم المقاربة له، ومفهوم الصراعات الدولية وتمييزها عن الازمة الدولية، ثم سنتناول موضوع القوى الكبرى وسعيها نحو الهيمنة متمثلة بالمساعي الامريكية والروسية والصينية.

١. مفهوم الهيمنة

ان مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية حديث الاستخدام حيث يرجع استخدامها في ادبيات العلاقات الدولية الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يشير في أحد معانيه الى قوة عظمى لها القدرة على توجيه النسق الدولي وفق قواعد معينة ومتفق عليها من خلال السيطرة والتحكم الذي يمتلكه، ويشاركها في هذا النسق الدولي مجموعة من القوى لها من القدرات ما تؤهلها لتكون احدى قوى النظام الدولي، غير ان قدراتها لا تمكنها من تحدي القوة العظمى المهيمنة فعليا مما سبق نرى ان الكثيرون حاولوا تعريف الهيمنة من

اجل توضيح مفهومها، وبالتالي تمييزها عن غيرها من المفاهيم المقاربة لها مثل مفهوم السيطرة والمكانة الدولية والاستعمار وما شابهها من مصطلحات

تستخدم في ادبيات العلاقات الدولية، عليه يتضح لنا ان مفهوم الهيمنة يختلف عن باقي المفاهيم في نقطة أساسية يمكننا وصفها بانها – الهيمنة- غير مرئية وغير مباشرة، وهي تستند الى قوة الدولة، لكن الإشكالية تكمن في طبيعة القوة المقصودة للدولة، هل هي قوة مادية، ام قوة ناعمة؟ ام كليهما؟ ومن ثم فان مصطلح الهيمنة لم يعد خاصا بالهيمنة العسكرية فقط بل تتعداه الى هيمنة اقتصادية ترتبط الى حد كبير بمفهوم العولمة التي فتحت الحدود والأسواق امام القوى الاقتصادية العظمى، ناهيك عن الهيمنة الثقافية التي يطلقعليها أحيانا الغزو الثقافي الغربي الموجه نحو الشرق، ولعل الولايات المتحدة من بين أكثر الدول هيمنةً ومن جميع النواحي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

من جانبها ترى الدكتورة مروة خليل ..أستاذة العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية أن الهيمنة تتسم بمظاهر منها:

١- الأنانية وتحقيق المصالح الذاتية.

٢- الجمع بين استخدام الأدوات المادية والفكرية في سبيل إقناع الدول الأخرى بالأنماط والقيم التي تتلاءم وأهداف المهيمن.

٣- الهيمنة ترتكز إلى توازن دقيق بين الإقناع والإكراه.

٤- الهيمنة ترتكز الى ممارسة القوة بشكل مباشر وغير مباشر، مع تحقيق درجة من مصالح الدول الأخرى.

من جانبنا نرى ان الهيمنة الحالية تعني القدرة على استمالة رأي الشعوب لصالح الدولة المهيمنة من خلال استخدام الاخيرة لعدة وسائل أهمها ترسيخ فكرة انها الأقوى عسكريا واقتصاديا وثقافيا في العقل الجمعي للمجتمعات،

واللجوء الى وسيلة الهيبة الاصطناعية عن طريق وسائل إعلامية ضخمة لتثبيت تلك الفكرة،وهذا ما سارت عليه الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وقيادتها للعالم الحر.

الهيمنة والقطبية الدولية

رافق انهيار الاتحاد السوفياتي جملة من التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمعلوماتية والتكنولوجية والاعلامية والدبلوماسية ،التي أنهت بالنتيجة مرحلة الثنائية القطبية ،وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي فسح المجال لتفرد الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها على صعيد السياسة والأمن الدوليين وعلى أثر ذلك طرأت تغيرات عميقة على العلاقات الدولية منذ عام ١٩٩١تأثرت فيها كل شعوب العالم .ان هذا التحول في العلاقات الدولية مثل بداية لجوهر النظام الدولي الذي تحررت فيه الرأسمالية من كل أسوار التوسع على كوكبنا والهيمنة والتفرد وتشكيل قطب احادي/ وظهرالى الوجود مصطلح "الهيمنة القطبية" للإشارة الى تفرد الولايات المتحدة في إدارة العلاقات الدولية. ،

بالنظر الى هذه التعاريف سيظهر لنا ان الازمة تتصف بعنصر المفاجأة والسرعة وضيق الوقت، وهذا ما يميزها عن الصراع الذي يطول فيه الأمد لفترات زمنية طويلة مثل الصراعات الحضارية والأيديولوجية وغيرها.

والأزمات الدولية تنتج اثارا كارثية ان لم يتم تداركها بالطرق السلمية والاليات الدبلوماسية، فمثلا ازمة "الصواريخ الكوبية "١٩٦٢بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق دام ثلاثة عشريوما فقط تنفس فيها العالم الصعداء بسبب التهديد النووي، وتم تداركها بالطرق السلمية عن طريق الحواربين الادارتين.

الاليات والوسائل التي احتكمت اليها أمريكا من اجل الهيمنة

رغم ان جذور الهيمنة الامريكية تعود إلى ازمنة سابقة للحرب العالمية الثانية، الا ان الملامح الواضحة لتلك الهيمنة ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة، وعليه من الصعب ان ندرك مفهوم السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بمعزل عن سياسة الهيمنة التي تبنّتها أمريكا خاصة بعد ان نجحت في تصميم نموذج يمكن تصديره إلى مناطق مختلفة من العالم، وبالتالي تتحكم من خلال ذلك النموذج بمفاتيح إدارة المناطق التي تستهدفها المصالح والمطامع الإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية (الحافي،،٢٠١٤.)

وفي الوقت الذي تفكر فيه الولايات المتحدة في سياساتها المستقبلية، فإنها ستحتاج أن تضع في الاعتبار ما إذا كان النهج التاريخي المتبع في النظام والنسق الدولي سيخدم مصالح الولايات المتحدة ام لا؟ وإلى أي مدى سيكون ذلك في صالح الإبقاء على هيمنتها في النسق الدولي؟، ولقد بدأت مراكز البحوث والدراسات في أمريكا" think tank"بالتفكير والبحث الجدي حول أشكال النظام الأكثر أهمية لمصالح الولايات المتحدة والاستقرار الدولي، لان مظاهر التحول والانتقال من نمط الأحادية القطبية الى نمط اخر،ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥بدأت حقبة جديدة من التاريخ الأمريكي ومساعيها نحو الهيمنة، ولعل القنبلة الذرية التي استخدمتها أمريكا عام ١٩٤٥ضد اليابان في "هيروشيما وناكازاكي" كانت السبب الأساسي في إضفاء طابع الهيبة والمكانة الدولية على اسم الولايات المتحدة الامريكية، ليبدأ الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق وليبدأ التنافس بينهما على المكانة والهيمنة الدولية باسم الرأسمالية والديمقراطية ضد الاشتراكية والشيوعية في ظل نظام اتسم بالثنائية القطبية التي انتهى عهدها بانتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن العشرين، وليبدأ نمط ونظام دولي جديد سمته الأساسية تمثلت بالأحادية

القطبية وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة الدولية (مصطفى شمال، ٢٠٢٠. ظلت امريكا محتفظة بميزان تجاري إيجابي بعد الحرب العالمية الثانية ، وامتلكت القوة البحرية والجوية الأكبر في العالم، فضلاً عن كونها تملك ترسانة نووية في ظل تفوق تكنولوجي لم يشهده العالم من قبل،بالإضافة الى تمتعها بوضع جيوسياسي جيد، الامر الذي جعلتها تخرج من سياسة العزلة وتشارك في تقرير صورة النسق الدولي وتتخذ القرارات المصيرية، فلم يكن هناك أية قوى عظمى مماثلة لها من حيث القوة والهيبة والمكانة الدولية والسيطرة على مصادر الطاقة في الكثير من بلدان العالم لا سيما بلدان الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد الخليجية منها(العربي، ٢٠١٢.).

طبيعة الهيمنة الامريكية في ظل نظام الأحادية القطبية

عرفت ادبيات العلاقات الدولية ثلاثة انماط من النظم العالمية، بدأت بالتعددية القطبية في أعقاب صلح

وانتهت بحربين عالميتين ،١٩٤٥-١٩١٤بعدها ترسخ نمط الثنائية القطبية من -١٩٤٥ - ١٩٩١حيث تقاسمت أميركا والاتحاد السوفياتي القوة والنفوذ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق الى خمسة عشر دولة، وانهيار جدار برلين، قدمت الولايات المتحدة الأميركية نفسها للعالم كقطب أحادي، منذ عام ،١٩٩١وما زال مستمرا الى اليوم رغم وجود من يشكك في الأحادية القطبية الامريكية لا سيما بعد ان برزت الصين وروسيا بوتين بقوة على مشهد الاحداث والمتغيرات. (حربي، جريدة الوطن، .)٢٠٢٠

الفرع الثاني: الحرب الامريكية ضد العراق

يتحدث المفكر الأمريكي – العربي الأصل – "فريد زكريا" في مقالة له نشرت في مجلة " Foreign "Affairs الامريكية عن أحد أسباب السلوك السيئ للهيمنة الأمريكية، والذي جلبت الخسائر لها فيقول"

إن أمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر ،٢٠٠١شعرت بأنها تواجه خطرا جسيما، يحتاج منها أن تفعل أي شيء للدفاع عن نفسها، بما في ذلك غزو العراق، إلى إنفاق أموال طائلة على الأمن الداخلي، وكذلك ارتكاب أعمال تعذيب، وبمجرد أن دخلت قواتها بغداد فإنها قررت تدمير الدولة العراقية، وتسريح الجيش، وتطهير الجهاز البيروقراطي للدولة، وهو ما أنتج الفوضى، وساعد على إشعال التمرد ضد الدولة، وكل هذه العوامل أثبتت أن حرب العراق كانت فشلا مكلفا" .(الغمري، نوفمبر ٢٠١٩.)

بعد خضوع العراق للتفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل، وعلى إثر عدم استجابة العراق، قامت أمريكا بحشد دول مؤيدة لها لغزو العراق، ولكن كانت ٩٨%من القوات العسكرية قوات أمريكية وبريطانية وأيدتها استراليا واسرائيل وكوريا الجنوبية والدنمارك وبولندا. (عبد السلام، ٢٠٠٣.)

وقد اعلن مجلس الامن الدولي في قراره المرقم ١٤٨٣في ٢٠٠٣بان الحرب الامريكية ضد نظام صدام حسين هي حرب تحرير، في حين صرح الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي انان" ان الغزو يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة الذي يمنع التعدي على سيادة الوحدات الدولية في المادة (٢فقرة) والتي تنص على" أنه ليس للأمم المتحدة سلطة تسوغ لها التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية الداخلية لدولة ما، على أنه ليس في هذا المبدأ ما يمس تطبيق التدابير الإلزامية المتخذة بموجب الفصل السابع

من الميثاق. ويغطي المرجع الحالات التي أثير فيها هذا المبدأ المتمثل في عدم تدخل الأمم المتحدة ووضعت سلطة المجلس للتدخل في حالة معيّنة موضع تساؤل"(الموقع الرسمي للأمم المتحدة).

اما الدول الغربية وبالأخص دول "الاتحاد الأوروبي"– والدول العربية أيضا– بالرغم من سعيها للاتفاق على موقف موحد الا أنها لم تحصل على موقف موحد تجاه الغزو الأمريكي للعراق، وتباينت المواقف

الدولية حيال ذلك تباينا شديدا بين المشارك والمؤيد والرافض في ظل ازدواجية المعايير وتضارب المواقف في السياسة الخارجية الامريكية في التعامل مع اجندة ما بعد ١١سبتمبر (.٢٠٠١عبد العظيم،،٢٠٠١).

وفي تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" والذي تم نشره في موقع" RUDAWروداو"الاخباري بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٦، يقول ان عدد الضحايا منذ ٢٠٠٣تكفي لأن تُدخل بغداد موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية وقالت البعثة "يونامي" إن عدد قتلى العراق بفعل أعمال العنف، وفقا للسنوات

ما بين ٢٠١٥، -٢٠٠٣بلغت حصيلة اجمالية منذ بداية الاحتلال الأمريكي ٣٥٩٥٤٩قتيلا.(الحيدري،.)٢٠١٦

السيطرة الامريكية على المنظمات والمؤسسات الدولية

تعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الوحيدة في العالم التي لا تأبه بالعجز التجاري أو حجم الديون السيادية التي ارتفعت إلى أكثر من ٢٦ترليون دولار في عهد ادارة الرئيس السابق دونالد ترامب(موسى، . ٢٠٢٠) ويعود عدم الاهتمام إلى هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي وقدرة واشنطن على طباعة ما تريده من دولارات، فالكل يحتاج إلى الدولار، سواء لتسوية فواتير الواردات أو لشراء المحروقات، أوحتى للاستثمار في سندات الخزانة الأميركية التي باتت خزينة العالم التي تضع فيها الدول والشركات فوائضها وادخاراتها

.والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: **كيف توظف أمريكا المؤسسات الدولية لصالحها؟**

للإجابة يمكننا ان نختصر الجواب في النقاط التالية (موسى، :)٢٠٢٠

١. يُعد الدولار الأميركي أحد أهم أدوات الهيمنة الأميركية على "النظام العالمي"، إلى جانب المؤسسات المالية المشتركة التي تتكون من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

٢. وربما تكون القوة العسكرية الأميركية تأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالقوة المالية ضمن الأسلحة التي تستخدمها واشنطن في الهيمنة العالمية، خاصة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب. إذ إن إدارة الرئيس ترامب استخدمت الدولار بكثافة خلال السنوات الأخيرة في الحظر الاقتصادي ضد الدول التي تختلف معها في السياسة الخارجية، أو تعترض على القرارات التي ترغب واشنطن في تمريرها عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المشتركة الأخرى.

٣. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأفول شمس الإمبراطورية البريطانية، حلت "الورقة الخضراء" محل الجنيه الإسترليني، وباتت العملة الأميركية المهيمنة على النظام المالي والنقدي العالمي.

٤. كان الدولار مغطى بالذهب حتى منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، وبالتالي كان محكوماً من حيث حجم الكتلة النقدية المتداولة بسعر الذهب، ولكن أميركا اضطرت للتخلي عن هذا الربط، حينما خاضت الحرب الفيتنامية الطويلة والمكلفة التي اضطرتها لزيادة الإنفاق بالميزانية الدفاعية، وبالتالي باتت غير قادرة على الدفاع عن سعر صرف الدولار المقوم بالذهب. وهو ما اضطرها

لاحقاً إلى عقد معاهدة غير معلنة مع السعودية لبيع النفط بالدولار في العام ١٩٧٦ خلال عهد الرئيس ريتشارد نيكسون.

٥. ومنذ ذلك الوقت بات النفط واحداً من أهم أدوات الغطاء، إلى جانب قوة الصادرات، للحفاظ على الطلب العالمي القوي على العملة الأميركية، إذ تحتاجها جميع الدول لدفع فاتورة الطاقة. وبلغت حصة الدولار في الاحتياطات الدولية، خلال العام الماضي، نحو ٦٣%، بسبب حاجة دول العالم والشركات الكبرى للدولارات التي باتت عملة الديون الرئيسية في العالم، وذلك حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي.

٦. على صعيد الغطاء النفطي للدولار، استفادت المصارف التجارية الأميركية عبر توظيف فوائض "البترو دولار"، التي وفرت لها سيولة هائلة مقارنة بالبنوك المنافسة سواء في أوروبا أو اليابان.

٧. على صعيد المؤسسات المالية الدولية المشتركة وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تستخدمهما الولايات المتحدة لدعم سياستها الخارجية، كشفت العديد من الدراسات أن قروض صندوق النقد والشروط المصاحبة لها تصمم وفقاً لمقياس تصويت الدولة مع قرارات واشنطن في الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية المشتركة. وقد استخدمت واشنطن كلا من الصندوق والبنك الدوليين بكثافة خلال الحرب الباردة مع المعسكر الشيوعي.

٨. على الرغم من أن صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية مشتركة تساهم في رأس مالها معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن من الناحية العملية تسيطر عليه الولايات المتحدة، التي تبلغ حصتها في رأس المال ١٧%، كما تستخدم واشنطن لتعزيز هذه السيطرة

تصـويت الكتلـة الأوروبيـة لصـالح قراراتها.وبالتـالي تحـدد الولايـات المتحدة حجم القروض التي يمنحها الصندوق للدول التي تعاني من اخـتلالات ماليـة، وكـذلك نوعيـة الشـروط الاقتصـادية المصـاحبة للصندوق .

٩. عـادة مـا تتـدخل البنـوك التجاريـة الأميركيـة بشـكل غيـر مباشـر فـي وضـع برامج الإصلاح الاقتصادي وشروط "الهيكلـة الاقتصادية" التـي تصاحب القروض الممنوحـة، وذلك ببساطـة لأن هذه المصـارف هـي التـي تكـون الوسـيط فـي صـرف قـروض الصـندوق للـدول. وتصـمم شـروط صـندوق النقـد الـدولي علـى أسـاس علاقـة الـدول بسياسـات واشنطن، فـإذا كانـت الدولـة الطالبـة للقروض حليفـة للولايـات المتحدة وتخدم سياساتها الخارجية، فإن الشروط المصاحبة للقروض عادة ما تكـون بسـيطة. أمـا فـي حـال كانـت هـذه الـدول معارضـة للسياسـات الخارجيـة الأميركيـة، فـإن الشـروط المصـاحبة للقـرض تكـون مشـددة ومصممة على أساس برنامج تقشفي قا س .

١٠.ترمـي أميركـا مـن تصـميم شـروط التقشـف القاسـية فـي القـروض الممنوحة إلى الدول غير الصديقة أو المصنفة في خانـة العداء إلـى إحـداث اضـطرابات سياسـية واحتجاجـات شـعبية تقـود تلقائيـاً إلـى تغييرالنظام. وقد استخدمت واشنطن هذه السياسة ببراعة فائقة خـلال الحـرب البـاردة التـي سقطت خلالها العديـد من الأنظمـة فـي أفريقيا وأميركـا اللاتينيـة. ونفـذت هـذه السياسـات تحـت مظلـة "احتـواء الشـيوعية" فـي العـالم وكشـفت وثيقـة سـرية لموقـع وكيلـيس، فـي العام ٢٠١٩، أن الجيش الاميركي ينظر إلى المؤسسات المالية

الكبرى في العالم، مثل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على أساس أنها أسلحة غير تقليدية يمكن استخدامها لتحقيق مصالح الولايات المتحدة.وتشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة يمكنها استخدام المؤسسات المالية الكبرى كوسيلة للحرب الاقتصادية في أوقات النزاع وصولاً إلى حرب شاملة واسعة النطاق، وكذلك استخدام سياسات الاستثمار والاقتراض كوسائل ضغط للتعاون مع الولايات المتحدة. كما تقول الوثيقة إن "المؤسسات المالية العالمية تعتبر امتداداً للقوة السياسية والمالية للولايات المتحدة، وأنها جزء لا يتجزأ من وسائل الهيمنة الأميركية

على العالم. وعادة ما تحتاج أميركا إلى المؤسسات الدولية لإضفاء شرعية على السياسات المعتمدة والحروب التي تخوضها في مناطق العالم الاستراتيجية من حيث الموقع الجغرافي أو المعادن والسلع التي يحتاجها العالم. وربما تكون هذه واحدة من أزمات المنطقة العربية مع واشنطن.

تحديات السياسة الخارجية الامريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط

منذ منتصف القرن العشرين تحاول أمريكا ان تطيح بالحكومات التي لا تتلاءم مع مصالحها في الشرق الأوسط، سواء في إيران او أفغانستان او العراق او في **مصر** وليبيا وسوريا حيث ان الامر في اعتقاد السياسة الامريكية لا يحتاج سوى الى إزاحة قادة دولة ما وتحويل نظامها السياسي بما يتوافق مع أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تباينت الدوافع والاساليب وراء التدخلات الامريكية في شؤون دول المنطقة بصورة واضحة ففي بعض الحالات كانت تقوم برعاية الانقلاب، وفي حالات أخرى تغزو وتحتل بلد ما، وفي حالات أخرى تعتمد على الدبلوماسية والخطابة والعقوبات.

وفي المقابل تهدف أميركا إلى إضعاف القدرات العسكرية للدول العربية وتحول دون امتلاك هذه الدول قدرات عسكرية وقتالية عالية أو أسلحة متطورة، فيما تعتمد واشنطن على القدرات الاستخباراتية بدلا من القوة العسكرية المباشرة لها في الدول العربية، وأيضا تخطط إلى تقليل تصدير الأسلحة إلى دول المنطقة وسوف يتضح ذلك بشكل أكثر تأثيرا في المستقبل المنظور، فهي غير مهتمة بتسليح الجيوش النظامية في الدول العربية بقدر خططها لاستنزاف قدراتها في حروب داخلية.

وعليه فإن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط لا تكترث، ولا تعطي أهمية لاحتياجات دول المنطقة، ولا تهتم بشعوبها وقضاياهم واحتياجاتهم، أو حتى النخب الحاكمة، التي تتعامل معها تكتيكيا وفقا لمتطلبات

كل مرحلة وظرف سياسي أو تاريخي، وطبقا لما يحمي مصالح واشنطن وإسرائيل فقط. **وبذلك فإن السياسة الأميركية متغيرة ومتلونة مع كل الدول، فيما تظل ثابتة تجاه ما يحقق مصالح واشنطن وتل أبيب،وعلى دول المنطقة أن تبني استراتيجياتها وتحالفاتها وفقا لظروفها، ومصالحها**، واحتياجاتها، والمخاطروالتحديات القائمة والمحتملة، دون التعويل على الدور الأميركي.(بن صقر٢٠١٥).

شيطنة الشعب الفلسطيني وتجريده من إنسانيته في الخطاب الشعري الإسرائيلي

تفاعل الشعراء الإسرائيليون، منذ اليوم الأول للحرب، فى السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، مع أحداثها، وأنتجوا كما وافرا من القصائد، يسمح ببلورة صورة واضحة فى هذه النقطة، أبرز معالمها، شيطنة المقاوم الفلسطينى وتجريده من إنسانيته، مع اتهامه بقتل الأطفال، ، والحرق، والتدمير؛ وقد حذوا فى ذلك حذو

جُل الساسة الكبار فى إسرائيل، الذين وصفوا عناصر حماس والمقاومة، بأنهم «وحوش»، تارة، و«حيوانات بشرية»، تارة أخرى؛ ومما يسترعى النظر، أن هذا نعت الفلسطينى بأنه «وحش بشرى»، نعْتٌ مستمد، بحذافيره، من سفر التكوين (١٦ـ ١١): «وقال لها ملاك الرب (أى لـ هاجر): ها أنت حُبلى فتلدين ابنا وتدعين اسمه اسماعيل، لأن الرب قد سمع لمذلتك. وإنه يكون إنسانا وحشيا، يده على كل واحد، ويد كل واحد عليه، وأمام جميع إخوته يسكن».

وتسبق صفة الوحشية . فى التركيب النحوى العبرى بالآية التوراتية . كلمة الإنسان . الموصوف . على عكس القاعدة النحوية الدارجة فى العبرية، التى تلى فيها الصفة الموصوف، كما فى اللغة العربية، بمعنى، أن اسماعيل . أبو العرب ومنهم الفلسطينيون . وحش فى هيئة إنسان. وتكمن الخطورة، فى أن الشعر مادة باقية، قد تُدرج ضمن مناهج التعليم، فتتغذى عليها أجيالٌ تلو أجيال، وقد تكون مادة للبحث والدراسة الأكاديمية، ومن ثم تبقى مادة مستمرة، ومتداولة. توفر الإطلالة الشعرية، فى نظرى، زاوية أخرى من زوايا النظر إلى المشهد الكلى العام للحرب.

تناولت قصائد عديدة مسألة قتل الأطفال، أو سبْيهم، أو ترويعهم، منها قصيدة: «نقوم إلى الصلاة لتذكيرك بأن اسمك الرحمن» (بكول، سيرلوئى، «هاآرتس»، ١٧/١٠/٢٠٢٣م)، التى تقول بعض سطورها: «فى نومى يبكى أطفال موتى/ لا أستطيع غوثهم»؛ ومنها قصيدة: «المصيبة التى ألمت بشعبى» (تسور، إرليخ، «ماكور ريشون»، ٢٤/١٠/٢٠٢٣م)، التى يتحدث فيها الشاعر عن الرعب الذى انتاب الأطفال، وعن اختبائهم فى الدواليب: «كيف أستطيع وقد رأيت/ وسط الرعب/ أيتاما/ اختبأوا فى الدولاب»؛ ومنها، قصيدة: «اقتراح» (أفيشاى حورى، «هاآرتس»، ٣١/١٠/٢٠٢٣م)، التى تردد فيها الأنا الشاعرة، ما ردده الرئيس الأمريكى، جو بايدن، ثم اعتذر عنه، لاحقا،

وما ردده من قبله، وما يزال، ساسة إسرائيليون حول قطع رءوس الأطفال الرضع: «الرحمن سيرسل لنا شفاء تاما/ سيعيد رءوس الرضع إلى مكانها/ سيعيد الزمن إلى الوراء/ سيوقفه عند السادسة وثمانى وعشرين دقيقة من صباح يوم السبت/ السابع من أكتوبر عام ألفين وثلاثة وعشرين»؛ ومنها قصيدة النثر: «رسالة إلى كل أطفالنا» (ميئيرا، برنياع، «معاريف»، ٢٠٢٣/١١/٢٠م)، التى تعقد مقارنة بين خطف الأطفال على أيدى النازيين إبَّان «المحرقة» واحتجازهم فى غزة، وتوجه رسالة إلى كل الأطفال المخطوفين، تدعوهم فيها إلى التشبث بالأمل، وإلى تفعيل حاسة التخيل، للتغلب على المحنة: «أيتها الطفلات والأطفال الأعزاء، الرائعون / أريدكم أن تعرفوا أن الجميع هنا يفكرون فيكم، ويحبونكم»/ (...) «جدتى، جدتى شوشانا طيّب الله ذكرها، / حكت لى أن ما أعانها على مواجهة الأوقات الصعبة للغاية فى حياتها/ هو الخيال/ جدتى شوشانا/ كانت فتاة فى مقتبل العمر إبَّان «المحرقة»/ حين تغير كل ما كانت تعرفه، / حين تقوض كل ما عرفته./ فى لحظة ما رأت جزءا كبيرا من أبناء أسرتها يُقتلون، / وفى اللحظة التالية اقتيدت من بيتها على عجل/ ليس معها أى شىء، / بدون حذاء حتى فى رجلها، / إلى مكان بعيد/ لا يُطاق/ مكثت فيه فترة طويلة./ فى الليالى الباردة التى لا تنتهى/ اعتادت أن تغمض عينيها/ وأن تتخيل كل ما سيحدث لها فى اليوم التالى./ تخيلت كل شىء بأدق التفاصيل، / وبذا استطاعت أن تبقى على قيد الحياة، / تشبثت بالأمل./ عرفت أنها ستنجو، / تخيلت اللحظة التى ستقابل فيها أبناء/ الأسرة ممن نجوا».

فى إطار شيطنة المقاوم الفلسطينى، ونزع الصفة الإنسانية عنه، تناولت قصائد عديدة، مسألة التعامل مع النساء، من زوايا عديدة، من بينها: الخطف، وانتزاعهن من أَسِرَّتهن، وبقر بطون الحوامل منهن، وتقطيع الأوصال

وتشويهها، وترميل النساء، وغيرها من الصور الشعرية، شديدة الوحشية؛ ففى قصيدة: «كل النساء مستيقظات فى البيوت» (مريام، جولان، «هاآرتس»، ٢٠٢٣/١٠/٢٤م)،

وفى قصيدة: «المصيبة التى أحلت بشعبى» (تسور، إرليخ، «ماكور ريشون»، ٢٠٢٣/١٠/٢٤م)، إشارة إلى بقر بطون الحوامل، وتقطيع أوصال الأحياء وتشويهها قبل حرقهم: «كيف أستطيع وقد رأيت/ وسط الرعب/ مَن بقروا (بطون) الحوامل/ من شوهوا أوصال/ الأحياء قبل حرقهم/ حمراء هى الأيام».

من ناحية ثانية، خلعت القصائد على المقاوم الفلسطينى نعوتا عديدة بشعة، منها، أنه: مسخ، وثور نطَّاح، وذئب، وروح خبيثة شريرة، وسفاح، ومخرب، وعاهر، وجبان، وحيوان مفترس، وأرنب شرير، وانتهازى جبان...إلخ؛ ففى قصيدة: «البحر نفس البحر» (تسور، إرليخ، «ماكور ريشون»، ٢٠٢٣/١٠/٢٠م)، يوصف الخصم بأنه «بربرى»، و«ثور نطاح»، و«ذئب»: «التهديد على أعتابك، / يا إسرائيل، / تحقق بالفعل/ (...) لأننا خبرنا: الجهاد/ لأننا جرَّبنا: بربريين/ إنه ثورٌ نطاح/ من دم المذابح نزفت/ ملابسه واصطبغت باللون الأحمر/ (...) الذئب . هو الذئب».

وفى قصيدة: «حضن عم» (تسور إرليخ، «ماكور ريشون»، ٢٠٢٣/١٠/٢٠م)، يُوصف الخصم بأنه «روح خبيثة شريرة»: «كيف نبيد الروح الخبيثة/ الشريرة/ بهذا الشكل؟»؛ وفى قصيدة: «على الأرض» (تسور، إرليخ، «ماكور ريشون، ٢٠٢٣/١١/٣م)، يوصف المقاوم الفلسطينى بأنه «شيطان، وحيوان قاتل، وانتهازى يستغل آلام المرضى، وأرانب شريرة»: «على الأرض، على الأرض/ على الأرض التى ذاقت الذل/ من جحور (أنفاق) صنعها الشيطان/ (...) من جحور حيوانات قاتلة/ (...) حتى أسفل مدينة

قصية/ صوّب القتلة (النار) من باطنها، / من باطنها، من تحت (مستشفى) الشفا/ محتمين بآلام المرضى/ (...) سوف ينتزعون من (مستشفى) الشفا/ من الأوكار، أرانب شريرة».

وفى قصيدة: «سطور إلى طفلة مخطوفة» (شلوميت آسيف، «معاريف»، ٢٠٢٣/١١/٢٠م)، يوصف المقاومون الفلسطينيون . فضلا عن اتهامهم بخطف الأطفال . بأنهم حيوانات مفترسة هربت من الغابة، وأشرار وظلاميون، وأعداء للنور: «ارتبك العالم، أيتها الطفلة/ حيوانات مفترسة هربت من الغابة/ وحجبت الحياة والنور/ الشمس أيضا خجلى انقضى وقتها/ أعرف أنك فى مكان ليست فيه شمس/ مكان تسكنه الظلمة والشر».

وتتهم قصيدة: «من يسقى أُصص مُطلَّقتى التى أحرقت» (يسرائيل، نيطع، «هاآرتس»، ٢٠٢٣/١١/١٤م)، المقاومين الفلسطينيين بأنهم أحرقوا الأشجار المزهرة. يقول المتحدث، مخاطبا مطلَّقته، التى قضت فى السابع من أكتوبر: «عبر نافذتك/ تُبَدل شجرة زهور الجنة/ فى الصباح/ خلف العُشب النامى/الأوضاع مع سطح القرميد ببيت الجدات/ تشتعل شجرة زهور الجنة فوق بيت الجدات القديم/ ماذا ننقذ من الحريق: بضع كلمات عن الحب، همستين أو ثلاثا/ عبر نافذة فى الليل»...؛ والأمر، نفسه، فى قصيدة: «أَسمع إلها يبكى» (رونى، إلداد، «هاآرتس»، ٢٠٢٣/١١/٧م)، التى تتهم المقاومين بترويع الطيور، والرضع، وحرق دكاكين الزهور: «ماذا ترين: أرى بالونات طائرة/ وطيورا تصرخ، وريشا، ريشا على الأبواب/ وأبا يقود عربة لرضيعة، متجمدا فى منتصف الحركة/ ماذا ترين: نارا مشتعلة فى حانوت للزهور»؛ وفى القصيدة، نفسها، وصف للمقاومين بأنهم، حيوانات مفترسة، وبنات آوى: «ماذا ترين: لا أرى، أسمع إلها يبكى/ خلف شجرة عالية أو بين شجيرات/ وأما من لحم ودم فقط تحمى الفراخ، بين جناحيها/ تشرق رحمات كل العالم/ كيف

افترستها/ أسنان حيوان ردى/ ما ترينه، أراه/ كنا غرباء/ اكتست الشمس تراب ملائكة/ غرستْ بنات آوى أسنانا فى حقولنا/ كل الأطفال مستيقظون/ لن ننام أكثر ذات مرة، / ظلمة الرب أيقظتنا».



المراجع

أولا: المراجع العربية

- القران الكريم
- فادي محمد الدحدوح باحث فلسطيني ١١/٢٠٢١.
- جواد الحمد ، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط – صحيفة الدستور الأردنية – ٢٠١١/٤/٢٩
- أحمد مجدي نظرية القيادة الأخلاقية ٢٠١١
- فؤاد السنيورة ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ م . ٠٦ ربيع الأول ١٤٤٣ هـ
- ساري بَشي هي محامية في مجال حقوق الإنسان، ومديرة الأبحاث في مؤسسة "الديموقراطية للعالم العربي الآن".
- إحسان هندي، الثقافة والأخلاق والدين في القانون الدولي الإنساني
- عادل السنهوري ،هل تريد أمريكا السلام فى المنطقة والعالم؟ ديسمبر ٢٠٢٣
- فيولا فهمي أوكرانيا وفلسطين.. اختبار يفضح الازدواجية في معايير حقوق الإنسان لدى الغرب ١٠ ديسمبر ٢٠٢٣
- د. محمود الحفني ..ازدواجية فاضحة
- الخبير الحقوقي، ومدير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان الدكتور محمود الحنفي.
- ادهم ابو سليمه حرب غزة.. انتقائية دولية وازدواجية المعايير ديسمبر ٨، ٢٠٢٣
- محمود عبدالهادي ..طوفان الأقصى.. والخداع الأميركي ..محمود عبد الهادي كاتب صحفي وباحث ٢٠٢٣/١٠/٧.

- د. عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة «المصري اليوم»، ورئيس مجلس المستشارين بالمركز المصري للدراسات الاستراتيجية لماذا نبحث عن مستقبل النظام الدولي؟
- إسراء أحمد فؤاد، الحرب فى أوكرانيا ..
- نهال ابو السعود الدعم الأمريكى لإسرائيل
- محمد المنشاوي لماذا تدعم أميركا إسرائيل بشكل لا محدود منذ ٧٠ عاما؟ ٢٠٢١/٥/١٧.
- بشار الجرعتلي ما هو سر الدعم الأميركي المتواصل لإسرائيل؟
- وليد عبدالسلام تمسك أمريكا بدعم إسرائيل؟.. خبير: السياسة تقف خلف الدعم الاقتصادي .. ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣.
- زكي خطة أمريكا الشيطانية لخدمة إسرائيل..
- زينب هاشم بطلب رسمى لـ ؛الجنائية الدولية؛ مطالب دولية بالتحقيق فى مذابح الكيان الصهيونى ،الأهرام العربي ١٤-١-٢٠٢٤
- عزلة دولية تنتظر الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل، محسن حسن باحث أكاديمي وكاتب صحفي مصري،
- محمد المنشاوي ٢٠عاما على غزو العراق.. أحدث تقديرات تكلفة الحرب منذ ٢٠٠٣
- أطول حروب الولايات المتحدة محمد المنشاوي ٢٠٢١/٨/١٦|
- محمد علي صالح دور امريكا في تقسيم السودان .
- فادي علوان الدور الإسرائيلي والأمريكي في الحرب السورية، ٢٠١٧/٤/٢٥

- طه عبد الناصر رمضان في حرب ١٩٧٣.. أميركا منحت إسرائيل ٢٢ ألف طن سلاح العربية.نت ٠٥ نوفمبر ،٢٠٢٣
- أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن
- زين رائد حميد الجلالي جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، قسم العلاقات الدولية.تحديات الهيمنة الامريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة نيقوسيا ٢٠٢١
- يحيى عبدالله أستاذ الدراسات الإسرائيلية الإثنين ٢٩ يناير ٢٠٢٤

ثانيا:المراجع الأجنبية

- "Israel - Countries - Office of the Historian". history.state.gov .(بالإنجليزيـــة) Archived from the original on 2019-07-18. Retrieved 2017-09-05.
- "Israeli-United States Relations". www.policyalmanac.org.
- US Foreign Aid to Israel) .Adapted from the summary of a report by Jeremy M. Sharp, specialist in Middle Eastern Affairs. 16 September 2010
- US Senator Rand Paul set to visit Israel". The Jerusalem Post - JPost.com
- U.S. Foreign Policy and Israel's Qualitative Military Edge". Washington Institute for Near East Policy .
- The Obama Administration's Approach to U.S.-Israel Security Cooperation: Preserving Israel's Qualitative Military Edge". U.S. Department of State .
- Israel's Qualitative Military Edge: Legislative Background"Ensuring Israel's Qualitative Military Edge ."